

عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

الانتهاكات الإسرائيلية وعلاقتها بجُرح الأحداث في منطقة ضواحي القدس،
من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية

ممدوح إبراهيم حسين العبد

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1445هـ / 2024م

الانتهاكات الإسرائيلية وعلاقتها بجُحُوح الأَحْدَاث في منطقة ضواحي القدس

من وجهة نظر القيادات المُجْتَمَعِيَّة والمُؤَسَّسِيَّة

إعداد:

ممدوح إبراهيم حسين العبد

بكالوريوس خدمة اجتماعية من جامعة القدس المفتوحة /فلسطين

المشرف: د. عبد اللطيف ربابعة

قُدِّمَتْ هذه الدِّرَاسَة؛ استكمالاً لمتطلَّبات الحصول على درجة الماجستير في

تخصُّص علم الجريمة، كليَّة الدِّرَاسَات العليا/ جامعة القدس.

1445هـ/2024م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج ماجستير علم الجريمة

إجازة الرسالة
الانتهاكات الإسرائيلية وعلاقتها بجُرح الأحداث في منطقة ضواحي القدس من وجهة نظر القيادات
المجتمعية والمؤسسية.

اسم الطالب: ممدوح إبراهيم حسين العبد

الرقم الجامعي: 22011665

المشرف: د. عبد اللطيف ربايعة

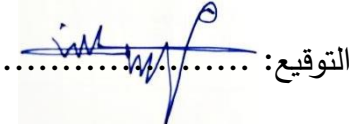
نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2024/6/2م، من قبل لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

التوقيع: 

1. رئيس لجنة المناقشة: د. عبد اللطيف ربايعة

التوقيع: 

2. ممتحن داخلي: د. وفاء سامح الخطيب

التوقيع: 

3. ممتحن خارجي: د. فادي ربايعة

القدس - فلسطين

1445هـ / 2024م

الإهداء

*إلى سندي في هذه الحياة والديّ العزيرين

*إلى زوجتي الغالية رفيقة الدرب.

*إلى أبنائي قرّة عيني وفلذة كبدي.

إلى إخوتي وأخواتي، عرفاناً بالجميل.

إلى الشهداء والأسرى كباراً وصغاراً.

أهدي هذا العمل

إقرار

أقر أنا -مُعَدَّ الرِّسَالَةِ- بِأَنَّهَا قُدِّمَتْ لجامعة القدس؛ لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تمَّ الإشارةُ إليه حينما ورد، وأنَّ هذه الدِّرَاسَةَ أو أيَّ جزءٍ منها لم يُقَدِّمْ؛ لنيل درجة

عُلْيَا لأية جامعةٍ أو معهدٍ آخر.

التوقيع:  محمد عبد العبد.....

الاسم: ممدوح إبراهيم حسين العبد

التاريخ: 2024/6/2م

الشكر والتقدير

قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم: " لا يشكر الله من لا يشكر الناس".

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الدكتور الفاضل عبد اللطيف ربايعة على كل جهوده ومتابعاته، إذ مثل إشرافه على الرسالة نقلة نوعية أسهمت في مساعدتي بشكل كبير في الوصول إلى هذه المرحلة، فله جزيل الشكر وعميق التقدير.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لكل من الدكتور وفاء سامح الخطيب والدكتور فادي ربايعة عضوي لجنة المناقشة؛ على ما قدماه لي من ملاحظات، كانت في صلب موضوع الدراسة، وأسهمت في تطويرها.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل المؤسسات التي ساعدتني وأمدتني بالبيانات والمعلومات الخاصة بالدراسة سواء من إحصائيات، أم بتعبئة الاستبانة الخاصة بالدراسة.

المُلخَص:

هدفت الدِّراسة التَّعَرُّفُ إلى علاقة الانتهاكات الإسرائيليَّة بجُنُوح الأَحْدَاث في منطقة ضواحي القدس من وجهة نظر القيادات المُجْتَمَعِيَّة والمُؤَسَّسِيَّة؛ ومن أجل تحقيق أهداف الدِّراسة تمَّ استخدام المَنهَج الوُصْفِيّ؛ لمناسبته للدِّراسة، فيما تكوَّنت عَيِّنَةُ الدِّراسة من (200) من القيادات المُجْتَمَعِيَّة من ضواحي القدس؛ ولتحقيق أهداف الدِّراسة تمَّ استخدام الاستبْانَة، وجعلها أداةً للدِّراسة .

توصَّلت الدِّراسة إلى أنَّ الانتهاكات الإسرائيليَّة بحق الأطفال في منطقة ضواحي القدس من وجهة نظر القيادات المُجْتَمَعِيَّة والمُؤَسَّسِيَّة جاءت بدرجة عالية، وبمُتَوَسِّط حَسَابِيٍّ لِلدَّرَجَةِ الكُلِّيَّة (3.86)، فيما تبيَّن أنَّ آثار الانتهاكات الإسرائيليَّة في الصِّحَّة النَّفْسِيَّة والاجْتِمَاعِيَّة للأطفال في منطقة ضواحي القدس من وجهة نظر القيادات المُجْتَمَعِيَّة والمُؤَسَّسِيَّة جاءت بدرجة مُتَوَسِّطَة، وبمُتَوَسِّط حَسَابِيٍّ لِلدَّرَجَةِ الكُلِّيَّة (3.65)، كما أشارت النَّتائِج أَنَّهُ يوجد علاقة إيجابية طردِيَّة بين الانتهاكات الإسرائيليَّة، وجُنُوح الأَحْدَاث في منطقة ضواحي القدس من وجهة نظر القيادات المُجْتَمَعِيَّة والمُؤَسَّسِيَّة.

فيما أشارت النَّتائِج إلى أَنَّهُ لا توجد فروق ذات دالة إحصائيَّة في الانتهاكات الإسرائيليَّة بجُنُوح الأَحْدَاث في منطقة ضواحي القدس من وجهة نظر القيادات المُجْتَمَعِيَّة والمُؤَسَّسِيَّة، تبعاً لمتغيِّر (الجنس، سنوات العمل)، فيما تبيَّن أَنَّهُ توجد فروق ذات دَلَالَة إحصائيَّة؛ تبعاً لمتغيِّر المُؤَهَّل العِلْمِيّ، والانتهاكات الأكثر حدوثاً والجهة المشرفة.

كما توصي الدِّراسة بأن تتعاون المُؤَسَّسات والمجتمعات لحماية حقوق الطُّفُل، وضمان سلامتهم ورفاهيتهم، وأن يتمَّ توفير الدَّعم والموارد للأسر المتأثرة في مثل هذه الظُّروف الصَّعبة، على أن تشمل الاستجابة الفعَّالة بتوفير خدمات الدَّعم النَّفْسِيّ والاجْتِمَاعِيّ، وتعزيز الوصول إلى الخدمات

الأساسية، وتعزيز العلاقات الأسرية الصحية والمرونة، وتشجيع المشاركة المجتمعية والتعاون بين الأسر المتأثرة.

وأن يتم العمل على فضح ممارسات الاحتلال في حق أطفال فلسطين، عبر وسائل الإعلام والمحافل الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

الكلمات المفتاحية: الانتهاكات الإسرائيلية، جنوح الأحداث، ضواحي القدس.

Israeli violations and their relationship to the propensity for aggression among individuals in the suburbs of Jerusalem from the perspective of community and institutional leaders.

Prepared By: Mamdouh Ibrahim Housen Al-abed

Supervisor: Dr. Abdellatef Rabayah

Abstract:

The study aimed to examine the relationship between Israeli violations and the propensity for aggression among individuals in the suburbs of Jerusalem from the perspective of community and institutional leaders. To achieve the study's objectives, a descriptive method was used, and the study sample consisted of 200 community leaders in the Jerusalem Governorate. A questionnaire was employed as the research tool.

The study found that Israeli violations against children in the suburbs of Jerusalem, as perceived by community and institutional leaders, were of a high degree, with an average score of 3.86. Moreover, the effects of Israeli violations on the mental and social health of children in the suburbs of Jerusalem, as perceived by community and institutional leaders, were of moderate degree, with an average score of 3.65. The results also indicated a significant positive relationship between Israeli violations and the propensity for aggression among individuals in the suburbs of Jerusalem, as perceived by community and institutional leaders.

Furthermore, the results showed no statistically significant differences in Israeli violations and the propensity for aggression in the suburbs of Jerusalem based on variables such as gender and years of work. However, there were statistically significant differences based on the variable of educational qualification, the most prevalent violations, and the supervising authority.

The study recommends that institutions and communities collaborate to protect children's rights, ensure their safety and well-being, and provide support and resources to affected families in such difficult circumstances. This should involve an effective response by providing psychological and social support services, enhancing access to basic services, promoting healthy and resilient family relationships, and encouraging community participation and cooperation among affected families. Additionally, efforts should be made to expose the practices of the occupation against Palestinian children through media channels and relevant international human rights forums.

Keywords : Israeli Violations, Escalation of Events, Suburbs of Jerusalem

الفصل الأوّل

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدّمة

استند النظام الحديث إلى سنّ القوانين؛ لترتيب العلاقة داخل الدوّلة والعلاقة مع الجوار، وعلاقة الأفراد مع بعضهم بعضاً في المجتمع، ومن مجموع هذه القوانين، القانون الدوّلي والقانون الدوّلي الإنساني، تلك القوانين التي اهتمت بتعزيز حقوق الأفراد جميعاً، كالحق في الحياة، والتّعليم والصّحة والأمن والأمان، وهذه الحقوق سيقّت على الأطفال؛ باعتبارهم نواة المجتمعات، وحقوقهم واجبة ومفروضة، ويجب الاهتمام بها.

وبسبب الصراعات بين الدول؛ أصبح الأطفال في خطر الوقوع بين فكّي الجريمة، فجاءت المواثيق الدوّلية بأشكالها المختلفة؛ لتُنظّم العلاقات في ظلّ الحروب والنزاعات المسلّحة؛ لحماية الأفراد من أخطار الحروب تحديداً النّساء والأطفال والشّيوخ، إلّا أنّ تطبيق هذه القوانين لم يكن حاضراً ضمن خطط المحتلّين في الكثير من المناطق في العالم، وأهمّها الاحتلال الإسرائيليّ لفلسطين، إذ لم يتم أخذ أيّ من التدابير التي من شأنها أن تعمل على عدم انتهاك خصوصيّة الأطفال والنّساء والشّيوخ، ولم

تلتزم إسرائيل، التي هي دولة احتلال بأيّ من المواثيق الدوليّة؛ لحماية المدنيين وقت الحرب (كلوب، 2022).

وهذا كلّه أسهم في ظهور نتائج ذات آثار كارثيّة في الأطفال، إذ تُظهر الإحصائيات لعام 2019 أنّ 81% من الأطفال المقدسيين يعيشون تحت خط الفقر، ويعود ذلك إلى ما تمارسه سلطات الاحتلال من انتهاكات بحقّ الأسر المقدسيّة والتضييق عليها، كما تبين أنّ 33% من الطلّبة المقدسيين يتسرّبون من المدارس؛ بسبب التضييق عليهم من قبل الاحتلال، وتعرّض بعضهم للاعتقال والتكيل، هذه الأرقام تشير إلى تداعيات خطيرة على حقوق الإنسان للأجيال الحاليّة والمستقبليّة، وتكشف بشكل جليّ سياسة التجهيل والاعتداء والتضييق على الأسر المقدسيّة، وبالتالي تعرّض الأبناء إلى أخطار التوجّه نحو الجريمة؛ لذا فإنّ هذه الوضعيّة تستدعي النّظر بعناية إلى تبعات هذه الانتهاكات وتحليلها؛ لأنّ لها تأثيرات وآثار على البيئّة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثّقافيّة الخاصّة ب حياة الأطفال والشّباب في منطقة ضواحي القدس. (Khamaisi, 2020)

ولكون ظاهرة جُنوح الأُخذات إحدى الظواهر الاجتماعيّة التي لازمت المجتمعات منذ القدم، وتُعد من الظواهر الاجتماعيّة المعقّدة بتداخل الأسباب المؤدّيّة إليها، وهذه الظاهرة تمسّ الأطفال، ضمّن ما يتعرّضون له في مجتمعاتهم، ممّا يؤثّر توجّهم نحوها في سلامة المجتمع وتنميته، الذي يعيشون فيه، خاصّة في حالة المجتمعات الفتية؛ لذا اهتمّ علماء الاجتماع والخدمة الاجتماعيّة وعلماء النّفس والنّزويّة بموضوعات الأُخذات، وعملوا على علاج مشكلاتهم وجنوحهم، بل تولّت الاهتمامات الدوليّة والإقليميّة والمحليّة في وضع التّشريعات والقوانين، التي تناولت ظاهرة الأُخذات ومشكلاتهم ومتطلباتهم، سواءً أكانَ في مجالات الرّعاية أم شرطة الأسرة والطفّل (إبراهيم، 2015).

ومن أهم الانتهاكات الإسرائيلية الممارسة ضد الأطفال في محافظة القدس بشكل عام تعرضهم للاعتقال والتعذيب لساعات، والاستجواب والضرب والإهانة، والتزك لمدة طويلة بلا نوم ولا طعام ولا ملابس، كذلك العنف اللفظي والجسدي الذي يؤثر في الصحة النفسية والجسدية والسلوكية للطفل المقدسي (كلوب، 2022).

لذلك فإن الطفل المقدسي الذي يتعرض للكثير من الانتهاكات؛ بسبب الاحتلال الإسرائيلي كالاقتال والضرب والإهانة والعنف سلوكياً وجسدياً، يكون معرضاً لخطر التوجه نحو جنوح الأحداث، والتوجه نحو الجريمة بأشكالها كافة، إذ يواجهون تحديات كبيرة تتعلق بانتهاك حقوقهم الأساسية في العديد من المجالات، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وتؤثر هذه السياسات والممارسات بشكل خاص في الشباب الذين تقل أعمارهم عن خمسة وعشرين عاماً، والذين يشكلون نسبة كبيرة من تركيبة السكان في المدينة.

كما تشمل تلك التدايعات انعدام فرص التعليم الجيد، وتدهور الظروف المعيشية، وارتفاع معدلات البطالة، وقلّة الفرص الاقتصادية، وتدهور البيئة الاجتماعية والأمنية، وتفشي العنف والتمييز، وتتضاعف هذه التحديات في سياق النزاع الإسرائيلي الفلسطيني والاحتلال الذي يفرض قيوداً وعراقيل على الحريات الأساسية، ويؤدي إلى التمييز والانتهاكات الحقوقية (Bargouthi, 2019)

وعليه اهتمت الدراسة بالحديث عن الانتهاكات الإسرائيلية الممارسة ضد الأطفال في منطقة ضواحي القدس، والكشف عن علاقة هذه الانتهاكات بتوجه الأطفال نحو الجنوح وارتكاب الجريمة، وتسليط الضوء على الصحة النفسية والاجتماعية والسلوكية للأطفال في منطقة ضواحي القدس.

2.1 مشكلة الدراسة

كثيرة هي الانتهاكات الإسرائيلية بحق مدينة القدس وسكانها، وكون طبيعة عملي في هذا المجال، فإن هذه الانتهاكات في مجال الأحداث كثيرة، ولها تأثيرات سلبية في طبيعة الحياة التي يعيشونها، وسواءً أكانت الانتهاكات مباشرة على الأحداث أنفسهم أم على أسرهم، فالأمر يعود بمجمله على الحدث، ويؤثر فيه تأثيراً مباشراً يمكن أن يؤدي به إلى القيام بالكثير من السلوكات السلبية التي توقعه في مخالفتها مختلفة، وعليه كان لا بد من التعرف على الانتهاكات التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي بحق الأحداث الفلسطينيين، من حيث طبيعة هذه الانتهاكات، ومن حيث مظاهرها، وكذلك من حيث الآثار التي تتسبب بها، وصولاً إلى تحديد العلاقة بين هذه الانتهاكات، وجنوح الأحداث، وبناءً على قراءة الدراسات السابقة فيما يتعلق بجنوح الأحداث، وقلّة الدراسات المتعلقة بربط جنوح الأحداث بالانتهاكات التي يمكن أن يتعرض لها الحدث؛ بسبب وقوع دولته تحت الاحتلال أو الاستعمار المعادي، وفي ظل الظروف التي تعاني منها مدينة القدس في هذا الجانب؛ وبسبب ضعف الحصول على إحصائيات دقيقة بحجم هذه الانتهاكات؛ لصعوبة الوصول إلى المصادر، كان لا بد من البحث في الانتهاكات الإسرائيلية ودورها في جنوح الأحداث في منطقة ضواحي القدس، بالرجوع إلى العاملين في المؤسسات الوطنية والمجتمعية، الذين لديهم المعلومات والوقائع الخاصة بهذه الانتهاكات، وعليه تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي: ما علاقة الانتهاكات الإسرائيلية بجنوح الأحداث في منطقة ضواحي القدس من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية؟

3.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في الأهمية العلمية والعملية كما يأتي:

الأهمية العلمية:

- تتبع أهمية هذه الدراسة من المستوى العلمي؛ نظرًا للأهمية الكبيرة التي يمثلها موضوع الدراسة؛ نتيجة الهجمة الشرسة من الانتهاكات الإسرائيلية في ضواحي القدس، واستهداف الأحداث الفلسطينيين.
- تعد الدراسة ذات أهمية؛ لقلّة الدراسات ذات العلاقة بالانتهاكات الإسرائيلية على الأحداث في البيئة الفلسطينية عامة، والمقدسية خاصة.
- هذه الدراسة تُعدُّ فرصةً للتفكير في تطوير أساليب للتغلب على الآثار المترتبة على الحدث المقدسي؛ نتيجة الانتهاكات الإسرائيلية، ولعلّ هذه الدراسة تكون خطوةً في طريق دراساتٍ أخرى أكثر شموليةً لهذا الموضوع الحيوي والمهمّ.

الأهمية العملية:

- من الممكن أن تساعد نتائج هذه الدراسة المتخصصين وذوي العلاقة في كيفية التعامل مع الحدث المقدسي الذي يتعرّض للانتهاكات؛ بسبب الاحتلال الإسرائيلي، كما توضح طبيعة الانتهاكات المؤثرة في الحدث، وهذا يسهّل عملية العلاج والمتابعة في هذا الجانب.
- قد تفيد نتائج الدراسة الجهات الرسمية في إيجاد الحلول المناسبة وتوفير الأمن والسلامة العامة لهؤلاء الأطفال، وما يتعرّضون له، من خلال برامج تعزيز السلوك، وتوعيه الأطفال بعدم التوجّه نحو العنف.

- من الممكن أن تقدّم نتائج الدِّراسة توصياتٍ ومقترحاتٍ تفيد أيضًا ذوي العلاقة باختلاف طبيعة عملهم في تقديم الدّعم والمساندة والمؤازرة للأطفال في مدينة القدس وضواحيها.

4.1 أهداف الدِّراسة

تسعى الدِّراسة؛ لتحقيق الهدف الرِّئيس للدِّراسة، وهو التّعرف إلى علاقة الانتهاكات الإسرائيليّة بجُنُوح الأحداث في منطقة ضواحي القدس من وجهة نظر القيادات المُجتمعيّة والمؤسّسيّة، والتّعرف إلى الأهداف الفرعيّة الآتية:

- طبيعة الانتهاكات الإسرائيليّة التي تؤثر في الأحداث، وتسهم في جُنُوحهم في منطقة ضواحي القدس.
- مظاهر جُنُوح الأحداث في منطقة ضواحي القدس من وجهة نظر القيادات المُجتمعيّة والمؤسّسيّة.
- الآثار المترتبة في ارتكاب الانتهاكات الإسرائيليّة في ضواحي القدس بالنسبة للأحداث؟
- العلاقة الارتباطية بين الانتهاكات الإسرائيليّة وجُنُوح الأحداث في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المُجتمعيّة والمؤسّسيّة.
- تأثير للانتهاكات الإسرائيليّة في الصِّحة النفسيّة الاجتماعيّة للطفّل، التي تُؤدّي إلى جُنُوح الأحداث في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المُجتمعيّة والمؤسّسيّة.
- العلاقة الارتباطية بين الانتهاكات الإسرائيليّة وأثارها في الصِّحة النفسيّة الاجتماعيّة في منطقة ضواحي القدس من وجهة نظر.

- الفروق ذات الدالة الإحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في المُنَوِّسَّات الحَسَابِيَّة لآراء القيادات المُجْتَمَعِيَّة والمُؤَسَّسِيَّة حول الانتهاكات الإسرائيليَّة ودورها في جُنُوح الأَحْدَاث في منطقة ضواحي القدس، تُعزى لِمَتَغَيِّرات الدِّرَاسَة (الجنس، المؤهَّل العِلْمِيّ، سنوات العمل، الجهة المشرفة، الانتهاكات الأكثر حدوثاً).

5.1 أسئلة الدِّرَاسَة

تسعى الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيس الآتي: ما علاقة الانتهاكات الإسرائيليَّة بجُنُوح الأَحْدَاث في منطقة ضواحي القدس من وجهة نظر القيادات المُجْتَمَعِيَّة والمُؤَسَّسِيَّة؟

تفرع عن التَّسْأُول الرِّئِيس السَّابِق الأَسْئَلَة الآتية:

- ما طبيعة الانتهاكات الإسرائيليَّة بحق الأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المُجْتَمَعِيَّة والمُؤَسَّسِيَّة؟
- ما مظاهر جُنُوح الأَحْدَاث في منطقة ضواحي القدس من وجهة نظر القيادات المُجْتَمَعِيَّة والمُؤَسَّسِيَّة؟
- ما آثار الانتهاكات الإسرائيليَّة في الصِّحَّة النَّفْسِيَّة والاجْتِمَاعِيَّة للأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المُجْتَمَعِيَّة والمُؤَسَّسِيَّة؟
- هل توجد علاقة ارتباطية بين الانتهاكات الإسرائيليَّة وجُنُوح الأَحْدَاث في منطقة ضواحي القدس من وجهة نظر القيادات المُجْتَمَعِيَّة والمُؤَسَّسِيَّة؟
- هل يوجد تأثير للانتهاكات الإسرائيليَّة على الصِّحَّة النَّفْسِيَّة والاجْتِمَاعِيَّة لِلطِّفْلِ يُؤَدِّي إلى جُنُوح الأَحْدَاث في منطقة ضواحي القدس من وجهة نظر القيادات المُجْتَمَعِيَّة والمُؤَسَّسِيَّة؟

- هل توجد علاقة ارتباطية بين الانتهاكات الإسرائيلية وآثارها في الصِّحة النفسيَّة الاجتماعيَّة في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المُجتمعيَّة والمؤسَّسيَّة؟
- هل هناك فروق ذات دَلالة إحصائيَّة عند مستوى الدَّلالة ($\alpha \geq 0.05$) في المُتوسَّطات الحسابيَّة لآراء القيادات المُجتمعيَّة والمؤسَّسيَّة، حول الانتهاكات الإسرائيليَّة ودورها في جُروح الأَحداث في منطقة ضواحي القدس، تُعزى لِمُتغيَّرات الدِّراسة (الجنس، المؤهَّل العِلْمِي، سنوات العمل، الجهة المشرفة، الانتهاكات الأكثر حدوثاً)؟

6.1 فَرَضِيَّات الدِّراسة

للإجابة عن السُّؤال الرَّابع والخامس في الدِّراسة، تم صياغة الفَرَضِيَّات الآتية:

- الفَرَضِيَّة الأولى: لا توجد علاقة ذات دَلالة إحصائيَّة عند مستوى الدَّلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الانتهاكات الإسرائيليَّة، وجُروح الأَحداث في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المُجتمعيَّة والمؤسَّسيَّة.
- الفَرَضِيَّة الثَّانية: لا يوجد تأثير للانتهاكات الإسرائيليَّة عند مستوى الدَّلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الصِّحة النفسيَّة الاجتماعيَّة للطفَّل، يُؤدِّي لِحُجُوح الأَحداث في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المُجتمعيَّة والمؤسَّسيَّة.
- الفَرَضِيَّة الثَّالثة: لا توجد علاقة ذات دَلالة إحصائيَّة عند الدَّلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الانتهاكات الإسرائيليَّة وآثارها على الصِّحة النفسيَّة الاجتماعيَّة في منطقة ضواحي القدس من وجهة نظر القيادات المُجتمعيَّة والمؤسَّسيَّة.
- الفَرَضِيَّة الرَّابعة: لا توجد فروق ذات دَلالة إحصائيَّة عند مستوى الدَّلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مُتوسَّطات آثار الانتهاكات الإسرائيليَّة على الجُروح لدى الأطفال في منطقة ضواحي القدس

من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية، تُعزى لمتغيرات (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات العمل، الجهة المشرفة، الانتهاكات الأكثر حدوثاً).

7.1 حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في الحدود الآتية:

- الحدود المكانية: تقتصر الحدود المكانية على منطقة ضواحي القدس.
- الحدود الزمانية: الفصل الدراسي الأول من العام 2023-2024.
- الحدود البشرية: القيادات المجتمعية والمؤسسية في منطقة ضواحي القدس.

8.1 مصطلحات الدراسة

- الحَدَث:

"الحَدَث يمثل الفترة من الصَّغَر، وهي التي تبدأ بعمر التَّمييز التي تتقدم فيها المسؤولية الجنائية ببلوغ السن المحدد للرُّشد، التي عادة ما تقدَّر قانونياً بين (14-17) سنة" (المطيري، 2013، ص35).

جُنُوح الأَحْدَاث: "جُنُوح الأَحْدَاث في علم النَّفْس: هو حالة نَفْسِيَّة تتوفر لدى الحَدَث، وتُؤدِّي به إلى إظهار سلوك مخالف لمبادئ المجتمع، وتأتي هذه الحالة من عواملٍ مختلفةٍ، تكون قد أعاقَت النُّمُو النَّفْسِيَّ الصَّحِيحَ لِشَخْصِيَّةِ الحَدَث" (العصرة، 2005، ص58).

- الانتهاكات الإسرائيلية :

ويمكن تعريفها -من خلال الدراسة- بأنها كلُّ ما تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيليِّ بحقِّ الأطفال الفلسطينيين، كالاتِّعاب والتَّعْذِيب وإطلاق النَّار، والتَّرويع والتَّخويف والجوع، وغيرها من الأمور المؤدِّية لعدم حصول الطِّفْلِ على حقوقه في الصِّحَّة والتَّعليم والعيش الكريم والأمان.

الفصل الثَّانِي

الإطار النَّظْرِيّ والدِّرَاسَات السَّابِقَة

1.2 مَقْدِمَة

يتناول هذا الفصل شرح المفاهيم والمُنْعِيَّات المُتَعَلِّقَة بالدِّرَاسَة، من خلال تسليط الضَّوء على ظاهرة جُنُوح الأَحْدَاث، والتَّعْرِيف بمفهوم الحَدَث، ومفهوم الجُنُوح، وكل ما يَتَعَلَّقُ بِهَا، ثم الحديث حول الانتهاكات الإِسْرَائِيلِيَّة بحق الأَحْدَاث في مدينة القدس، كذلك التَطْرُق إلى جُنُوح الأَحْدَاث والأسباب والعوامل المؤدِّيَة إلى ذلك.

2.2 الإطار النَّظْرِيّ للدِّرَاسَة

1.2.2 ظاهرة جُنُوح الأَحْدَاث

ظاهرة جُنُوح الأَحْدَاث ظاهرة اجتماعيَّة وجدت في المجتمعات، واختلفت نظرة المجتمع إلى هذه المشكلة، حيث عدَّ الحَدَث المُنْحَرِف في المجتمعات القديمة أنه يستحق العقاب. أمَّا حديثًا فقد اختلفت نظرة المجتمع للحَدَث المُنْحَرِف، حيث تبين أنَّ الأَحْدَاث المُنْحَرِفَة هم ضحيَّة لظروف اجتماعيَّة أدَّت

بهم إلى الانحراف، وبالتالي تهيئة الظروف الاجتماعيّة بما يخدم التّشجئة الصّحيحة والصّالحة لهؤلاء الأَخْدَات، وبالتالي صنع مواطنين صالحين منهم (Losini, 2015, p10).

1.1.2.2 مفهوم الجانح

الجانح من المنظور الاجتماعيّ: هو "خروج عمّا هو مألوف من السُّلوك الاجتماعيّ موجّه، ضد المجتمع، ولكن ليس بصورة خطيرة تهدّد استقراره الداخليّ" (العوجي، 1985، ص 24).

الجانح من المنظور النّفسيّ: هو "صورة من صور الاضطراب السُّلوكي يتميّز بالتعبير عن الصراعات النّفسيّة، بسلوكٍ مناهضٍ للمجتمع، والاستجابة لعدم التّوافق الداخليّ بطرقٍ عدوانيّة" (الغامدي، 2000، ص 186).

الجانح من المنظور القانوني: هو "كل فعل يعاقب عليه القانون الجنائيّ" (الياسين، 1990، ص 31)

مفهوم الحدّث.

الحدّث من المنظور الاجتماعيّ والنّفسيّ: هو الصّغير منذ ولادته، حتى تكتمل عليه مظاهر النضج الاجتماعيّ والنّفسيّ، وتتكون عنده عناصر الرُّشد (الساعاتي، 1995، ص 37).

وجاء في القانون الفلسطينيّ رقم (7) لسنة (2004) أنّ الحدّث هو كلّ إنسان لم يتم (18) من عمره، وبين قانون الأَخْدَات الأردنيّ رقم (16) لسنة (1954) في المادة (2)، أنّه كلّ من أتمّ السّابعة ولم يتمّ الثّامنة عشرة ذكراً كان أم أنثى.

2.1.2.2 مُميّزات الأَخْدَات الجانحون

يتميّز الأَخْدَات الجانحون بميلهم إلى العنف والسُّلوكاتِ العدوانيّة، وإلى السيطرة، ولديهم مفهومٌ سيّئٌ فيما يتعلّق بالذّات والقدرة على تحمل المسؤولية؛ وذلك نابع من البيئة التي نَمُوا فيها، فيما يميلون إلى الشُّعور بالعزلة وعدم السّعادة وانعدام الشُّعور بالذّنب والخجل، إضافة إلى العجز عن ضبط غرائزهم، ودوافعهم، والتقلّب الانفعالي والشُّعور بالنقص، والشُّعور بالقلق، وسوء التّكيف الاجتماعيّ (Bloch et al, 2011).

3.1.2.2 جُنُوح الأَحْدَاث

هناك صعوبة في وضع تعريف موحد وشامل لجُنُوح الأَحْدَاث؛ وذلك لارتباط مفهوم جُنُوح الأَحْدَاث بمنطلق واسع، يشارك فيها رجلُ القانون وعلماء النَّفس والاجتماع وغيرهم من المعنيين بشؤون الأَحْدَاث ورعايتهم، وتختلف التشريعات بين الدول في تحديد سن التَّمييز وسن الرُّشد، إلا أنه في أغلب الأحيان تكون تلك السنُّ بين السَّابعة والثَّامنة عشر، الأمر الذي يُبرزُ وجهات نظرٍ وآراءً مختلفةً ومتعدِّدةً وتعريفاتٍ متباينةً لجُنُوح الأَحْدَاث (السَّدحان، 1999).

بناء عليه يمكن القول: إنَّ جُنُوح الأَحْدَاث من المنظور الاجتماعيِّ هو عبارة عن نتاج الظُّروف الاجتماعيَّة القاسية، سواءً أكانت اقتصاديَّة أو عائليَّة، فيُعدُّ الجُنُوح مؤشِّراً على عدم التكيف الاجتماعيِّ، وينظرُ علماء الاجتماع لمشكلة جُنُوح الأَحْدَاث على أنها مشكلة اجتماعيَّة في جوهرها وأصولها؛ لذلك فالاضطرابات السلوكيَّة المضادة للعادات والتقاليد المُجتمعيَّة يتم التَّعامل معها على أنها ظاهرة اجتماعيَّة، تحتاج التَّحليل والدِّراسة الاجتماعيَّة، ثم التَّوصُّل إلى استنتاج حولها، على الجانب الآخر. إنَّ جُنُوح الأَحْدَاث قد تكوَّن لديهم قدرةً على إقامة علاقات اجتماعيَّة مع أطفال جانحين، لكنَّها لا تساهم بإقامة علاقات جيِّدة مع أقرانهم (خبابة، 2001).

وظاهرة جُنُوح الأَحْدَاث ظاهرة اجتماعيَّة وجدت في المجتمعات، واختلفت نظرة المجتمع إلى هذه المشكلة، حيث عدَّت الحَدَث المُنحرف في المجتمعات القديمة أنه ويستحقُّ العقاب. أمَّا حديثاً فقد اختلفت نظرة المجتمع للحَدَث المُنحرف، حيث تبين أنَّ الأَحْدَاث المُنحرفة هم ضحيَّة لظروف اجتماعيَّة أدت بهم إلى الانحراف، وبالتالي تهيئة الظُّروف الاجتماعيَّة بما يخدم التَّنشئة الصَّحيحة والصالحة لهؤلاء الأَحْدَاث، وبالتالي صنع مواطنين صالحين منهم (Losini, 2015).

كما يمكن تعريفها بأنها "حالاتٌ نَفْسِيَّةٌ تتوافر لدى الحَدَث، وتُؤدِّي به إلى إظهار سلوك مضاد للمجتمع، كما أنّ هذه الحالات نتيجةً لعواملٍ مختلفةٍ، تكون قد أعاقَت النُّمُو النَّفْسِيَّ الصَّحِيحَةَ لشَخْصِيَّةِ الحَدَث" (رمضان، 2013، 20).

إنّ ما سبق يُوصِلُنَا إلى أنّ جُنُوح الأَحْدَاث هو انحرافٌ باتجاه السُّلُوكِ الَّذِي يَعُدُّ انتهاكًا للأعراف أو القواعد أو القوانين الاجتماعيَّة، الَّذِي يرتكبه عادةً أفراد صِغَار، لم يُعَدُّوا بالغين بعد، وغالبًا ما يتضمَّن أعمالًا مثل السَّرقة أو التَّخريب، أو تعاطي المخدِّرات أو العدوان أو أشكالٍ أُخْرَى من السُّلُوكِ المعادي للمجتمع، ويُنظر إلى السُّلُوكِ المُنْحَرِفِ على أنّه منحرفٌ، ويمكن أن يكون له عواقبٌ قانونيَّةٌ، وتهدف برامجُ التَّدخُلِ والوقاية إلى معالجة العوامل الأساسيَّة التي تساهم في الانحراف وتعزيز السُّلُوكات الإيجابيَّة، وإعادة التأهيل.

4.1.2.2 المفهوم القانوني لجُنُوح الأَحْدَاث

على الجانب الآخر من المفاهيم القانونيَّة المعاصرة لجُنُوح الأَحْدَاث، وهي التي أفرزها الفقه الجنائي المعاصر، التي بيَّنت أنّ جُنُوح الأَحْدَاث يتعلَّقُ بفترةٍ من الأشخاص الذين تقلُّ أعمارهم عن سنِّ مُعيَّنة، وذلك حينما يرتكبون بعض الأفعال التي تخالف القانون (البقيمي، 2001).

5.1.2.2 العوامل التي تُؤدِّي إلى جُنُوح الأَحْدَاث:

من العوامل المؤدِّيَّة إلى جُنُوح الأَحْدَاث البيئة الأسريَّة، حيث تعمل من خلال التفاعلات والتجارب التي يخوضها الفرد داخل الأسرة على تحديد سلوكياته، إذ يتعلَّم كيفية التَّعامُلِ مع العواطف والاحتياجات والقيم والسلوكات ممَّا يحدِّد النَّمَطَ السُّلُوكِيَّ العامَّ للطفل (المطيري، 2013).

حيث توفِّر الأسرة النَّمَاذِجَ الأوَّليَّةَ للتَّعلُّمِ والمثل الأعلى، إذ يتلقَّى الفرد توجيهًا وتعليمًا حول القواعد والقيم المُجتمعيَّة والأخلاقيَّة، تُعدُّ الأسرة بمثابة الإطار المرجعي الأساسي للحَدَث، وتلعب دورًا في

توجيه سلوكه وتحديد حدوده وتعزيز قيم الاحترام والمسؤولية والتعاطف، ومع ذلك يجب الإشارة إلى أن هناك أيضًا تأثيرات أخرى خارج الأسرة، مثل التعليم، والأصدقاء، والمجتمع، ووسائل الإعلام، ودور العبادة وأماكن العمل وغيرها من المؤسسات التي تندرج تحت ما يُسمى بمؤسسات التنشئة الاجتماعية، التي يمكن أن تؤثر أيضًا في تشكيل شخصية الفرد وسلوكه؛ لذا يجب أن نأخذ في الاعتبار العديد من العوامل المؤثرة في تشكيل الحدث، وفهم سياقها الشامل (بوقرينة وطايبية، 2021).

كما تؤثر زيادة عدد أفراد الأسرة في القدرة على مراقبة سلوك الأحداث بشكل فردي، إذ قد يكون من الصعب على الوالدين متابعة سلوك كل فرد بشكل فعال، فنمط التربية يختلف من أسرة لأخرى، وقد تتضمن طرق التعامل مع السلوك طرقًا مثل العقاب البدني في بعض الأحيان، خاصة في الطبقات الاجتماعية المتوسطة، بينما قد يتم استخدام الحرمان أو العزلة في الطبقات الغنية. هذه الأساليب يمكن أن تؤثر في سلوك الأحداث (Makinwa, 2012)

على الجانب الآخر فالثقافة المكتسبة للوالدين ومستواهم التعليمي، وفهمهم للحياة، يمكن أن يؤثر في توجيهاتهم للأبناء، فقيم الأسرة والتفاعلات الاجتماعية والتعليم الدينية، والمعرفة التي تمررها الأسرة تلعب دورًا في تشكيل سلوك الأحداث، فالتعرض للجُوح في الأسرة أو في البيئة المحيطة يمكن أن يؤثر في سلوك الأحداث. إذا كان الحدث يتعرض للعنف أو السلوك العدواني في الأسرة أو يشهد هذه السلوكيات في المجتمع، فقد يكون أكثر عرضة للمشاركة في سلوكيات مماثلة (النواصرة، 2023).

فالتنشئة الاجتماعية تتأثر بعدة عوامل، قد تؤدي إلى تشكيل سلوك الحدث، وجعله يميل إلى الجُوح، كانشغال الوالدين، إذ عندما يكون الوالدان مشغولين بالعمل بشكل كامل أو أحدهما، قد يؤدي ذلك إلى نقص في الاهتمام والمراقبة الفعالة للحدث، وقد يجد الحدث نفسه بمفرده بدون إرشاد أو توجيه من الوالدين، مما يزيد من احتمالية التعرض لسلوكيات سلبية، كذلك الطلاق والانفصال، والمشاجرات

العنفية بين الوالدين، قد تؤثر بشكل كبير في تنشئة الحدث، وهذه التجارب الصّارة قد تؤدي إلى تشويه الصورة النمطية للعلاقات الاجتماعية وتعزز السلوكيات العدوانية أو العنيفة، فعندما يكون الوالدان غائبين عن المنزل بشكل مستمر، يمكن للحدث أن يجد نفسه بلا رقابة ومتاهة خارج نطاق المراقبة الأسرية. هذا يمكن أن يعرض الحدث لتأثيرات سلبية من البيئة المحيطة وسلوكيات الأشخاص الآخرين (بوزيد، 2022).

ومع ذلك يمكن اعتبار هذه العوامل ليست قواعد صارمة ونهائية، وأن هناك حالات استثنائية، وتجارب فردية قد تؤدي إلى نتائج مختلفة تشكّل الأسرة جزءاً مهماً في تشكيل الحدث، ولكنها ليست العامل الوحيد المؤثر، وهناك العديد من العوامل الأخرى التي يجب أخذها في الاعتبار في فهم سلوك الحدث وتشكيله.

وفي ذات السياق فإنّ المستوى الاقتصادي يلعب دوراً حاسماً في عملية رعاية الأطفال وتلبية احتياجاتهم، فعندما تنخفض الموارد الاقتصادية للأسرة، ويزداد عدد الأطفال فيها، يصبح من الصعب تلبية احتياجات الأطفال وتوفير الرعاية والاهتمام المطلوب لهم؛ قد يحدث نقص في الموارد المادية والمالية؛ لتلبية احتياجات الأطفال، مما يؤثر في جودة الرعاية والعناية المقدّمة لهم. (عبد العزيز، 2017).

كما أنّ تقليل الرعاية والاهتمام بالأطفال نتيجة زيادة عددهم وتراجع الموارد الاقتصادية يمكن أن يؤدي إلى ظهور العديد من السلبيات. من بين هذه السلبيات يمكن ذكر التشرّد والانحراف، حيث يجد الأطفال أنفسهم بدون بيئة مستقرّة، ومناسبة للتنمية الصحيحة. قد يكون هناك نقص في الرعاية الصحيّة والتّعليم والدعم العاطفي، مما يؤثر في نموهم الشامل، ويُعرضهم لمخاطر اجتماعية ونفسية (الهوري، 2020).

في ذات السياق يُؤثّر المستوى الاقتصاديّ رعاية الأطفال إذ يمكن أن يُؤدّي إلى ظهور عواقب اجتماعيّة سلبيّة أخرى، وقد يزيد الفقر والعوز من احتماليّة تورّط الأطفال في الجريمة والانحراف الاجتماعيّ، حيث يسعون؛ لتلبية احتياجاتهم بأيّ وسيلة مُمكنة. (الحوسني، 2015).

على الجانب الآخر يمكن القول: إنّ من مسؤوليّات المدرسة المساهمة في تعديل سلوكات الطّفّل، إذ تمتلك المدرسة العديد من الوسائل والإمكانات والأدوات والموارد التّعليميّة التي تساعد في نشر القيم والأخلاق، وترسيخها داخل عقل الحَدَث (سلمان، 2020).

ويعدّ المعلّم جزءاً مهمّاً من نظام المدرسة، ويتحمّل مسؤولية التّربيّة والقيّمة، إذ يلعب المعلّم دور الأب في حياة الحَدَث في هذا النّظام، ويعمل على تحفيز سلوكه الإيجابيّ وبناء شخصيته بشكل صحيح، يقوم المعلّم بتوجيه الحَدَث، وتعزيز قيم النّعاون والاحترام والمسؤوليّة، ومن الضّروريّ أن نلاحظ أنّ المدرسة ليست الجهة الوحيدة المسؤولة عن تربية الحَدَث، وإنّما تُعدّ جزءاً من مؤسّسات التّنشئة الاجتماعيّة التي تشمل الأسرة والمجتمع أيضاً، وتعمل هذه الجهات المختلفة معاً؛ لتوفير بيئة تربيّة شاملة ومتكاملة، تساهم في تنمية شخصيّة الحَدَث، وتعزيز قيمه وأخلاقه (فتال، 2021).

وإذا ما كان لدى الحَدَث علاقات سيّئة، فيمكن أن تؤثّر رفقة سيّئة في الحَدَث، من خلال تعليمه سلوكات غير مقبولة ومستهجنة من مجتمعه، وقد يقلّد الحَدَث سلوك رفقته، ويتبع نمطاً سلوكياً يرفضه في البداية، ولكن بسبب الضّغط الذي يتعرّض له، قد يصبح مستعداً للخضوع لتلك السلوكات، وهذا يسهم في حدوث انحراف الحَدَث وممارسة سلوكات جانحة. ويلجأ الحَدَث إلى استخدام العُنف والإرهاب، وأنماط سلوكيّة مشينة، تحت تأثير رفقة السيّئة، وينتهي به الأمر بالانتماء إلى عصابة تتحكّم في سير الحيّ أو المدرسة (عبد العزيز، 2017).

إضافة لما سبق فإنّ وسائل الإعلام لها نوع من النفوذ والتأثير في الحدث، من خلال بث الأفكار والمشاكل، تستخدم وسائل الإعلام العديد من الوسائل المختلفة للتأثير في الحدث، بما في ذلك نسج القصص والمسرح والحركة والتفاعل بين الشخصيات، كما أنّ بعض وسائل البث قد تقوم بخرق مفاهيم الحدث؛ لتجعله يتخيّل عالم الجريمة، والتورط فيها، وقد تشجّع على ارتكاب السلوك الإجرامي من خلال تقليده لتلك المشاهدات، كما يمكن أن يكون لهذا التأثير تأثير سلبيّ على الحدث، خاصّة إذا لم يكن لديه الثقافة والوعي الكافيين؛ لفهم الفروق بين الواقع والخيال والقدرة على تمييز السلوك الصحيح من السلوك الخاطيء (عزمي، 2010).

لذلك، ينبغي على الأهل والمعلمين القيام بدورٍ فاعلٍ في توجيه الحدث وتوعيته بأهميّة التحليل النقديّ للمحتوى الإعلامي، وفهم التأثيرات المحتملة. وأن يتمّ تشجيع الحدث على النقاش البناء وتطوير القدرات الفكرية التي تمكّنه من التمييز بين السلوك الصحيح والسلوك الخاطيء، واتخاذ القرارات الناجحة، إذ قد يكون استخدام العنف والإساءة والإهمال من قبل الأبوين على الحدث سلبيًا على الحالة النفسية والتّميّة الشخصية له، فعندما يتعرّض لتلك الظروف السلبية، ويفتقد النموذج الأبويّ الصحي والمستقرّ، فأنته يمكن أن ينعكس ذلك سلبيًا على قدرته على تطوير علاقاتٍ فكريةٍ ونفسيةٍ ناضجة، وقد تنشأ ملامح الغضب والتخريب والفشل في المعايير؛ بسبب تجربة الإساءة والعنف. يصبح الحدث عرضةً للتأثر بنمطٍ سلوكيٍّ سلبيٍّ يشمل العنف أو العدوانية. وقد يفقد الحدث الثقة في الآخرين ويعاني من ضعف في التحكم في نفسه، وفي قدرته على تنظيم السلوك الخاص به (السدحان، 2007).

لذلك من المهم أن يعمل الأبوان والمجتمع بشكل عام على توفير بيئة آمنة وداعمة للحدث، حيث يتم تعزيز العلاقات الإيجابية، وتوفير نماذج أبويةٍ صحيّة، وينبغي أن يتلقّى الحدث الدعم النفسيّ والعاطفيّ، وأن يتعلّم طرقًا صحيّة للتعبير عن الغضب والتعامل مع التوتّرات.

أما عملية التّفاوت في معاملة الحَدَث وتعرُّضه لخبرات نفسيّة قاسية يمكن أن تُؤدّي إلى ظهور فجوة نفسيّة لديه. إذا لم يتم إشباع احتياجاته النفسيّة، فقد يحدث تغييرات نفسيّة محبطة تتكرّر بشكل أكبر، قد تنشأ صراعات نفسيّة بين ضميره ورغباته وحاجاته، مما يُؤدّي إلى إنهيار مفهوم الأمن النفسي؛ نتيجة لذلك، قد تظهر معالم الجُوح للحَدَث، حيث يميل إلى اتّخاذ سلوكيات غير مقبولة؛ لتلبية حاجاته النفسيّة، ويمكن أن يكون ذلك نتيجةً للبحث عن الاعتراف والانتماء، أو لتخفيف الألم والضّغط النفسي، إذ قد يلجأ الحَدَث إلى السُّلوك الجانح أو الاستجابة بشكل سلبيّ للظروف المحيطة به (أبو سحلي، 2009).

مما سبق فأنته من الصّروريّ توفير بيئة داعمة وآمنة للحَدَث، وتعزيز الصّحة النفسيّة له، وينبغي أن يكون هناك توازنٌ في معاملة الحَدَث، وتقديم الدّعم النفسيّ والعاطفيّ اللازم له. يمكن للأهل والمعلّمين والمجتمع بشكل عام أن يلعبوا دورًا هامًا في تعزيز الأمان النفسيّ وتلبية احتياجات الحَدَث النفسيّة بطرق صحيّة ومناسبة.

2.2.2 الانتهاكات الإسرائيليّة ضد الأطفال في فلسطين

بيّن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطينيّ (2022) أنّ 150 طفلاً أُسيراً في سجون الاحتلال الإسرائيليّ، فيما كان عدد الشهداء خلال العام 2022 (56) طفلاً شهيداً، بينما وصلت عدد حالات الاعتقال في ذات العام الى (882) حالة اعتقال، بقي منهم في السّجون الإسرائيليّة (150) طفلاً، منهم (7) أطفال، ضمن الاعتقال الإداري، فيما بيّنت وثائق (نادي الأسير الفلسطينيّ، 2022) إلى أنّ الأطفال يعيشون ظروفًا اعتقاليّة صعبة، يستخدم فيها الاحتلال وسائل التّعذيب كافة بحقهم، مخالفاً بذلك قواعد القانون الدّوليّ، واتّفاقيّة حقوق الطّفّل، وفي حالة حرمان من طفولتهم بما فيه مواصلة دراستهم.

كما شكّلت أحداث السّابع من أكتوبر للعام 2024 م بالحرب على غزّة، سلسلةً من الانتهاكات المختلفة بحقّ الأطفال، فأعداد الأطفال الذين تم اعتقالهم وتعذيبهم غير معروفة، وعدد الأطفال الذين استشهدوا حتى تاريخ 2024/3/20 تجاوز (13430) حسب الإحصاءات المعتمدة من الجهات المختصة في غزّة، كذلك تعرض الأطفال إلى التّشريد والنّزوح، وإلى الإهانة والإساءة، ويعانون من اليتيم؛ بسبب قتل الاحتلال الإسرائيليّ عائلاتهم، وتركهم بلا أهلٍ ولا مأوى ولا مشرب، فسقط حقّهم في التّعليم والحياة والأمن والصّحة، وتجرد العالم من الوقوف مع هؤلاء الأطفال في أنحاء فلسطين كافّة. (الجزيرة، 2024).

أما على جانب الأطفال في منطقة ضواحي القدس، فقد تعرّض الأطفال لخطر الخوف، وعدم الأمن؛ بسبب الاجتياحات المتكرّرة، والمداهمات الليلية لبيوت أهاليهم، وترويعهم وضربهم واعتقالهم، كذلك تعرّضهم للإهانة، وضعف حقهم في الحصول على الحياة المستقرّة الآمنة، كما ضعف حقهم في الحصول على التّعليم المستمر بشكلٍ وجاهي، بالإضافة إلى سوء المعاملة والاعتداءات الجسديّة واللّفظيّة، خلال اقتحام بعض المدارس، أو خلال اقتحامات المناطق في ضواحي القدس.

ويمكن القول: إنّ حجم الانتهاكات الإسرائيليّة فاق التّقديرات كافّةً في مجال حماية الطّفولة، وأسقط الحقوق كافّةً التي يتنادى بها المجتمع الدّوليّ فيما يتعلّق بحقوق الإنسان، ورفض الاحتلال تطبيق أي من المواثيق والمعاهدات الدّوليّة، فيما يتعلّق بحماية الأطفال وتجنّبهم ويلات الحرب، بل كان عدد الأطفال الذي تعرّضوا للقتل والاعتقال والإهانة والتّمثيل بهم كبير في قطاع غزّة، ويعد الأطفال في الضّفة الغربيّة تحت طائلة المسؤوليّة، دون مراعاة حداثة سنّهم، واعتبارهم أحداثاً يحتاجون إلى الرّعاية والاهتمام.

على الجانب الآخر أشارت دراسة كلوب(2022) إلى أنّ القدس المحتلة سجّلت أكبر عدد من الأطفال المعتقلين سنويًا، والسبب في ذلك اتّخاذ سلطات الاحتلال إجراءاتٍ أكثر تشديدًا من الناحية الأمنيّة بحق المقدسيّين؛ لكونهم أكثر عُرضةً للاحتكاك والتفاعل اليومي بالمستوطنين في المدينة، حيث تشير إحصاءات هيئة شؤون الأسرى والمحرّرين(208) إلى أنّه يقبع في سجون الاحتلال الإسرائيليّ منذ حزيران 2018م، نحو 350 طفلًا فلسطينيًا، ممّن هم دون سن الثامنة عشرة عامًا، ويشكّل هذا الرقم جزءًا من الاعتقالات التي طالت الأطفال والقصر في الضفّة الغربيّة والقدس، ويحاكم الاحتلال ما بين 500-700 طفل سنويًا أمام المحاكم الإسرائيليّة.

فالممارسات القمعيّة والانتهاكات الخطيرة التي يتعرّض لها الأطفال الفلسطينيّون في سياق الاحتلال والاعتقال العسكريّ، لا تتوافق مع المعايير المتفق عليها دوليًا في حماية الأطفال، إذ يعدّ استخدام التّعذيب والإيذاء المعنويّ والجسديّ ضد الأطفال انتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان وقوانين القضاء الدوليّ، وتعرّض العديد من الأطفال الفلسطينيّين للتّعذيب والإيذاء خلال فترات الاحتجاز والاعتقال، وتم استخدام هذه الأفعال القمعيّة بهدف انتزاع الاعترافات منهم بالقوة. ومن ثمّ، تم استخدام هذه الاعترافات القسريّة دليلاً في المحاكمات العسكريّة التي تم تنظيمها لهؤلاء الأطفال، وهذه الأحكام الصادرة عن تلك المحاكم لا تأخذ في الاعتبار الظروف التي تم فيها الحصول على تلك الاعترافات القسريّة.

كما يجب التأكيد على أنّ استخدام التّعذيب والإيذاء المعنويّ والجسديّ في حق الأطفال مخالفٌ للقانون الدوليّ والقوانين الدوليّة لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتّفاقيّة حقوق الطّفّل التي تمنع صراحة التّعذيب والمعاملة القاسية وغير الإنسانيّة، أو المهينة للكرامة الإنسانيّة، وينبغي على المجتمع الدوليّ

والمنظمات الحقوقية العمل بجدية للتصدي لهذه الانتهاكات، ومحاسبة المسؤولين عنها، وضمان حماية الأطفال، واحترام حقوقهم في جميع الأوقات.

وأشارت لجنة أهالي الأسرى في محافظة القدس في إحصاءاتها للأعوام (2015-2018)، إلى أن الاحتلال الإسرائيلي اعتقل خلال هذه الفترة العديد من الأطفال، كما يأتي:

جدول (1.2): عدد الأطفال المعتقلين لدى الاحتلال الإسرائيلي خلال الفترة (2015-2018).

السنة	عدد المعتقلين
2015-2016	1. أطفال: 904 أطفال 2. 4 من الأطفال القاصرين تحت حكم الإداري، وهم (كاظم صبيح، محمد غيث، فادي عباسي ومحمد نادي هسلمون).
2017	1. 720 طفلا قاصرا - أكثر من 14 عام و أقل من 18 عاما. 2. 54 طفلا أقل من 14 عاما.
2018	نفذت سلطات الاحتلال 1257 حالة اعتقال لغاية 2018/8/31 مقسمين كالاتي: 363 طفلا قاصرا - أكثر من 14 عام و أقل من 18 عاما. 27 طفلا دون سن 14 عاما.
2020	100 حالة اعتقال.
2021	118 حالة اعتقال بين الأطفال.
2022	ما يقارب 77 حالة اعتقال بين الأطفال منها 4 فتيات.
2023	بلغ عدد المعتقلين 318 طفلا.
الربع الأول من العام 2024	34 حالة اعتقال بين الأطفال.

1.2.2.2 أهم حقوق الطِّفل الواجب حمايتها حسب المعاهدات والمواثيق والاتفاقيات الدوليَّة:

اهتمت الأمم المتَّحدة بالحديث عن حقوق الطِّفل، وتأصيل تشريعات دُوليَّة تسهم في حفظ حقوق الأطفال في العالم، إذ نصَّت المادَّتان (38، و77) من البروتوكول الأوَّل الإضافي للعام 1977 على الكثير من حقوق الطِّفل الواجب حمايتها، فيما يتعلَّق بحقوق الطِّفل الواجب حمايتها، حتى إنَّها تناولت إغاثة الأطفال، وإجلاء الأطفال من المناطق المحاصرة أو المطوقة في أوقات الحرب إلى حق جمع شمل الأسر المشتتة (البروتوكول الأوَّل الإضافي للعام 1977)، وإنَّ للطِّفل الكثير من الحقوق التي يجب حمايتها، وسنتطرق إلى أهمِّ حقوق الطِّفل الواجب حمايتها، وهي كما يأتي:

- الحق في الحياة: نصَّت المادَّة (1/6) من اتِّفافية حقوق الطِّفل على أن "تعرِّف الدُّول الأطراف بأنَّ لكلِّ طفلٍ حقاً أصيلاً في الحياة"، ونصَّت أيضاً المادَّة نفسها في الفقرة الثَّانية منها على أن "تكفل الدُّول الأطراف إلى أقصى حدٍّ ممكنٍ بقاء الطِّفل ونموّه".

- الحق في الصِّحة: نصَّت المادَّة (1/24) من اتِّفافية حقوق الطِّفل على أن "تعرِّف الدُّول الأطراف بحقِّ الطِّفل في التَّمتع بأعلى مستوى صحيٍّ يمكن بلوغه، وبحقه في مرافق علاج الأمراض، وإعادة التأهيل الصِّحيِّ. وتبذل الدُّول الأطراف جهدها؛ لتضمن ألا يحرم أي طفل من حقه في الحصول على خدمات الرِّعاية الصِّحية هذه".

4- الحق في مستوي معيشي ملائم: نصَّت على ذلك الحق المادَّة (1/27) والتي جاء فيها: "تعرِّف الدُّول الأطراف بحقِّ كلِّ طفلٍ بمستوى معيشيٍّ ملائمٍ؛ لنموِّه البدنيِّ والعقليِّ والرُّوحيِّ والمعنويِّ والاجتماعيِّ". ونصَّت الفقرة الثَّانية من المادَّة السَّابقة على أن: "يتحمَّل الوالدان أو أحدهما أو الأشخاص الآخرون المسؤولون عن الطِّفل المسؤولية الأساسيَّة عن القيام في حدود إمكاناتهم الماليَّة وقدراتهم بتأمين ظروف المعيشة اللازمَة لنموِّ الطِّفل".

5- تشغيل الأطفال: نصّت المادة (1/32) من إتفاقية حقوق الطفل على أن "تتعترف الدول الأطراف بحقّ الطفل في حمايته من الاستغلال الاقتصادي، ومن أداء أي عمل يُرجّح أن يكون خطيراً أو يمثّل إعاقةً لتعليم الطفل، أو أن يكون ضاراً بصحة الطفل أو نموه البدني، أو العقلي، أو الروحي، أو المعنويّ أو الاجتماعيّ".

6- حقوق النماء والتّعليم: نصّت إتفاقية حقوق الطفل في المادة (28) على أن "تتعترف الدول الأطراف بحقّ الطفل في التّعليم؛ وتحقيقاً للتّنفيد الكامل لهذا الحقّ تدريجياً، وعلى أساس تكافؤ الفرص تقوم بوجه خاصّ بما يأتي: جعل التّعليم الابتدائيّ إلزامياً ومتاحاً مجاناً للجميع، وتشجيع تطوير شتى أشكال التّعليم الثّانويّ، سواءً أكان العامّ أم المهنيّ، وتوفيرها وإتاحتها لجميع الأطفال، واتّخاذ التدابير المناسبة مثل إدخال مجانية التّعليم، وتقديم المساعدة الماليّة عند الحاجة إليها.

7- الحقّ في المشاركة واللّعب والترفيه: نصّت المادة (31) من إتفاقية حقوق الطفل على أن "تتعترف الدول الأطراف بحقّ الطفل في الرّاحة ووقت الفراغ، ومزاولة الألعاب وأنشطة الاستجمام المناسبة لسنّه، والمشاركة بحريّة في الحياة الثقافيّة وفي الفنون".

7- حقوق الحماية: تضمّن إتفاقية حقوق الطفل الحقوق المتعلّقة بحماية الطفل في المواد (32-40) من جميع أشكال الاستغلال الجنسيّ، والانتهاك الجنسيّ، وسائر أشكال الاستغلال الضّارة بأيّ جانب من جوانب وفاة الطفل، وكذلك حماية الأطفال من التّعذيب والحرمان من الحريّة ومن تعاطي المخدّرات أو المتاجرة بالأطفال، وكلّ ما يمكن أن يؤذيّ الطفل.

ولمزيد من التّوضيح حول (إتفاقية حقوق الطفل لعام 1989) انظر/ي ملحق (3)

إضافة لما سبق، ولما ورد في اتفاقية حقوق الطفل للعام 1989، فإن للطفل حسب التعريف الذي يُعدُّ من مرحلة الجنين حتى سنة الثامنة عشرة صوراً من الحماية الجنائية في الإعلانات الدولية، نوجز منها ما يأتي: حسب الإعلانات والمواثيق الدولية الصادرة عن المؤسسات الدولية فيما يتعلّق بحقوق الطفل، كما جاءت في دراسة درعاوي والشوملي (2004):

1- الإيذاء البدني العادي: نصّ المبدأ التاسع من إعلان حقوق الطفل للعام 1958 على أن يتمتع الطفل بالحماية من جميع صور الإهمال والقسوة والاستغلال.

2- تجريم الإيذاء البدني بقصد التأديب: نصّت المادة (7) من الاتفاقية الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة سنة 1966م على تجريم تعذيب الطفل، الذي يكون من الوالدين، أو أي شخص له دور في الأسرة بقصد التأديب.

3- جرائم هتك العرض: بيّن إعلان حقوق الطفل الصادر سنة 1958 م أنّ أي حالة تقع تحت التعريفات الجنائية لجرائم هتك العرض (الاغتصاب، هتك العرض، اللواط، البغاء)، سواء أُصدر من ذكرٍ على أنثى أم من أنثى على ذكرٍ، وإذا كان المجني عليه طفلاً، ففي هذه الحالة يتسع التعريف؛ ليشمل الواقعة، سواء أتمّت برضاه أم دون رضاه.

4- الاتجار بالأطفال: نصّ الاتفاق الدولي الخاص بمكافحة الاتجار بالنساء والأطفال على مطاردة الأشخاص الذين يتجرون بالأطفال ذكوراً وإناثاً ومعاقبتهم.

5- ألزمت المادة (17) من اتفاقية حظر الاتجار بالأشخاص باتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الاتجار بالأطفال؛ لغرض الدّعة.

6- نصّت المادة (34) من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل الصادرة سنة 1989 على حماية الطفل من جميع أشكال الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي، وإلزام جميع الدول الموقعة على الاتفاقية باتخاذ جميع التدابير الملائمة.

وكذلك لم يغفل العهد الدولي لحقوق الإنسان المدنية والسياسية أيًا من حقوق الطفل، فقد أكد على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للطفل، والجمعية العامة التي فسرت العهد الدولي على أنه "التمتع بالحريات المدنية والسياسية والحقوق الاجتماعية والثقافية متشابكة ومتوافقة، وأن الإنسان إذا حُرِمَ من حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أصبح إنسانًا لا يمثل الرجل الحر الأمل". ثم عادت وأكدت على: "أن تهيئة الظروف المناسبة لإتاحة تمتع كل إنسان بحقوقه المدنية والسياسية مثل تمتعه بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هي السبيل الوحيدة؛ لتحقيق المثل الأعلى للإنسان الحر المتمتع بالحريّة المدنية والسياسية، والمتحرر من الخوف والعوز"، وقد هدفت الجمعية العامة من هذه الإعلانات للتأكيد على أن الإنسان الحر الأمل المتمتع بحقوقه، هو الإنسان المقصود أن يكون هدفًا للحماية في قواعد الشرعية الدولية.

2.2.2.2 أبعاد استمرار الانتهاكات

يُعرض استمرار هذه الانتهاكات كالاقتال والتغيب والإهانة والعنف الجسدي واللفظي، وحرمان الطفل من أبسط الحقوق، كالحق في الحياة والأمن والصحة والتعليم، ومستقبل الأطفال الفلسطينيين والمجتمع لمخاطر نمائية وتنموية، إذ يعاني الأطفال المحررون من اضطراب ما بعد الصدمة، التي تؤدي إلى حدوث آثار نفسية اجتماعية على صعيد الأفراد، فيواجه ضحايا الانتهاكات المذكورة سابقًا صعوبات في الانصهار في الحياة بشكل طبيعي، إذ يعيشون حالة من الإنذار المستمر؛ لذا فإنهم معرضون لاضطرابات الاكتئاب والقلق والهوس القهري ومتلازمة الشخصية الحدية.

وفي حالة الأطفال تحديدًا، فإنّ نماءهم وازدهارهم وأفقهم في التعليم والتفوق يضمن؛ لأنّ الأبحاث الصّادمة تؤيّر على معدّلات نكائهم وتحصيلهم وقدرتهم على الانسجام في بيئات التّعليم والعمل، وبناء العلاقات مع الآخرين بشكلٍ صحّي.

كما يعاني الأطفال الفلسطينيين من ظروف صعبةٍ ومأساويةٍ؛ نتيجة الانتهاكات القائمة على انتهاكات الاحتلال، إذ يتعرّض الأطفال لتجاربٍ قاسيةٍ وصادمةٍ، تترك آثارًا نفسيةً وعاطفيةً عميقةً في نفسيّتهم وحياتهم اليوميّة، وعليه يمكن أن يتسبّب العنف الذي يمارسه الاحتلال في تجاربٍ مروّعةٍ للأطفال، بما في ذلك شهود القتل والتشردّ والفقدان والتّهجير والانتهاكات الجسديّة والنفسية. يمكن لهذه التجارب أن تؤثر بشكل كبير في صحّة الطّفّل النفسيّة والعاطفيّة والاجتماعيّة.

ومن المهمّ أيضًا التّركيزُ على التّئمّية الشّاملة للأطفال الفلسطينيين، بما في ذلك التّعليم والتّغذية الصحيحة والرّعاية الصحيّة. يجب أن يكون هناك جهودٌ مستدامةٌ لتوفير فرص التّعلّم والتّطوير للأطفال، وتعزيز مهاراتهم وقدراتهم الشّخصيّة والاجتماعيّة.

3.2.2 النظريات المفسرة بجُرح الأحداث

تظهر أهميّة النظريات المفسرة والمُتعلّقة للجُرح؛ لتحليل مجموعة هائلة من الفتنية في المجتمع قد انخرقت في مرحلة مبكّرة من عمرها، وأصبحت خطيرة جدًا بحيث تعوق المجتمع وتهدّده، وتعرّض حياة أفرادها للخطر، وتخدش سلامتهم، ويظهر خطر الجُرح؛ لكونه قوّة غير منتجة ومعطلة، وتصبح مع الوقت عاليةً على المجتمع، وكرثةً للوطن حين تتشعب تلك النفوس الصّغيرة إلى الميل لعالم الجريمة. (جعفر، 2009).

1.3.2.2 "النظرية المعرفية":

اهتمّ اصحاب هذه النظرية "البرت اليس" Ellis و "آرون بيك" Beck بنظريتهما "النظرية المعرفية" التي جاءت في العام 1962م، التي بيّنت أنّ مسببات السلوك الجانح تحكّم العمليات المعرفية من مجموعة الأفكار المختلفة والمدرجات والاعتقادات والانفعالات اللاعقلانية في إرادة الفرد، وأنّ الحدّث الجانح بحاجة لتأهيله من منظور إعادة بناء العمليات المعرفية، والتحدّث مع ذاته، وترتيب مجموعة من

الأفكار بصيغة منطقية وعقلانية، والمعروف أنّ السلوك الجانح هو استجابة لا عقلانية ضعيفة وخاطئة، وهي تنتج عن مظاهر سوء التربية والتنشئة الاجتماعية. (فرج، 2001).

يمكن الاستفادة من هذه النظرية في الدراسة من خلال النظر إلى طبيعة السلوكيات التي تصاحب الأطفال الذين يتعرضون لانتهاكات إسرائيلية باختلافها، ولديهم الميول للتوجه نحو الجُوح؛ بسبب ما تعرّضوا له من العنف أو الأذى النفسي والاجتماعي والصحي، إذ يمكن تصحيح مجموعة القيم التي أصبحوا يحملونها أو يحاولون استخدامها في حياتهم اليومية بسبب ما تعرّضوا له خلال وجودهم في الأسر، أو العمل، أو بالضرب والإهانة.

2.3.2.2 نظرية الانحراف الثقافي:

يرى دونالد تافت (Donalt R Taft) عام 1945م، أنّ نوازح الإجرام تعود إلى عناصر ثقافية، فالحراك الثقافي وتغيير المعايير وما ينتج عن ذلك من صراع ثقافي، واهتمام الثقافة بالناحية المادية أكثر من غيرها، كما هو الحال في الثقافة الغربية، وضعف الروابط الاجتماعية؛ نتيجة الهجرات المستمرة، وأساليب التمييز العنصري، التي هي جميعها عوامل تشجع الجُوح، وتزيد من معدلات الجريمة (الحوامدة، 2015).

يمكن الاستفادة من هذه النظرية في تحديد المستوى الثقافي للأطفال قبل حدوث الانتهاكات الإسرائيلية بحقهم، سواءً أكانت على الصعيد الجسدي أم على الصعيد اللفظي، أو كانت بتوجهات العنف والسلوك العدوانية المؤثر في الصحة النفسية، ثم دراسة الروابط المتعلقة بالطفل كافة، بعد حدوث هذه الانتهاكات؛ لمعرفة مستوى تأثيرها في الطفل، تبعاً لمستوى العناصر الثقافية المكوّنة لسلوكاته وقيمه في المجتمع.

3.3.2.2 نظرية التفكك الاجتماعي:

يرى (سيلين) في العام (1939م) أن سبب وجود السلوك الإجرامي هو التفكك الاجتماعي؛ لذلك تقوم هذه النظرية على أساس المقارنة بين المجتمعات المختلفة من جهة، وبين مراحل حياة الفرد داخل

المجتمع الواحد من جهة أخرى، فتؤكد هذه النظرية أن المجتمعات البدائية والزيفية تتميز بالانسجام؛ لأن مطالب أفرادها وأهدافهم متقاربة؛ لذلك يشعر الفرد داخل هذا المجتمع بالأمن، فلا يجد الفرد حاجة إلى اتخاذ سلوك إجرامي تجاه فرد آخر داخل المجتمع، أما المجتمع المتحضر فيتميز بعدم الانسجام بين أفرادها؛ لاختلاف أهدافهم ومطالبهم وورغباتهم، ويرجع ذلك إلى اتساع المجتمع، وتعدد الجماعات داخله، والفرد الذي يسلك سلوكاً إجرامياً يكون نتيجة لعامل التفكك الاجتماعي، وبما أن التفكك الاجتماعي يعدّ عاملاً من عوامل السلوك الإجرامي، وليس العامل الوحيد؛ وذلك لأن بعض أفراد المجتمع هم الذين يسلكون سلوكاً إجرامياً، على الرغم من تأثرهم جميعاً بعامل التفكك الاجتماعي (العجمي، 2005).

يمكن الاستفادة من هذه النظرية في فحص إذا ما كانت خلفية الطفل الاجتماعية مرتبطة بوجود نزاع العنف داخل الأسرة، وممارسة سلوكيات عدوانية مؤثرة في الصحة النفسية للطفل، إذ يسهم ذلك في تعزيز التوجه للجنوح في حال تعرض الطفل للانتهاكات المختلفة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، فالخلفية الثقافية كما تحدت نظرية الانحراف الثقافي، لها علاقة بتوجه الطفل نحو الجنوح، وعليه يكون التفكك الأسري سبباً من أسباب توجه الطفل نحو العنف بعد تعرضه للانتهاكات من الاحتلال الإسرائيلي.

4.3.2.2 نظرية دوركايم في الانحراف والجريمة:

أسهم دوركايم في دراسته في العام 1897م حول الانحراف والجريمة في الربط بين الفرد والمجتمع، وظروف البناء الاجتماعي، وتقسيم العمل، وحالة فقدان المعايير التي يخلقها تقسيم العمل الاجتماعي. وهو يؤكد على دور العوامل الاجتماعية في الانحراف وارتكاب الجريمة، ومن وجهة نظره، يشير دوركايم إلى أن الجريمة ظاهرة صحيحة ومفيدة وضرورية؛ لارتباطها بالشروط الضرورية لكل حياة.

ويرى أن تحقيق الشّروط المرتبطة بالجريمة يمهد الطّريق للتّغيرات الأخلاقية والقانونية، ممّا يساهم في التّطور والتّقدّم في المجتمع، لكنّه لا يقصد بذلك تمجيد الجريمة، بل يرى أن وجود الجريمة يدعو للأسف، وأنّها نتيجة لطبيعة الإنسان الشّريرة التي يصعب تعديل سلوكها وتقويمها (العجمي، 2005).

ويرى دوركايم "Durkheim" بأنّ تفكك المجتمع وانحلاله يعود بالشّكل الأساسي إلى نقص في التماسك الاجتماعيّ بين أفراد المجتمع واختفاء وجود أهداف مشتركة تجمعهم، ومن هنا يأتي فشل وظائف المجتمع وانحلاله وفقدان ملامح السلوك الإيجابيّ التي يعتمدها المجتمع (المغربي والليثي، 2010).

يمكن الاستفادة من هذه النظرية؛ كونها تربط بين الفرد والمجتمع، فالطفل بعد خروجه من السّجن، أو تعرّضه للتّحقيق والإهانة أو سوء المعاملة، كلّ ذلك يؤدّي إلى اهتمام الطّفل بالنّظرة المُجتمعيّة، فقد تكون النّظرة سلبيّة، ويمكن أن يتعرّض الطّفل إلى التّنمر، أو يمكن أن تكون النّظرة إيجابيّة، وبالتالي يصل الطّفل لمرحلة الغرور؛ لكونه يمتلك مكانةً عاليةً في المجتمع؛ لكونه تعرّض لانتهاك من المحتلّ، وعليه تكوين هذه النّظرة مهم في تعزيز فهم سلوكيات الطّفل في مرحلة بعد التّعرّض للانتهاكات.

5.3.2.2 النظرية الاجتماعية النفسية :

أشار اريكسون في العام 1968م إلى أزمة الهوية في فترة المراهقة، إذ إنّ المراهق يكون بين مكوّنين: المكوّن الإيجابي للهوية، والمكوّن السلبي وهو تشتت الهوية، فتشتت الهوية يُعدّ خطراً يواجهه المراهق الذي يشكّل عائقاً في نموّه السّويّ، ويفشل المراهق في معرفة ذاته، ونوع شخصيّته، وبالتالي يتبنى هويةً سلبيّة مضادةً للمجتمع تعبّر عن نفسه بممارسة أدوار اجتماعية غير مقبولة، مثل الانسحاب الاجتماعيّ، والجريمة والجُنوح والإدمان والتّطرف والتّعصب (إسماعيل، 2001).

وترى هذه النظرية أن سلوك المُنحرف لا يقف عند العوامل الاجتماعية فقط التي تقوم بدور فعال، وإنما يُعدّ الانفعال هو محور السلوك، وإنّ مقاومته من شخصٍ لديه مرضٌ عصبيّ أو حسيّ، بينما الشخص الطبيعيّ يستطيع توقيف هذا الانفعال أو التقليل من حدّته؛ بسبب التّحكّم النَّفسيّ الصّحيح، وحيث إنّ علماء النَّفس الجنائيّ لم ينكروا دور القوّة المسبّبة للعوامل الاجتماعية في عملية كشف السلوك المُنحرف (عبد الهادي، 2004).

يمكن الاستفادة من هذه النظرية في اعتبار أنّ الهوية والسلوك هما من المكوّن الأساسيّ لشخصية الطّفل، فإذا كانت لديه الهوية الثقافيّة والاجتماعيّة والوطنية قويّة فإنّ التّوجّه نحو الجنوح يكون ضعيفاً، فيما إذ كانت مركبات الهوية ضعيفةً يمكن أن يكون هناك فرصة للتّوجّه نحو الجنوح.

3.2 الدِّراسَاتُ السَّابِقَةُ ذاتُ العِلاقَةِ

يرصد هذا الجزء من الدراسة الدراسات السابقة العربية والاجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة، والذي يتناول متغيرات الدراسة، جنوح الاحداث والانتهاكات الاسرائيلية.

1.3.2 الدراسات العربية

دراسة النواصرة (2023) بعنوان " مستوى الغضب والتعاش مع الضغوط لدى الأحداث الجانحين في شمال الأردن، في ضوء بعض المتغيرات الديموغرافية".

هدفت الدراسة للكشف عن مستوى الغضب والتعاش مع الضغوط لدى الأحداث الجانحين في شمال الأردن في ضوء بعض المتغيرات الديموغرافية؛ تبعاً لمتغير المستوى التعليمي، لهم ومتغير مستوى العلاقات الأسرية والمستوى الاقتصادي للأسرة، ومتغير المستوى التعليمي للأسرة (الأب، الأم)؛ ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث اختبار الغضب واختبار التعاش مع الضغوط، وتم إيجاد دلالات صدق وثبات هذا المقياس، وتكونت عينة الدراسة من (77) من الأحداث الجانحين، وتم تحليل البيانات، من خلال إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وإيجاد قيمة (ت). وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الغضب ومستوى التعاش مع الضغوط بين الأحداث الجانحين كان متوسطاً، ولا فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجات الغضب، وأبعاده لدى الأحداث الجانحين، تبعاً لمتغير المستوى التعليمي لهم، ومتغير مستوى العلاقات الأسرية ومتغير المستوى الاقتصادي للأسرة ومتغير المستوى التعليمي للأسرة (الأب، الأم)، كما تبين أنه لا فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجات التعاش مع الضغوط لدى الأحداث الجانحين، تبعاً لمتغير المستوى التعليمي لهم، ومتغير مستوى العلاقات الأسرية، ومتغير المستوى الاقتصادي للأسرة ومتغير المستوى التعليمي للأسرة (الأب، الأم).

دراسة البهنساوي (2023) بعنوان "المساندة الاجتماعية وأساليب مواجهة الضغوط لدى الأحداث الجانحين وغير الجانحين بدولة الكويت: دراسة مقارنة".

هدفت الدراسة الحالية إلى معرفة الفروق الدالة إحصائياً في كلٍ من المساندة الاجتماعية وأساليب مواجهة الضغوط بين الأحداث الجانحين وغير الجانحين بدولة الكويت، وتكوّنت عيّنة الدراسة من (90) مشاركاً من الأحداث الجانحين وغير الجانحين الذكور بدولة الكويت، بواقع (45) مشاركاً من الأحداث الجانحين و(45) مشاركاً من الأحداث غير الجانحين، تراوحت أعمار عيّنة الدراسة ما بين (14-18) عاماً بمتوسط عمرٍ زمنيٍّ قدره (17.22) عاماً، وانحراف معياريٍّ قدره (0.62) عاماً، واستُخدمت بالدراسة مقياسُ المساندة الاجتماعية المدركة متعدّد الأبعاد. إعداد "زيمت" وآخرين" (1988) وأظهرت النتائج وجود فروقٍ دالةٍ إحصائياً في المساندة الاجتماعية وأبعادها الفرعية بين الأحداث الجانحين وغير الجانحين، وفي اتجاه الأحداث غير الجانحين، وأيضاً وجود فروقٍ دالةٍ إحصائياً في أساليب مواجهة الضغوط بين الأحداث الجانحين وغير الجانحين، وفي اتجاه الأحداث غير الجانحين، باستثناء بعد الانسحاب كان في اتجاه الأحداث الجانحين.

دراسة الصراف (2023) بعنوان "العلاقة بين نموذج الانضباط التعاوني في خدمة الفرد، وتعديل الأنماط السلوكية غير السوية لدى الأحداث المنحرفين".

هدفت الدراسة شبه التجريبية إلى اختبار العلاقة بين نموذج الانضباط التعاوني في خدمة الفرد وتعديل الأنماط السلوكية غير السوية لدى الأحداث المنحرفين، وقد استخدم في المنهج التجريبي أدوات المقابلات شبه المقننة، ومقياس الأنماط السلوكية لدى الأحداث المنحرفين. وأجريت الدراسة على مجموعة الأحداث المنحرفين المودعين بمجمع الدفاع الاجتماعي لرعاية الأطفال بمحافظة سوهاج، وبلغ عددهم (23) حدثاً، وذلك من خلال إجراء القياس القبليّ والبُعديّ. وجاءت النتائج؛ لتؤكد صحة

الفروض الفرعية للدراسة، وصحة الفرض الرئيس بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق برنامج التدخل بوساطة نموذج الانضباط التعاوني من منظور خدمة الفرد، وتعديل الأنماط السلوكية غير السوية (نحو الذات - نحو الآخرين - نحو المؤسسة) لدى الأحداث المنحرفين.

دراسة كلوب (2022) بعنوان " الانعكاسات النفسية والاجتماعية لانتهاكات جيش الاحتلال الإسرائيلي بحق الأطفال الفلسطينيين بالقدس المحتلة، في ضوء التقارير الدولية الفترة بين 2010-2021م".

هدفت الدراسة التعرف إلى الانعكاسات النفسية والاجتماعية لانتهاكات جيش الاحتلال الإسرائيلي بحق الأطفال الفلسطينيين بالقدس المحتلة في ضوء التقارير الدولية (الفترة بين 2010-2021). تم الاعتماد على منهج تحليل المحتوى، وطبق على مجموعة من التقارير الدولية الخاصة بالأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية، ومنظمة أوتشي، الحركة العالمية للدفاع عن حقوق الأطفال DCI الصادرة في الفترة الزمنية ما بين عامي (2010-2021) التي رصدت الانتهاكات الإسرائيلية بحق الأطفال الفلسطينيين بجميع الأرض المحتلة بالقدس بشكل خاص، توصلت الدراسة إلى التأكيد على أن الجميع مطالب بأن يعمل على إيجاد بيئة وظروف أفضل لأطفالنا، تعمل على تلبية احتياجاتهم، واحترام حقوق بيئة، تتيح لهم المجال بالتطور والنمو والارتقاء، فهم جيل الغد، وحماة المستقبل.

دراسة بوزيد (2022) بعنوان "أفكار اللاعقلانية والاستعدادات الذهنية لدى عينة من الجانحين بالشرق الجزائري".

هدفت الدراسة إلى الكشف عن الأفكار اللاعقلانية والاستعدادات الذهنية لدى عينة من الجانحين بالشرق الجزائري، تكونت عينة الدراسة من (49) جانحا، تم اختيارهم بطريقة قصدية من عدد من المراكز والمصالح بشرق البلاد، وتوصلت الدراسة إلى ارتفاع درجة أفراد العينة على اختبار أفكار

اللاعقلانية. وانخفاض درجة أفراد العيّنة على اختبار الاستعدادات الذّهانيّة، وعدم وجود علاقة ارتباطيّة موجبة دالّة إحصائيّاً بين الأفكار اللاّعقلانيّة، والاستعدادات الذّهانيّة عند أفراد العيّنة. فيما جاءت دراسة فتال (2021) بعنوان " الضّبط الوالدي والتّوجّه نحو الحياة (التّفاؤل/التشاؤم) لدى الأحداث الجانحين"، هدف هذه الدّراسة التّعريف على طبيعة التّوجّه نحو الحياة لدى الأحداث الجانحين والكشّف عن الفروق بين الأحداث الجانحين في التّوجّه نحو الحياة (التّفاؤل/التشاؤم) تُعزى إلى مستويات الضّبط الوالدي؛ وتحقيقاً أغراض البحث تمّ تطبيق مقياسين: مقياس الضّبط الوالدي من إعداد (Rohner et al, 1987)، ومقياس التّوجّه نحو الحياة عند الأطفال والمراهقين (the youth life orientation test) من إعداد إي وآخرين (Ey et al, 2004)، على عيّنة مكوّنة من 105 أحداثٍ وجانحٍ من الجنسين (46 أنثى / 59 ذكر) يتراوح أعمارهم (10 - 18 سنة)، وبعد المعالجة الإحصائيّة للمعطيات توصلت الدّراسة إلى النتائج الآتية: -يتوجّه الأحداث الجانحون نحو الحياة بالتشاؤم أكثر من التّفاؤل، - الأساليب المعتدلة للضّبط الوالدي (الأمهات / الآباء) يزيد من التّوجّه التّفاؤليّ نحو الحياة لدى الأحداث الجانحين، في حين أنّ الأساليب غير المعتدلة المتمثلة في الضّبط الحازم والضّبط المتشدّد تزيد من التّوجّه التّشاؤميّ نحو الحياة لديهم.

جاءت دراسة الهواري (2020) بعنوان " العوامل المؤدّية إلى التّفكك الأسريّ وانحراف الأحداث في المجتمع الأردني"، هدفت الدّراسة التّعريف الى العوامل المؤدّية إلى التّفكك الأسريّ وانحراف الأحداث في المجتمع الأردني، وتكوّنت العيّنة من (220) حدثاً من نزلاء مراكز رعاية الأحداث في الأردن، استخدم الباحث الاستبانة أداةً للدّراسة، توصلت النتائج إلى أنّ التّربيّة الخاطئة لأحد الرّوجين أو كليهما، وتقصير الرّجل في القيام بواجباته من العوامل الاجتماعيّة للتّفكك، والبطالة وخروج المرأة للعمل عواملٌ اقتصاديّة، واعتياد الكذب في العلاقة بين الوالدين والأبناء، وسوء التّغذية والمشاكل الصحيّة المترتّبة عليها.

دراسة سلمان (2020) بعنوان " اتجاهات الأحدث الجانحين نحو برامج الرعاية الاجتماعية".

هدفت الدراسة التعرف إلى اتجاهات الأحدث الجانحين نحو برامج الرعاية الاجتماعية، والتعرف على دور برامج الرعاية الاجتماعية التي تقدمها دور تربية الأحدث وتأهيلهم في الحد من جُوح الأحدث، حيث كَوّن مجتمع الدراسة من كُّل الأحدث الجانحين (الموقوفين والمحكومين) في برامج الرعاية الاجتماعية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية في قسبة إربد، والبالغ عددهم (81)، فقامت الباحثة بإعداد استبانة مكوّنة من مجالين: المجال الأول الذي تناول على اتجاهات الأحدث الجانحين نحو الرعاية الاجتماعية، وتكوّن من خمس عشرة فقرة، أما المجال الآخر الذي تناول دور الرعاية الاجتماعية التي تقدمها دور التربية الأحدث وتأهيلهم في الحد من جُوح الأحدث، وتكوّن من إحدى عشرة فقرة، وُرعت على عينة الدراسة التي تمّ اختيارها بالطريقة العشوائية البسيطة، وبهذا تكوّنت من (55) حدثًا، ولتحقيق أهداف الدراسة تمّ استخدام المنهج الوصفي. وتوصّلت الدراسة إلى مجموعة نتائج، أبرزها: أنّ هناك اتجاهات محايدة لدى الأحدث الجانحين نحو برامج الرعاية الاجتماعية، ووجود دور مرتفع لبرامج الرعاية الاجتماعية التي تقدمها دور تربية الأحدث وتأهيلهم في الحد من جُوح الأحدث، وأوصت الدراسة بتوصيات عديدة، أبرزها: حتّ الأحدث على الاشتراك بدورات تدريبية تساعدهم في صقل مهاراتهم؛ للمساهمة في زيادة شعورهم بالإنجاز، ورفع تقديرهم لذواتهم.

دراسة عبد العزيز (2017) بعنوان " جُوح الأحدث تحت ظل الأساليب التربوية الأسرية: دراسة ميدانية بمؤسّسات إعادة التربية، هدفت الدراسة التعرف والكشف على التأثير القائم للنمط التربوي داخل الأسرة على جُوح الأبناء؛ ولهذا الغرض اختارت الباحثة عينة للدراسة مكونة من (48) جانحًا وجانحةً ملتحقين بمراكز إعادة التربية الواقعة بمدينة وهران، حيث أُجريت هذه الدراسة على أفراد العينة المستهدفة في الذكور بحي الجمال، والإناث بحي الصديقية، مورعين تبعًا لمُنغّيرات دراسة موضوع

البحث، كما استخدمت مقياس دراسة الأنماط التربويّة داخل الأسرة (المقتبس عن الدكتور هاشمي أحمد، أستاذ بجامعة وهران) على العيّنة بعد ما تمّ ضبطه وتكليفه بحسب مجتمع الدّراسة، كما نُوقِشت نتائج هذه الدّراسة في ضوء إطارها النظريّ والدّراسات السّابقة، وتمّ تقديم بعض المقترحات، والتّطبيقات التربويّة، واقتراح بعض التّوصيات ذوات العلاقة بالموضوع.

2.3.2 الدّراسات الأجنبيّة

دراسة روليسون، وآخرين (2014.Rulison and another) بعنوان "الجُوح وقَبُول الضد في مرحلة المراهقة: اختبار باطنيّ للشخص؛ بناء على فَرَضِيّات "موفيت"، وهدفت الدّراسة للتّعرف على مدى توافق فَرَضِيّات "موفيت" مع السُّلوك اللّاجتماعي، حيثُ اختبر الباحثون فرضيّتين مشتقّتين من نظريّة "موفيت" التّصنيفيّة للسُّلوك اللّاجتماعي (1993). كلا النّظريّتين مركزيّة في تفسير "موفيت" لتصاعُد الجُوح خلال فترة المراهقة، لقد اختبر الباحثون إذا ما كان الأفراد الجانحون باستمرار أكثر قَبُولاً من أقرانهم خلال فترة المراهقة، وما إذا كان الأفراد الذين يمتنعون عن السُّلوك المُنحرف والجُوح أصبحوا أقلّ تقبُّلاً، وكان عدد المشاركين في الاختبار (4359) مراهقاً من (14) مجتمعا مختلفاً في دراسة مزدهرة قيّمت شبكات الصّداقة والانحراف من الصّفّ السّادس (11-8 سنة) إلى الصّفّ التّاسع (13-15)، واختبر الباحثون النّظريّات مع عدد من النّمادج متعدّدة المستويات، وخلافاً لفرضيّة "موفيت"، الشّباب الجانحون لم يصبحوا أكثر قَبُولاً بين وقت مبكّر والمراهقة المتوسّطة، وعلى الرّغم من أنّ الممتنعين كانوا أقلّ تقبُّلاً في مرحلة المراهقة المبكّرة، إلّا أنّهم أصبحوا أكثر تقبُّلاً مع مرور الوقت، وكانت النّتائج متماثلةً للإناث والذكور، وعندما ظهرت الاختلافات فإنّها لم تدعم نظريّة "موفيت" للذكور، وكانت متضادة مع نظريته للإناث، وأظهرت النّحليلات الحاسبيّة التي استخدمت فيها الاستراتيجيات بديلة وبيانات إضافية؛ لتحديد المراهقين الجانحين نتائج مماثلة، حيث توصل الباحثون

لمعرفة الآثار المترتبة على هذه النتائج، أن "موفيت" أكد أن التقليد الاجتماعي للمراهقين المعادي للمجتمع باستمرار يؤدي إلى زيادة حالات الجُنوح وأن العزلة الاجتماعية تؤدي إلى الامتناع عن الجُنوح.

دراسة سافنيا (Savina, 2009) بعنوان "العوامل الشخصية ذات الصلة المؤدية لجُنوح الأحداث" وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل الشخصية ذات الصلة المؤدية لجُنوح الأحداث، والسلوك الإجرامي، وتكونت العينة من اختبار (617) حدثاً ينتمون للفئات العمرية من (14-18)، احتوت العينة التجريبية على (217) من الذكور البالغين من مدارس الثانوية، حيث تم بتطبيق مقياس "آيزنك" الشخصية الذي تم تقييم الانطواء والعصابية والانفتاح كأداة لقياس السلوك الإجرامي، وجُنوح الأحداث، وكانت نتائج هذه الدراسة :

1- أن العوامل الشخصية (الانفتاح والانطواء والعصابية) تتعلق بأنواع جُنوح الأحداث والسلوك الإجرامي، ولكن تأثير هذه العوامل يختلف باختلاف الفئة العمرية ونوعية الإجرام الذي يقوم بارتكابه الحدث.

2- أن هناك علاقة طردية بين السلوك المعادي للمجتمع وفرط النشاط.

3- أظهرت الدراسة الجانحين الذين ارتكبوا أعمالاً غير عنيفة كالسرقة، وهناك معدلات قليلة من الأمراض العصبية والنفسية والجسمانية بالمقارنة مع جانحين ارتكبوا جرائم عنف كالقتل والاعتصاب.

دراسة (Simoes, Matos, 2008). بعنوان "جُنوح الأحداث: تحليل عوامل الخطر والحماية لجُنوح الأحداث باستخدام الأساليب الكمية والنوعية": هدفت هذه الدراسة للتعرف على عدّة عوامل مرتبطة بالجُنوح من الصعب تغييرها، أو تقليلها لذلك تم تطوير هذه الدراسة باستخدام نظريات مختلفة تهدف إلى تحليل عوامل الخطورة، وعوامل الحماية المرتبطة بالجُنوح لدى الأحداث، استخدم الباحثان المنهج

الوصفي، وكانت العينة تتكوّن من (300) حدثاً جانحاً؛ من أجل تطوير نموذجٍ وصفيٍّ للجُنوح،
(24) حدثاً جانحاً؛ بهدف معرفة آرائهم بشأن عوامل الخطورة والحماية، وكانت نتائج هذه الدراسة:

- 1- ظهور عوامل تمثل على الحدّث خطراً، وأخرى عوامل حماية.
- 2- أنّ تعاطي المخدّرات من أبرز عوامل الخطورة على الحدّث.
- 3- شكّلت العلاقات الإيجابية في المدرسة والأقران ذوي السلوك الجيد، أكثر العوامل حماية للحدّث من الجُنوح.

4.2 التعلّيق على الدراسات السابقة

اهتمت دراسة النواصرة (2023) بمستوى الغضب والتعايش مع الضغوط لدى الأحداث الجانحين، فيما ركّزت دراسة البهنساوي (2023) على المساندة الاجتماعية وأساليب مواجهة الضغوط لدى الأحداث الجانحين وغير الجانحين، وتطرّقت دراسة كلوب (2022) للانعكاسات النفسية والاجتماعية لانتهاكات جيش الاحتلال الإسرائيلي بحق الأطفال الفلسطينيين بالقدس المحتلة، فيما ركّزت دراسة فتال (2021) على الضبط الوالدي والتوجّه نحو الحياة (التفاؤل/التشاؤم) لدى الأحداث الجانحين، واهتمت دراسة الهواري (2020) بالعوامل المؤدية إلى التقلّب الأسري وانحراف الأحداث في المجتمع الأردني، أمّا دراسة سلمان (2020) فتحدّثت عن اتجاهات الأحداث الجانحين نحو برامج الرعاية الاجتماعية، وبيّنت دراسة عبد العزيز (2017) جُنوح الأحداث تحت ظلّ الأساليب التربوية الأسرية، ووضحت دراسة سافنيا (Savina, 2009) العوامل الشخصية ذات الصلة المؤدية لجُنوح الأحداث فيما تحدّثت دراسة (Simoes, Matos, 2008) عن جُنوح الأحداث: تحليل عوامل الخطر والحماية لجُنوح الأحداث

على الجانب الآخر اهتمت الدراسات السابقة على جُنوح الأحداث، إذ لم تتوفر دراسات مباشرة ذات علاقة بالتَّوجُّه نحو الجُنوح بسبب الانتهاكات؛ ولذلك سعت الدراسة الحالية للتَّوفيق بين المتغيّرات، واستخدمت الدراسات السابقة الاستبانة أداة للدراسة، فيما استخدمت المنهج الوصفي، وتمثّلت نتائج الدراسات السابقة في اعتبار أنّ جُنوح الأحداث ناتج عن الظروف التي يعيشها الطُّفل بشكلٍ عامٍ وتعرّضه للعنف والسلوك العدواني من أيّ بيئة يتواجد فيها.

تم الاستفادة من الدراسات السابقة في بناء أداة الدراسة من ناحية، وفي تحديد منهج الدراسة، كذلك استفاد منها في مناقشة نتائج الدراسة.

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة؛ في كونها تركّز على التَّوجُّه نحو الجُنوح؛ بسبب انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته، ودور هذه الانتهاكات في إكساب الأحداث صفات العنف والسلوك العدواني، والآثار المترتبة على ذلك، أنّ هذه الدراسة تُعدُّ من الدراسات الأوائل في هذا المجال حسب إطلاعه، إذ لم يجد أيّ دراسة سابقة فلسطينية تحدّثت عن دور الانتهاكات في توجُّه الأطفال نحو الجُنوح.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الفصل وصفاً مفصلاً للطريقة التي تم اتباعها في تنفيذ الدراسة، ومن ذلك تعريف منهج الدراسة، ووصف مجتمع الدراسة، وتحديد عينة الدراسة، وإعداد أداة الدراسة (الاستبانة)، والتأكد من صدقها وثباتها، وبيان إجراءات الدراسة، والأساليب الإحصائية التي استخدمت في معالجة النتائج، وفيما يأتي وصف لهذه الإجراءات.

1.3 منهج الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي، ويُعرف بأنه المنهج الذي يدرس ظاهرة أو حدثاً أو قضية موجودة حالياً يمكن الحصول منها على معلومات تجيب عن أسئلة البحث دون تدخلٍ فيها، الذي من خلاله يتم وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها، وبيان العلاقة بين المكونات والآراء التي تُطرح حولها، والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها، وهو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو المشكلة، وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسات الدقيقة بالفحص والتحليل.

3.2 مجتمع الدراسة

تألفت مجتمع الدراسة من جميع القيادات المجتمعية والمؤسسية في منطقة ضواحي القدس، إذ تم الحصول على العدد الحقيقي لهؤلاء القيادات، ويمكن تقدير عددهم بحوالي (350) ضمن المؤسسات المجتمعية العاملة في محافظة القدس بشكل عام، وهذه المؤسسات هي (دائرة الشؤون الاجتماعية، قاضي القدس الشرعي، وزارة الداخلية، الارتباط العسكري الفلسطيني، بلدية أبو ديس، بلدية العيزرية، محافظة القدس، وزارة الصحة، هيئة شؤون الأسرى والمحررين، جمعية رعاية أسر الشهداء، مركز العمل المجتمعي التابع لجامعة القدس، مديرو المدارس في ضواحي القدس، جمعيات أهلية معنية بشؤون الأحداث)، إذ لم يجد الباحث إحصائية دقيقة يمكن الاعتماد عليها من جهة رسمية، فيما يخص المؤسسات التي تُعنى بالأطفال في منطقة الدراسة.

3.3 عينة الدراسة

اشتملت عينة الدراسة على عينة عشوائية بسيطة، إذ تم الحصول على البيانات من الأفراد حسب تواجدهم في المؤسسات، وحسب ما اتاحته الظروف، إذ بسبب ظروف الحرب لم يكن جميع العاملين في هذه المؤسسات ضمن الدوام الرسمي بشكل يومي، وبالتالي تم الحصول على المعلومات ممن اتيح الحديث معه، وتكونت من (200) من العاملين والعاملات في المؤسسات، والجداول (1.3)، تبين توزيع أفراد عينة الدراسة ومجتمعها:

4.3 وصف مُتَغَيِّرَات أَفْرَادِ الْعَيِّنَةِ:

جدول (1.3): توزيع أفراد عَيِّنَةِ الدِّرَاسَةِ حَسَبَ مُتَغَيِّرَاتِ الدِّرَاسَةِ.

المتغير	البيان	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	108	54.0
	انثى	92	46.0
المؤهل العلمي	دبلوم فأقل	16	8.0
	بكالوريوس	80	40.0
	دراسات عليا	104	52.0
سنوات العمل	من 1-5 سنوات	14	7.0
	من 6-10 سنوات	36	18.0
	11 سنة فأكثر	150	75.0
الجهة المشرفة	حكومية	142	71.0
	خاصة	58	29.0
الانتهاكات الأكثر حدوثاً	الانتهاكات الجسدية (المادية)	100	50.0
	الانتهاكات المعنوية (اللغوية)	69	34.5
	الانتهاكات ضد الممتلكات	31	15.5

5.3 أداة الدِّراسَةِ

تم تطوير أداة الدِّراسَةِ المتمثلة في الاستبانة، التي تكوَّنت من قسمين: القسم الأول يشمل المعلومات الديمغرافية للمبحوثين، فيما يشمل القسم الثاني مجالات الدِّراسَةِ، التي تكوَّنت من ثلاثة مجالات رئيسية، وتمثَّل المجال الأول بالانتهاكات الإسرائيليَّة، وتكون من (13) فقرة، أمَّا المجال الثاني فبمعنوان جُنُوح الأَحْدَاث، وتكون من (18) فقرة، والمجال الثالث ويتعلَّق بالأثار النَّاتِجَة عن الانتهاكات وتكون من (13) فقرة، وتم الاستعانة ببعض الدِّراسَاتِ السَّابِقَةِ؛ لتطوير الأداة منها دراسة كلوب (2022)، ودراسة النواصرة (2023) وفتال (2021)، ولمزيد من التَّوضيح حول أداة الدِّراسَةِ بصورتها النَّهائِيَّة، يمكن الرُّجُوع للمُلْحَق (1).

1.5.3 صدق الأداة

تمَّ تصميمُ الاستبانة بصورتها الأولى، ومن ثمَّ تمَّ التَّحَقُّقُ من صدق أداة الدِّراسة، بعرضها على المشرف ومجموعة من المحكمين كما في المُلْحَق رقم(2)، من ذوي الاختصاص والخبرة، حيث تمَّ توزيع الاستبانة على عدد من المحكِّمين. حيث طلب منهم إبداء الرَّأي في فقرات الاستبانة مِنْ حَيْثُ مدى وضوح لغة الفقرات وسلامتها لغويًّا، ومدى شمول الفقرات للجانب المدروس، وإضافة أي معلومات أو تعديلات أو فقرات يرونها مناسبة، ووَفَّقَ هذه الملاحظات تمَّ إخراج الاستبانة بصورتها النَّهائيَّة. من ناحية أخرى تم التحقق من صدق الأداة أيضاً بحساب معامل الارتباط بيرسون لفقرات الاستبانة مع الدَّرَجَة الكُلِّيَّة للأداة، واتَّضح وجود دَلَالَة إحصائيَّة في جميع فقرات الاستبانة، ويدل على أنَّ هناك اتِّساقاً داخليًّا بين الفقرات. والجداول (2.3)، (3.3)، (4.3) توضح ذلك.

جدول (2.3): نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات الانتهاكات الإسرائيليَّة بحق الأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المُجتمعيَّة والمُؤسَّسيَّة.

الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية
1	0.609**	0.000	6	0.839**	0.000	11	0.872**	0.000
2	0.738**	0.000	7	0.756**	0.000	12	0.793**	0.000
3	0.619**	0.000	8	0.796**	0.000	13	0.635**	0.000
4	0.638**	0.000	9	0.816**	0.000			
5	0.803**	0.000	10	0.814**	0.000			

** داله إحصائية عند 0.001

* داله إحصائية عند 0.050

جدول (3.3): نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات مظاهر جُوح

الأحداث في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المُجتمعيّة والمؤسسيّة.

الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية
1	0.520**	0.000	7	0.712**	0.000	13	0.785**	0.000
2	0.539**	0.000	8	0.843**	0.000	14	0.837**	0.000
3	0.771**	0.000	9	0.765**	0.000	15	0.823**	0.000
4	0.736**	0.000	10	0.727**	0.000	16	0.835**	0.000
5	0.681**	0.000	11	0.820**	0.000	17	0.827**	0.000
6	0.790**	0.000	12	0.855**	0.000	18	0.837**	0.000

** داله إحصائية عند 0.001

* داله إحصائية عند 0.050

جدول (4.3): نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات آثار الانتهاكات الإسرائيلية في الصّحة النفسيّة والاجتماعيّة للأطفال في منطقة ضواحي القدس من وجهة نظر القيادات المُجتمعيّة والمؤسسيّة.

الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية
1	0.742**	0.000	6	0.842**	0.000	11	0.860**	0.000
2	0.814**	0.000	7	0.857**	0.000	12	0.855**	0.000
3	0.820**	0.000	8	0.780**	0.000	13	0.719**	0.000
4	0.844**	0.000	9	0.873**	0.000			
5	0.773**	0.000	10	0.844**	0.000			

** داله إحصائية عند 0.001

* داله إحصائية عند 0.050

2.5.3 ثبات أداة الدّراسة

تم من التحقق من ثبات الأداة، من خلال حساب ثبات الدّرجة الكليّة لمعامل الثبات، لمجالات الدّراسة حسب معادلة الثبات كرونباخ الفا، وكانت الدّرجة الكليّة لآثار الانتهاكات الإسرائيلية على الصّحة النفسيّة والاجتماعيّة للأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المُجتمعيّة

والمؤسسية (0.974)، وهذه النتيجة تشير الى تمتع هذه الاداة بثبات يفى بأغراض الدّراسة. والجدول (5.3) يبين معامل الثبات للمجالات والدّرجة الكليّة.

جدول (5.3): نتائج معامل الثبات للمجالات

المجالات	عدد الفقرات	معامل الثبات
الانتهاكات الإسرائيلية	13	0.935
جُنُوح الأحداث	18	0.958
آثار الانتهاكات في الصّحة النّفسيّة والاجتماعيّة	13	0.950
الدّرجة الكليّة	44	0.974

6.3 إجراءات الدّراسة

بعد كتابة الخلفية النظرية والدّراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدّراسة، تم العمل على تطوير أداة الدّراسة والمتمثلة في الاستبانة من خلال الرجوع إلى الدّراسات ذات الصلة، ثم تحكيمها وتوزيعها. بعد ذلك تم تطبيق الأداة على أفراد عينة الدّراسة، حيث تم توزيع استمارة الكترونية، وبعد أن اكتملت عملية تجميع الاستبيانات من أفراد العينة بعد إجابتهم عليها بطريقة صحيحة، تبين أن عدد الاستبيانات المستردة الصالحة والتي خضعت للتحليل الإحصائي: (200) استبانة.

3 . 7 المعالجة الإحصائية

بعد جمع الاستبيانات والتأكد من صلاحيتها للتحليل تم ترميزها؛ وذلك تمهيدا لإدخال بياناتها إلى جهاز الحاسوب الآلي لإجراء المعالجات الإحصائية المناسبة، وتحليل البيانات، وفقاً لأسئلة الدّراسة، وقد تمت المعالجة الإحصائية للبيانات باستخراج المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعياريّة لكل فقرة من فقرات الاستبانة، واختبار (ت) (t- test)، ومعامل ارتباط بيرسون، ومعادلة الثبات كرونباخ ألفا

(Cronbach Alpha)، وذلك باستخدام الرزم الإحصائية (Statistical Package For) SPSS (Social Sciences).

وحتى يتم تحديد درجة مُتَوَسِّطات استجابة أفراد عَيِّنة الدِّرَاسة، تمَّ اعتماد الدرجات كما في الجدول (3.6)

مدى المُتَوَسِّط الحسابي	الدَّرَجَة
2.33 فأقل	منخفضة
2.34-3.67	مُتَوَسِّطة
3.68 فأعلى	عالية

الفصل الرَّابِع

عرضُ نتائجِ الدِّراسةِ

1 . 4 تمهيد

تضمَّنَ هذا الفصلُ عرضًا لنتائجِ الدِّراسةِ، الَّتِي تمَّ التَّوَصُّلُ إليها عن موضوعِ الدِّراسةِ حول "الانتهاكات الإسرائيلية وعلاقتها بجُنُوح الأَحْدَاثِ في منطقة ضواحي القدس من وجهة نظر القيادات المُجْتَمَعِيَّة والمُؤَسَّسِيَّة"، وبيان أثرِ كلِّ من المُتَغَيِّراتِ من خلال استجابة أفراد العيِّنة في أداة الدِّراسةِ، وتحليل البيانات الإحصائيَّة الَّتِي تمَّ الحصولُ عليها.

4 . 2 نتائج أسئلة الدّراسة:

1.2.4 النّاتج المتعلّقة بالسؤال الأوّل: ما طبيعة الانتهاكات الإسرائيليّة بحق الأطفال، في منطقة

ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المُجتمعيّة والمؤسّسيّة؟

للإجابة عن هذا السؤال تم بحساب المُتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لاستجابات أفراد عيّنة

الدّراسة على فقرات الاستبانة التي تعبر عن الانتهاكات الإسرائيليّة بحق الأطفال في منطقة ضواحي

القدس، من وجهة نظر القيادات المُجتمعيّة والمؤسّسيّة.

جدول (1.4): المُتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لاستجابات أفراد عيّنة الدّراسة للانتهاكات الإسرائيليّة، بحق

الأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المُجتمعيّة والمؤسّسيّة.

الرّقم	الفقرات	المُتوسّط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ	الدّرجة	النّسبة المئوية
4	رفض تطبيق القوانين بحق الأطفال.	4.38	0.761	عالية	87.6
3	تعرّضهم للإهانة النّفسيّة.	4.29	0.876	عالية	85.8
1	تعرّضهم للسب والشتم.	4.11	0.892	عالية	82.2
11	استخدام أساليب تنافي القانون؛ للحصول على معلومات منهم.	4.05	1.045	عالية	81.0
7	تعرّضهم للإصابة بالمطاط وقنابل الغاز.	4.03	0.870	عالية	80.6
2	تعرّضهم للضرب والسّحل.	3.92	1.019	عالية	78.4
13	منعهم من التّعليم، ودخول المدارس.	3.86	1.029	عالية	77.2
5	تعرّضهم للقتل على أيدي الاحتلال.	3.82	1.251	عالية	76.4
10	العمل على إسقاطهم من خلال المخدّرات.	3.79	1.149	عالية	75.8
12	إغراؤهم بالكثير من المال؛ من أجل العمل معهم.	3.79	1.120	عالية	75.8
6	تعرّضهم للإصابة بالرصاص الحي.	3.74	1.160	عالية	74.8
9	تعرّضهم للتهديد بقتل أفراد العائلة.	3.45	1.206	مُتوسّطة	69.0
8	تعرّضهم للابتزاز الجنسيّ.	3.04	1.246	مُتوسّطة	60.8
	الدّرجة الكليّة	3.866	0.794	عالية	77.3

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على الانتهاكات الإسرائيلية بحق الأطفال، في منطقة ضواحي القدس من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.86) وانحراف معياري (0.794)، وهذا يدل على أن الانتهاكات الإسرائيلية بحق الأطفال في منطقة ضواحي القدس من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية، جاءت بدرجة عالية، ونسبة مئوية (77.3%).

كما تشير النتائج في الجدول رقم (1.4) أن (11) فقرة جاءت بدرجة عالية، وفقرتين جاءتا بدرجة متوسطة. وحصلت الفقرة " رفض تطبيق القوانين بحق الأطفال " على أعلى متوسط حسابي (4.38)، يليها الفقرة " تعرضهم للإهانة النفسية " بمتوسط حسابي (4.29). وحصلت الفقرة " تعرضهم للابتزاز الجنسي " على أقل متوسط حسابي (3.04)، يليها الفقرة " تعرضهم للتهديد بقتل أفراد العائلة " بمتوسط حسابي (3.45).

2.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما مظاهر جنوح الأحداث في منطقة ضواحي القدس من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة، على فقرات الاستبانة التي تعبر عن مظاهر جنوح الأحداث في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية، كما في الجدول (2.4).

جدول (2.4): المُتوسّطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لاستجابات أفراد عيّنة الدّراسة لمظاهر جُنوح الأُحداث في

منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المُجتمعيّة والمؤسّسيّة.

الرّقم	الفقرات	المُتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	الدّرجة	النّسبة المئوية
2	التّوجّه نحو العمل للطُّرف الأُسريّة الصّعبة.	4.09	0.858	عالية	81.8
10	الصّدمة النّفسيّة بسبب تعرضه أو أحد أفراد أُسرته للاعتداء من جنود الاحتلال.	3.94	0.986	عالية	78.8
1	تسرّب الأطفال؛ بسبب اعتقالهم لأكثر من مرة.	3.90	0.962	عالية	78.0
7	اضطراره لإعالة الأُسرة؛ لغياب احد الوالدين بسبب(الاعتقال، الإصابة، الاستشهاد).	3.80	0.946	عالية	76.0
9	فقدان النّقة والخوف من وجود جنود الاحتلال في المدينة.	3.72	1.076	عالية	74.4
5	الاتّصاف بالعدوانيّة؛ بسبب ما تعرض له خلال الاعتقال.	3.66	0.922	متوسّطة	73.2
11	الصّعب والهزال؛ بسبب الفقر الشّديد الناتج عن الاحتلال.	3.64	1.033	متوسّطة	72.8
3	التّوجّه نحو الإدمان بسبب التّفكك الأُسريّ الناتج عن غياب أحد الوالدين؛ بسبب الاحتلال.	3.50	1.056	متوسّطة	70.0
8	الانعزال، بسبب التّعرّض للابتزاز الجِنسيّ من الاحتلال.	3.45	1.088	متوسّطة	69.0
6	يحاوّل اقناع زملائه بترك المدرسة والعمل معه.	3.44	0.995	متوسّطة	68.8
13	التّوجّه نحو التّمتر وترويع الآخرين.	3.44	0.991	متوسّطة	68.8
4	القيام بالاعتداء على زملائه؛ بسبب ضربه من قبل الاحتلال.	3.31	1.028	متوسّطة	66.2
12	التّوجّه نحو السّرقة بسبب الحرمان.	3.24	1.067	متوسّطة	64.8
18	الاعتداء على ممتلكات الغير، والممتلكات العامة.	3.14	1.136	متوسّطة	62.8
16	التّوجّه نحو الجرائم الإلكترونيّة والتجسس.	3.08	1.147	متوسّطة	61.6
14	التّوجّه نحو الاعتداء على الجنس الآخر.	2.98	1.160	متوسّطة	59.6
15	قيام الطّفّل بعمليات النّصب والنّهب من الأطفال الآخرين.	2.97	1.132	متوسّطة	59.4
17	التهديد للآخرين باستخدام السّلاح.	2.96	1.251	متوسّطة	59.2
69.2	الدّرجة الكلّيّة	3.4581	0.80338	متوسّطة	

يلاحظ من الجدول السّابق الذي يعبر عن المُتوسّطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد

عيّنة الدّراسة على مظاهر جُنوح الأُحداث في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات

المُجتمعيّة والمؤسّسيّة أنّ المُتوسّط الحسابي للدّرجة الكلّيّة (3.45) وانحراف معياري (0.803)، وهذا

يدلُّ على أنَّ مظاهر جُنُوح الأَحْدَاث في منطقة ضواحي القدس من وجهة نظر القِيَادَات المُجْتَمَعِيَّة والمُؤَسَّسِيَّة، جاءتْ بدرجةٍ مُتَوَسِّطَة، وبنسبة مُنَوِّبِيَّة (69.2%).

كما تشير النَّتَائِج في الجدول رقم (2.4) أن (5) فقرات جاءت بدرجة عالية، و(13) فقرة جاءت بدرجة مُتَوَسِّطَة، وحصلت الفقرة " التَّوَجُّه نحو العمل للظُّروف الأَسْرِيَّة الصَّعْبَة " على أعلى مُتَوَسِّط حسابي (4.09)، يليها الفقرة " الصَّدْمَة النَّفْسِيَّة بسبب تعرُّضه أو أحد أفراد أسرته للاعتداء من جنود الاحتلال " بمُتَوَسِّط حسابي (3.94). وحصلت الفقرة " التَّهْدِيد للآخرين باستخدام السِّلاح " على أقل مُتَوَسِّط حسابي (3.96)، يليها الفقرة " قيام الطِّفْلِ بعمليات النَّصْب والنَّهْب من الأطفال الآخرين " بمُتَوَسِّط حسابي (3.97).

3.2.4 النَّتَائِج المُتَعَلِّقَة بالسُّؤال الثَّالِث:

ما آثار الانتهاكات الإسرائيليَّة على الصِّحَّة النَّفْسِيَّة والاجْتِمَاعِيَّة للأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القِيَادَات المُجْتَمَعِيَّة والمُؤَسَّسِيَّة؟

للإجابة عن هذا السُّؤال تم بحساب المُتَوَسِّطَات الحسابيَّة والانحرافات المُعْيَارِيَّة لاستجابات أفراد عِيَنَة الدِّرَاسَة على فقرات الاستبانة، الَّتِي تعبَّر عن آثار الانتهاكات الإسرائيليَّة في الصِّحَّة النَّفْسِيَّة والاجْتِمَاعِيَّة للأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القِيَادَات المُجْتَمَعِيَّة والمُؤَسَّسِيَّة.

جدول (3.4): المُتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لاستجابات أفراد عيّنة الدّراسة لآثار الانتهاكات الإسرائيليّة في الصّحة النفسيّة والاجتماعيّة للأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المُجتمعيّة والمؤسّسيّة.

الرّقم	الفقرات	المُتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	الدّرجة	النّسبة المئوية
5	رفضهم علاجهم في حالات الإصابة، أسهم في ترك آثار صحية فيهم.	3.90	0.987	عالية	78.0
11	ضرب النّسيج الاجتماعيّ بالخلل الناتج من الانتهاكات الإسرائيليّة.	3.84	1.000	عالية	76.8
6	حبسهم بشكل انفرادي؛ لإجبارهم على الاعتراف، أسهم في حبّ العزلة والوحدة لدى الطّفّل.	3.80	1.024	عالية	76.0
13	تعمّد ضرب الاحتلال نموذج سلطة الآباء على أطفالهم.	3.79	1.048	عالية	75.8
10	تعرّضهم للاعتقال دون السنّ القانونيّ أدّى إلى ارتفاع العنف لديهم.	3.75	1.065	عالية	75.0
12	الاتصاف بالعدوانيّة؛ بسبب تضيق الاحتلال.	3.74	0.983	عالية	74.8
1	الإذلال والإهانة، وسبّ الأهل أمام الطّفّل أدّى الى شعوره بالذلّ دائماً.	3.69	0.938	عالية	73.8
4	الحرمان من النّوم والطّعام، وقضاء الحاجة عند الاعتقال، أدّى إلى سهر الأطفال لساعات الصّباح.	3.62	1.092	مُتوسّطة	72.4
9	منع الأهل من زيارتهم خلال الاعتقال، لديهم تلبّد عاطفيّ تجاه الآخرين.	3.58	1.067	مُتوسّطة	71.6
7	استخدامهم أدواتٍ حادّة خلال التّعذيب أدّى إلى سلوكهم مسكّ العنف.	3.57	1.063	مُتوسّطة	71.4
8	مساومتهم للاعتراف من خلال جلب أفراد العائلة خلال التحقيق، أسهم في تقمّصهم لذات الدّور مع زملائهم.	3.48	1.098	مُتوسّطة	69.6
3	إجبار الطّفّل على القيام بحركات مدلّة، كتقليد أصوات الحيوانات، جعل الطّفّل يصحّو مذعوراً ليلاً ليقلّدها.	3.39	0.996	مُتوسّطة	67.8
2	تعرية الطّفّل لساعات طويلة أمام الجنود، أسهم في تدبّي الخجل في هذا الجانب .	3.33	1.013	مُتوسّطة	66.6
73.0	الدّرجة الكليّة	3.651	0.841	مُتوسّطة	

يُلاحَظُ من الجدول السابق الذي يعبرُ عن المُتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لاستجابات أفراد عيّنة الدّراسة على آثار الانتهاكات الإسرائيليّة في الصّحة النفسيّة والاجتماعيّة للأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المُجتمعيّة والمؤسّسيّة أنّ المُتوسّط الحسابيّ للدرّجة الكليّة (3.65) والانحراف المعياريّ (0.841)، وهذا يدلُّ على أن آثار الانتهاكات الإسرائيليّة في الصّحة النفسيّة والاجتماعيّة للأطفال في منطقة ضواحي القدس من وجهة نظر القيادات المُجتمعيّة والمؤسّسيّة، جاءت بدرجة مُتوسّطة، وبنسبة مئويّة (73%).

كما تشير النّتائج في الجدول رقم (3.4) أنّ (7) فقراتٍ جاءت بدرجة عالية و(6) فقراتٍ جاءت بدرجة مُتوسّطة، وحصلت الفقرة " رفضهم علاجهم في حالات الإصابات، أسهم في ترك آثار صحية فيهم " على أعلى مُتوسّط حسابيّ (3.90)، يليها الفقرة " ضرب النسيج الاجتماعيّ بالخلل الناتج من الانتهاكات الإسرائيليّة " بمُتوسّط حسابيّ (3.84). وحصلت الفقرة " تعرية الطّفل لساعاتٍ طويلةٍ أمام الجنود أسهم في تدني الخجل في هذا الجانب"، على أقل مُتوسّط حسابيّ (3.33)، يليها الفقرة " إجبار الطّفل على القيام بحركاتٍ مذلّة، كتقليد أصوات الحيوانات، جعل الطّفل يصحو مذعورًا ليلاً؛ يقلدّها " بمُتوسّط حسابيّ (3.39).

3.4 نتائج فرضيات الدراسة

1. النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية الأولى:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة للانتهاكات الإسرائيلية، وجنوح الأحداث في منطقة ضواحي القدس من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية "

تم فحص الفرضية بحساب معامل ارتباط بيرسون والدلالة الإحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة للانتهاكات الإسرائيلية وجنوح الأحداث في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية، كما هو موضح في الجدول (4.4).

جدول (4.4): معامل ارتباط بيرسون والدلالة الإحصائية للعلاقة بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة للانتهاكات الإسرائيلية، وجنوح الأحداث في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية.

المجالات	معامل بيرسون	جنوح الأحداث
الانتهاكات الإسرائيلية	معامل بيرسون	0.603 **
	الدلالة	0.000

* داله إحصائية عند ($\alpha \geq 0.05$)

** دالة إحصائية عند ($\alpha \geq 0.01$)

يتبين من الجدول (4.4) أن قيمة معامل ارتباط بيرسون للدرجة الكلية (0.603)، والدلالة (0.000)، أي أنها دالة إحصائية، أي أنه يوجد علاقة إيجابية طردية بين الانتهاكات الإسرائيلية وجنوح الأحداث في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية، أي أنه كلما زاد الانتهاكات الإسرائيلية زاد ذلك من مظاهر جنوح الأحداث في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية.

2. النَّتَاجُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْفَرَضِيَّةِ الرَّئِيسَةِ الثَّانِيَّةِ: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ بين الانتهاكات الإسرائيلية وآثارها في الصِّحة النفسية الاجتماعية في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية "

تم فحص الفرضية بحساب معامل ارتباط بيرسون والدلالة الإحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة للانتهاكات الإسرائيلية وآثارها في الصحة النفسية الاجتماعية في منطقة ضواحي القدس من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية، كما هو موضح في الجدول (4.4).

جدول (5.4): معامل ارتباط بيرسون والدلالة الإحصائية للعلاقة بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة للانتهاكات الإسرائيلية وآثارها في الصحة النفسية الاجتماعية، في منطقة ضواحي القدس من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية.

المجالات	معامل بيرسون	الأثار في الصحة النفسية الاجتماعية
الانتهاكات الإسرائيلية	0.660**	
	الدلالة	0.000

* دالة إحصائية عند $(\alpha \leq 0.05)$

** داله إحصائية عند $(\alpha \leq 0.05)$

يتبين من الجدول (5.4) أن قيمة معامل ارتباط بيرسون للدرجة الكلية (0.660)، والدلالة (0.000)، أي أنها دالة إحصائية، أي أنه يوجد علاقة إيجابية طردية بين الانتهاكات الإسرائيلية وآثارها في الصحة النفسية الاجتماعية في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية، أي أنه كلما زادت الانتهاكات الإسرائيلية زاد ذلك من الآثار على الصحة النفسية الاجتماعية، في منطقة ضواحي القدس من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية.

3. الفرضية الرئيسية الثالثة: يوجد أثر للانتهاكات الإسرائيلية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) على الصحة النفسية الاجتماعية يُؤدّي لجُروح الأَحداث في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المُجتمعيّة والمؤسّسيّة.

وتَمّ عملُ تحليل ميل خط الانحدار (Regression) لفحص تأثير الانتهاكات الإسرائيلية وآثارها في الصحة النفسية الاجتماعية في مظاهر جُروح الأَحداث في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المُجتمعيّة والمؤسّسيّة، وهي كما يأتي:

جدول: (6.4) تحليل ميل خط الانحدار (Regression) لفحص تأثير الانتهاكات الإسرائيلية وآثارها في الصحة النفسية الاجتماعية مظاهر جُروح الأَحداث في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المُجتمعيّة والمؤسّسيّة.

مصدر التّباين	مجموع المربعات	درجات الحرّيّة	متوسّط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدّالة
بين المجموعات	70.99	2	35.4	121.7	0.00
داخل المجموعات	57.44	197	0.29	3	0
المجموع	128.43	199			
المتغير	قيمة B	t قيمة	الدّالة الإحصائية		
(Constant)	0.57	2.90	0.004		
الانتهاكات الإسرائيليّة	0.22	3.47	0.001		
الآثار على الصحة النفسية الاجتماعية	0.55	9.12	0.000		
R2 قيمة	55.3%				

يتبين من خلال الجداول السابق أن قيمة (R^2) بلغت 55.3%، وهذا يدل أن نسبة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع (مظاهر جنوح الأحداث) بلغت 55.3%، أي أنه يوجد بعض المتغيرات التي لها تأثير غير مشمولة بالمتغيرات المستقلة، وتبين من خلال قيمة "ف" (121.733) ومستوى الدلالة (0.000) أي أن المتغيرات المستقلة (الانتهاكات الإسرائيلية، وآثارها في الصحة النفسية الاجتماعية) مجتمعه يوجد لها تأثير في المتغير التابع (مظاهر جنوح الأحداث). وبعد فحص قيم "ت" تبين أنه يوجد تأثير إيجابي لمتغير (الانتهاكات الإسرائيلية، وآثارها في الصحة النفسية الاجتماعية) حيث تبين أن قيم ت (3.474)، (9.129) ومستوى الدلالة (0.001)، (0.000)، وتم الخروج بالمعادلة الآتية:

$$\text{الآثار } (x2) + 0.553 + \text{الانتهاكات الإسرائيلية } (x1) + 0.223 = 0.576 \text{ مظاهر جنوح الأحداث } Y$$

على الصحة النفسية الاجتماعية

4. النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية الرابعة:

نتائج الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات آثار الانتهاكات الإسرائيلية في الصحة النفسية والاجتماعية، للأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية تُعزى لمتغير الجنس.

تم فحص الفرضية الأولى بحساب نتائج اختبار "ت" والمتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في متوسطات آثار الانتهاكات الإسرائيلية في الصحة النفسية والاجتماعية للأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية، يُعزى لمتغير الجنس.

جدول (7.4): نتائج اختبار "ت" للعينات المستقلة لاستجابة أفراد العينة في مُتوسّطات آثار الانتهاكات الإسرائيليّة في الصّحة النفسيّة والاجتماعيّة للأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المُجتمعيّة والمؤسّسيّة، يُعزى لمُتغيّر الجنس

الجنس	العدد	المُتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t"	الدّالة
ذكر	108	3.6094	0.80018	0.77	0.442
أنثى	92	3.7014	0.88900		

يتبيّن من خلال (7.4) أنّ قيمة "ت" للدّرَجَة الكُليّة (0.770)، و الدّالة (0.442)، أي أنّه لا توجد فروق في مُتوسّطات آثار الانتهاكات الإسرائيليّة في الصّحة النفسيّة والاجتماعيّة للأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المُجتمعيّة والمؤسّسيّة، يُعزى لمُتغيّر الجنس، وبذلك تم قبول الفرضيّة الأولى.

نتائج الفرضيّة الثّانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند الدّالة ($\alpha \leq 0.05$) في مُتوسّطات آثار الانتهاكات الإسرائيليّة في الصّحة النفسيّة والاجتماعيّة للأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المُجتمعيّة والمؤسّسيّة، يُعزى لمُتغيّر المؤهل العلميّ.

تمّ فحصُ الفرضيّة الثّانية بحساب المُتوسّطات الحسابيّة لاستجابة أفراد عينة الدّراسة على مُتوسّطات آثار الانتهاكات الإسرائيليّة في الصّحة النفسيّة والاجتماعيّة للأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المُجتمعيّة والمؤسّسيّة، يُعزى لمُتغيّر المؤهل العلميّ.

جدول (8.4): المُتوسّطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عيّنة الدّراسة لمُتوسّطات آثار الانتهاكات الإسرائيليّة في الصّحة النفسيّة والاجتماعيّة للأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المُجتمعيّة والمؤسّسيّة، يُعزى لمتغيّر المؤهل العلميّ.

المؤهل العلميّ	العدد	المتوسّط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ
دبلوم فأقل	16	3.9797	0.58336
بكالوريوس	80	3.4832	0.88038
دراسات عليا	104	3.7309	0.82363

يلاحظ من الجدول رقم (8.4) وجود فروق ظاهرية في مُتوسّطات آثار الانتهاكات الإسرائيليّة في الصّحة النفسيّة والاجتماعيّة للأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المُجتمعيّة والمؤسّسيّة، يُعزى لمتغيّر المؤهل العلميّ؛ ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام تحليل التّباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (9.4):

جدول (9.4): نتائج اختبار تحليل التّباين الأحادي لاستجابة أفراد العيّنة في مُتوسّطات آثار الانتهاكات الإسرائيليّة في الصّحة النفسيّة والاجتماعيّة للأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المُجتمعيّة والمؤسّسيّة، يُعزى لمتغيّر المؤهل العلميّ.

مصدر التّباين	مجموع المربعات	درجات الحرّيّة	متوسّط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	الدّالة
بين المجموعات	4.645	2	2.322	3.359	0.037
داخل المجموعات	136.207	197	0.691		
المجموع	140.851	199			

يلاحظ أن قيمة ف للدّرجة الكليّة (3.359) و الدّالة (0.037)، وهي أقل من الدّالة ($\alpha \leq 0.05$) أي أنّه توجد فروق دالة إحصائيّاً في مُتوسّطات آثار الانتهاكات الإسرائيليّة في الصّحة النفسيّة والاجتماعيّة للأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المُجتمعيّة والمؤسّسيّة،

يُعزى لمتغير المؤهل العلمي، وبذلك تم رفض الفرضية الثانية. وتم فحص نتائج اختبار (LSD) لبيان اتجاه الفروق وهي كما يأتي:

الجدول (10.4): نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة، حسب متغير المؤهل العلمي.

الدالة	الفروق في المتوسطات	المتغيرات
0.030	0.49650°	بكالوريوس
0.267	0.24882	دراسات عليا
0.030	-0.49650°	دبلوم فأقل
0.047	-0.24768°	دراسات عليا
0.267	-0.24882	دبلوم فأقل
0.047	0.24768°	بكالوريوس

يلاحظ أن الفروق في كانت بين (دبلوم فأقل) و(بكالوريوس) لصالح (دبلوم فأقل)، وبين (دراسات عليا) و(بكالوريوس) لصالح (دراسات عليا).

نتائج الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات آثار الانتهاكات الإسرائيلية في الصحة النفسية والاجتماعية للأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية، يُعزى لمتغير سنوات العمل.

تم فحص الفرضية الثالثة بحساب المتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة على متوسطات آثار الانتهاكات الإسرائيلية في الصحة النفسية والاجتماعية للأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية، يُعزى لمتغير سنوات العمل.

جدول (11.4): المُتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لاستجابة أفراد عيّنة الدّراسة لمُتوسّطات آثار الانتهاكات الإسرائيليّة على الصّحة النفسيّة والاجتماعيّة للأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المُجتمعيّة والمؤسّسيّة يُعزى لمُتغيّر سنوات العمل.

سنوات العمل	العدد	المُتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري
دبلوم فأقل	14	3.4398	1.04077
بكالوريوس	36	3.7623	0.63902
دراسات عليا	150	3.6450	0.86468

يلاحظ من الجدول رقم (11.4) وجود فروق ظاهرية في مُتوسّطات آثار الانتهاكات الإسرائيليّة في الصّحة النفسيّة والاجتماعيّة للأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المُجتمعيّة والمؤسّسيّة، يُعزى لمُتغيّر سنوات العمل، ولمعرفة دَلالة الفروق تم استخدام تحليل التّبئين الأحادي (one way ANOVA)، كما يظهر في الجدول رقم (12.4):

جدول (12.4): نتائج اختبار تحليل التّبئين الأحادي لاستجابة أفراد العيّنة في مُتوسّطات آثار الانتهاكات الإسرائيليّة في الصّحة النفسيّة والاجتماعيّة للأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المُجتمعيّة والمؤسّسيّة، يُعزى لمُتغيّر سنوات العمل.

مصدر التّبئين	مجموع المربعات	درجات الحرّيّة	مُتوسّط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	الدّالة
بين المجموعات	1.075	2	0.538	0.758	0.470
داخل المجموعات	139.776	197	0.710		
المجموع	140.851	199			

يلاحظ أنّ قيمة ف للدّرجة الكليّة (0.758) والدّالة (0.470)، وهي أكبر من الدّالة ($\alpha \leq 0.05$) أي لا أنّه توجد فروق دالة إحصائيًا في مُتوسّطات آثار الانتهاكات الإسرائيليّة في الصّحة النفسيّة والاجتماعيّة للأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المُجتمعيّة والمؤسّسيّة، يُعزى لمُتغيّر سنوات العمل، وبذلك تمّ قبول الفرضيّة التّالفة.

نتائج الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات آثار الانتهاكات الإسرائيلية في الصحة النفسية والاجتماعية للأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية، يُعزى لمُنغبر الجهة المشرفة.

تم فحص الفرضية الرابعة بحساب نتائج اختبار "ت" والمتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في متوسطات آثار الانتهاكات الإسرائيلية في الصحة النفسية والاجتماعية للأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية، يُعزى لمُنغبر الجهة المشرفة.

جدول (13.4): نتائج اختبار "ت" للعينات المستقلة لاستجابة أفراد العينة في متوسطات آثار الانتهاكات الإسرائيلية في الصحة النفسية والاجتماعية للأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية، يُعزى لمُنغبر الجهة المشرفة .

الجهة المشرفة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t"	الدلالة
حكومية	142	3.5774	0.88518	2.175	0.031
خاصة	58	3.8337	0.69669		

يتبين من خلال الجدول السابق أن قيمة "ت" للدرجة الكلية (2.175)، و الدلالة (0.031)، أي أنه توجد فروق في متوسطات آثار الانتهاكات الإسرائيلية في الصحة النفسية والاجتماعية للأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية، يُعزى لمُنغبر الجهة المشرفة، حيث كانت الفروق لصالح الخاصة، وبذلك تم رفض الفرضية الرابعة.

نتائج الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات آثار الانتهاكات الإسرائيلية في الصحة النفسية والاجتماعية للأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية، يُعزى لمُنغبر الانتهاكات الأكثر حدوثاً.

تم فحص الفرضية الخامسة بحساب المتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة على متوسطات آثار الانتهاكات الإسرائيلية في الصحة النفسية والاجتماعية للأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية، يُعزى لمتغير الانتهاكات الأكثر حدوثاً.

جدول (14.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لمتوسطات آثار الانتهاكات الإسرائيلية في الصحة النفسية والاجتماعية للأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية، يُعزى لمتغير الانتهاكات الأكثر حدوثاً.

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الانتهاكات الأكثر حدوثاً
0.66515	3.8267	100	الانتهاكات الجسدية (المادية)
0.97835	3.4881	69	الانتهاكات المعنوية (اللفظية)
0.92754	3.4513	31	الانتهاكات ضد الممتلكات

يلاحظ من الجدول رقم (15.4) وجود فروق ظاهرية في متوسطات آثار الانتهاكات الإسرائيلية في الصحة النفسية والاجتماعية للأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية، يُعزى لمتغير الانتهاكات الأكثر حدوثاً؛ ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (15.4):

جدول (15.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في متوسطات آثار الانتهاكات الإسرائيلية في الصحة النفسية والاجتماعية للأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية، يُعزى لمتغير الانتهاكات الأكثر حدوثاً.

الدالة	قيمة "ف" المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
0.012	4.500	3.077	2	6.154	بين المجموعات
		0.684	197	134.698	داخل المجموعات
			199	140.851	المجموع

يلاحظ أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (4.500) والدلالة (0.012)، وهي أقل من الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) أي أنه توجد فروق دالة إحصائية في متوسطات آثار الانتهاكات الإسرائيلية في الصحة النفسية والاجتماعية للأطفال، في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية، يُعزى لمتغير الانتهاكات الأكثر حدوثاً، وبذلك تم رفض الفرضية الخامسة، وتم فحص نتائج اختبار (LSD)؛ لبيان اتجاه الفروق، وهي كما يأتي:

الجدول (16.4): نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة، حسب متغير الانتهاكات الأكثر حدوثاً .

الدلالة	الفروق في المتوسطات		المتغيرات
0.010	0.33857 [*]	الانتهاكات المعنوية (اللفظية)	الانتهاكات الجسدية (المادية)
0.028	0.37541 [*]	الانتهاكات ضد الممتلكات	
0.010	-0.33857 [*]	الانتهاكات الجسدية (المادية)	الانتهاكات المعنوية (اللفظية).
0.837	0.03683	الانتهاكات ضد الممتلكات	
0.028	-0.37541 [*]	الانتهاكات الجسدية (المادية)	الانتهاكات ضد الممتلكات.
0.837	-0.03683	الانتهاكات المعنوية (اللفظية)	

يلاحظ أن الفروق كانت بين (الانتهاكات الجسدية (المادية)) و(الانتهاكات المعنوية (اللفظية)) لصالح (الانتهاكات الجسدية (المادية))، وبين (الانتهاكات الجسدية (المادية)) و(الانتهاكات ضد الممتلكات) لصالح (الانتهاكات الجسدية (المادية)).

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

1.5 مناقشة نتائج أسئلة الدراسة:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما طبيعة الانتهاكات الإسرائيلية بحق الأطفال في منطقة ضواحي القدس من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية؟

أشارت النتائج إلى أن الانتهاكات الإسرائيلية بحق الأطفال في منطقة ضواحي القدس من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية جاءت بدرجة عالية، وبنسبة مئوية (77.3%). إذ بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.86)، وأظهرت النتائج أن هناك رفضاً لتطبيق القوانين بحق الأطفال بدرجة عالية، ثم تعرّضهم للإهانة النفسية، وتبيّن أنّ تعرّضهم للابتزاز الجنسي جاءت بدرجة متوسطة، كذلك فيما يتعلّق بتعرّضهم للتهديد بقتل أفراد العائلة.

تشمل الانتهاكات المذكورة اعتقال الأطفال، والاعتداء الجسدي والنفسي، والتعذيب والمعاملة السيئة، واستخدام الأطفال كدروع بشرية، وتدمير المنازل والهجمات العسكرية التي تؤثر في حياة الأطفال

وسلامتهم. تلك الانتهاكات تنتهك حقوق الطفولة وحقوق الإنسان الأساسية للأطفال، وتتسبب في تأثيرات سلبية في صحتهم الجسدية والنفسية، وتمييتهم الشاملة.

يمكن تفسير ذلك بأن الاحتلال الإسرائيلي يخرق القوانين والأعراف الدولية التي ضمنت للأطفال الحياة الكريمة، والحق في التعليم والصحة والأمن والأمان، إلا أن هذا الجانب في ضواحي القدس غير مطبق بحق الأطفال، وهو إهمال من المؤسسات الدولية فيما يتعلق بأطفال فلسطين في ظل ما يقوم به الاحتلال الإسرائيلي من انتهاكات، لا يقبلها المجتمع الدولي على الطفولة العالمية، في حين أن هناك تغيافاً عنها فيما يتعلق بأطفال فلسطين، ويتفق ذلك مع دراسة كلوب (2022)، التي وضحت أن حجم الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الأطفال الفلسطينيين عالية على الصعيد كافةً.

وتعد الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال مسألة خطيرة وقلقة، وتتوجب على المجتمع المحلي والمؤسسات المعنية اتخاذ إجراءات فورية؛ لحماية حقوق الأطفال، وضمان سلامتهم، قد تشمل هذه الإجراءات التوعوية العامة، والتدريب والتأهيل للقيادات المجتمعية، والتعاون مع منظمات حقوق الإنسان والمؤسسات الدولية؛ لنشر الوعي والتوصل إلى حلول فعالة؛ لكون ذلك يقلل ويحد من توجه الأطفال نحو الجنوح؛ بسبب هذه الاعتداءات والانتهاكات من الاحتلال؛ وذلك للحد من توجه الأطفال نحو الجنوح، إذ تؤكد نظرية الانحراف الثقافي ضرورة تعزيز السلوكيات الخاصة بالأطفال؛ ليكون لديهم خلفية واضحة حول طبيعة سلوكياتهم المستقبلية بعد تعرضهم للاعتداءات المختلفة، وكيفية التعامل معها.

ومن المهم أيضاً توثيق البيانات والأدلة المتعلقة بالانتهاكات الإسرائيلية بحق الأطفال في ضواحي القدس وتوفيرها، وتقديمها إلى المنظمات المعنية بحقوق الإنسان، والجهات المختصة للتحقيق والمساءلة، يجب أن يكون هناك التركيز على ضمان وصول العدالة والحماية للأطفال المتضررين،

وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي لهم، إذ يعود رفض تطبيق القوانين الخاصة بحقوق الطفل من الاحتلال إلى تجاوزات من الاحتلال للقانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، وهو تقليل من شأن الطفل الفلسطيني وحقه في الحياة والصحة والتعليم، كما بينت اتفاقية حقوق الطفل للعام 1989م. فنوع الانتهاكات التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي يشكل تحدياً كبيراً للقانون الدولي ولحقوق الطفل عالمياً، وهذا يحتاج إلى مراجعة شاملة لانتماء فلسطين للمنظمات الدولية التي تغض الطرف عن حق الطفل الفلسطيني في الأمن والأمان.

وفي هذا الجانب أشار حجازي وآخرون (Hijazi et al, 2016) أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تمارس التعتت والغطسة والعنف المسلح ضد الرجال والنساء والأطفال والمسنين، بالإضافة إلى تعطيل حياة جميع الناس وتطور، كما تسبب في أضرار كبيرة لنظام التعليم من خلال منع العديد من المعلمين والطلاب من الوصول إلى المدارس لفترات طويلة، وإن الظروف السياسية المتغيرة والاحتلال الإسرائيلي المستمر والسعي لتحقيق الاستقلال الوطني تؤثر في مختلف جوانب الحياة في فلسطين، وتتطلب هذه العوامل المفروضة أن يكون لدى الفلسطينيين وضع مرن يستجيب للأوضاع المتغيرة بسرعة، ويعد الأفراد لمستقبل أفضل.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما مظاهر جنوح الأحداث في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية؟

أشارت النتائج إلى أن مظاهر جنوح الأحداث في منطقة ضواحي القدس من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية، جاءت بدرجة متوسطة، وبنسبة مئوية (69.2%). حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.45)، فيما تبين أن التوجه نحو العمل للظروف الأسرية الصعبة جاء بدرجة عالية، كذلك الصدمة النفسية بسبب تعرضه أو أحد أفراد أسرته للاعتداء من جنود الاحتلال، فيما تبين أن

التهديد للآخرين باستخدام السلاح، وقيام الطفل بعمليات النصب والنهب من الأطفال الآخرين، جاءت بدرجة أقل.

يمكن التعليق على هذه النتيجة بأن مظاهر جُروح الأحداث في ضواحي القدس تمثلت بدرجة كبيرة في الظروف الأسرية الصعبة، وهذه الظروف الأسرية الصعبة تعكس تأثير الصراع السياسي والاجتماعي في حياة الأسر في المنطقة. يمكن أن يؤدي التوتر المستمر والعنف والانقسامات السياسية إلى زيادة الضغوط والتحديات على الأسر وتأثيرها في الحياة اليومية والعلاقات الأسرية.

كما تتأثر الأسر بشكل خاص بالظروف الصعبة التي قد تشمل زيادة في مستويات التوتر والقلق، وتدهور الظروف المعيشية، وفقدان الأمان والثقة، وتفكك العلاقات الاجتماعية، وصعوبات في الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم. قد يعاني الأطفال والشباب في الأسر من تأثيرات سلبية في صحتهم العقلية والنفسية وتطورهم الاجتماعي والعاطفي.

ويمكن تفسير ذلك أيضاً بأن تقارب الانتهاكات الإسرائيلية مع طريقة المعاملة الوالدية والظروف الصعبة التي يمر بها الحدث في مدينة القدس، سببت له نوعاً من العزلة والانسحاب الاجتماعي والشعور بالوصمة، وهذا أدى أيضاً إلى الشعور بأنه غير محبوب من طرف أصدقائه، ولا يتصف بصفات القيادة بين زملائه، كما نتج عن ذلك عدم الالتزام أو الامتثال للأعراف والقوانين والعادات والتقاليد، واعتبارها لا تؤدي ما يسعى إليه بعد تعرضه للتعنيف من أكثر من جهة، وهو ما أشار إليه بوفرينة وطايبه (2021) في دراستهم إذ تشكل البيئة المحيطة أساساً قوياً ومتيناً؛ للحد من توجه الطفل نحو الجُوح في حال تعرض للاعتداء من الاحتلال، وفي حال لم تهتم الأسرة يمكن للطفل أن يتوجه نحو الانحراف.

وقد بينت نظرية التفكك الأسري تأثير الأسرة في الجُوح والتوجُّه نحوه، فالطريقة التي يتم التعامل بها مع الأطفال والمتمثلة بالعنف والسلوك العدواني لها أثر كبير في تغير السلوك لدى الأطفال، باختلاف الطرف الذي يقوم بهذا السلوك مع الطفل سواءً الأسرة أو المحيط أو الاحتلال الإسرائيلي.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما آثار الانتهاكات الإسرائيلية على الصحة النفسية والاجتماعية للأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية؟

أشارت النتائج إلى أن آثار الانتهاكات الإسرائيلية في الصحة النفسية والاجتماعية للأطفال في منطقة ضواحي القدس من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية، جاءت بدرجة متوسطة، وبنسبة مئوية (73%). فيما بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.65)، وتبين أن رفضهم لعلاجهم في حالات الإصابة أسهم في ترك آثار صحية فيهم، كذلك ضرب النسيج الاجتماعي بالخلل الناتج من الانتهاكات الإسرائيلية، فيما تبين أن تعرية الطفل لساعات طويلة أمام الجنود أسهم في تدني الحبل في هذا الجانب، وإجبار الطفل على القيام بحركات مُدلة، كتقليد أصوات الحيوانات جعل الطفل يصحو مذعورًا ليلًا يقلدُها جاء بدرجة أقل.

تعرض الأطفال للعنف والقيود على حرية التنقل والوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية يمكن أن يؤدي إلى تدهور الصحة النفسية لديهم، فقد يعاني الأطفال من القلق والاكتئاب والصدمة النفسية واضطرابات النوم والمشاكل السلوكية؛ نتيجة للتجارب الصعبة التي يمرُّون بها.

بالإضافة إلى ذلك، يتأثر الأطفال أيضًا بشكل اجتماعي؛ نتيجة للانتهاكات الإسرائيلية، يمكن أن تنعكس هذه التأثيرات في علاقاتهم العائلية والاجتماعية، وتؤثر في قدرتهم على التواصل والتفاعل مع الآخرين، وبناء العلاقات الصحية، وهو ما بينته نظرية التفكك الأسري، ونظرية دوركايم في الانحراف

والجريمة، فالطِّفْل عندما يخرج إلى المجتمع يتمُّ التَّعامُل معه بطريقة مختلفة؛ لكون طبيعة السُّلوكات التي اكتسبها بسبب العنف الذي تعرَّض له تجعل منه طفلاً يميل إلى العزلة من ناحية، ولديه خوف ورهبة من تعامل المجتمع معه، فقد تمنع بعض الأسر أطفالها من مرافقته، أو اللُّعب معه؛ بسبب تعرُّضه للاعتقال أو الإهانة أو التَّحقيق، وبالتالي يُؤدِّي ذلك إلى ظهور علامات القلق والتوتر والخوف عليه، مما يعرِّضه لسُلوكاتٍ مستجدة، تؤثر في حياته النفسيَّة والاجتماعيَّة والتعليميَّة.

على الجانب الآخر تعد الصِّحة النفسيَّة والاجتماعيَّة للأطفال في ضواحي القدس قضية مهمَّة تتطلب اهتماماً ورعايةً من المجتمع المحلي والمنظمات الدوليَّة والجهات المعنيَّة، وينبغي التَّركيز على توفير الدَّعم النفسي والاجتماعيِّ للأطفال المتضررين، بما في ذلك الخدمات العلاجيَّة والدَّعم النفسيِّ والتَّربويِّ، علاوة على ذلك، من المهم أيضاً العمل على وضع حلول سياسيَّة للنزاع وتحقيق العدالة والسَّلام في المنطقة، حيث يمكن أن يسهم ذلك في تخفيف الضُّغوط والانتهاكات التي يتعرَّض لها الأطفال، وتحسين حياتهم النفسيَّة والاجتماعيَّة؛ ليكون ذلك رادعاً لهم لعدم التَّوجُّه نحو الجريمة والانحراف، وبالتالي الجُنوح.

2.5 مناقشة نتائج فرضيَّات الدِّراسة

1. مناقشة النَّتائج المُتعلِّقة بالفرضيَّة الرِّئيسيَّة الأولى: توجد علاقة ارتباطيَّة بين الانتهاكات الإسرائيليَّة وجُنوح الأُحْدَاث في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المُجتمعيَّة والمؤسسيَّة.

أشارت النَّتائج أنَّه يوجد علاقةً إيجابيَّة طرديةً بين الانتهاكات الإسرائيليَّة وجُنوح الأُحْدَاث في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المُجتمعيَّة والمؤسسيَّة، أي أنَّه كلما زاد الانتهاكات الإسرائيليَّة زاد ذلك من مظاهر جُنوح الأُحْدَاث في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المُجتمعيَّة والمؤسسيَّة.

تشير هذه النتيجة إلى أن ارتفاع مستوى ومظاهر الانتهاكات يسهم في رفع مستوى توجه الأطفال نحو العنف والسلوكيات العدوانية بشكل عام، والتوجه نحو القيام، بأفعالٍ قد لا تتناسب مع البيئة المحيطة والعادات والتقاليد، وهذا ناتج عن التصرفات غير السوية التي حصل عليها الطفل ضمن الظروف الخاصة بالاعتقال أو الضرب أو الإصابة، أو التجريد من الملابس، وغيرها من الأساليب الخاصة بالتعذيب.

وعليه يمكن القول: إن السياق السياسي والاجتماعي يمكن أن يؤثر في توجه الأطفال وسلوكهم، فعندما يتعرض الأطفال للعنف أو الانتهاكات، فإنه قد يحدث تأثيرات نفسية واجتماعية لدى بعضهم، قد ينتج عن ذلك تجارب سلبية ومشاعر غضب، وإحباط وعدم الثقة، مما قد يؤدي إلى توجه الأطفال نحو الجنوح أو الاحتجاج، وكما أشارت نظرية "دوركايم" للجريمة، أن عدم تقبل الطفل في المجتمع يمكن أن يؤدي به إلى الجنوح أو الجريمة؛ لذلك يجب الاهتمام بالطفل، مع العلم أن الاستجابة النفسية والسلوكية للأطفال قد تختلف بين فرد وآخر وتتأثر بالعديد من العوامل الأخرى في حياتهم.

من الأهمية بمكان أن يُعامل الأطفال بالاحترام والرعاية، ويتم توفير بيئة آمنة وداعمة لهم، بغض النظر عن السياق السياسي أو الاجتماعي.

مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية الثانية: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، بين الانتهاكات الإسرائيلية وآثارها في الصحة النفسية الاجتماعية في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية "

تشير النتائج أنه يوجد علاقة إيجابية طردية بين الانتهاكات الإسرائيلية وآثارها في الصحة النفسية الاجتماعية في منطقة ضواحي القدس من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية.

ويمكن القول: إنَّ تأثير الانتهاكات الإسرائيليَّة في الصِّحَّة النفسيَّة تُؤدِّي إلى تأثيرات سَلبيَّة في الأطفال، فالاعتقال والتَّعذيب والاستجواب والتحقيق يُؤدِّي إلى زيادة معدلات القلق والاكتئاب واضطرابات النوم والتَّوتُّر النَّفسي والعنف الأسري والانهيار النَّفسي، كما تتأثر العلاقات الاجتماعيَّة والأسريَّة والمُجتمعيَّة بشكل سَلبي أيضًا، حيث ينعكس الضَّغط النَّفسي على التفاعلات اليوميَّة والنِّقمة المتبادلة بين الأفراد.

وهذا التَّأثير قد يأخذ منحى سَلبي بتوجُّه الطِّفل نحو الانحراف والجُنوح، ويعود ذلك لرغبة الطِّفل في تحقيق الانتقام؛ بسبب ما تعرَّض له من مضايقاتٍ من الاحتلال، فيقوم بالتقليد من جانب، ومن جانب آخر يحاول الدِّفاع عن نفسه فيما تعرض له من انتهاكاتٍ مختلفة، سواءً جسديَّة أو لفظيَّة عنيفة، ويتفق ذلك مع ما توصَّلت إليها كلوب (2022) من أنَّ هذه الانتهاكات قاسيَّة وتخالف المواثيق الدوليَّة وتؤثر سَلبيًا في الطِّفل ومستقبله، إذ يمكن أن يعاني من الكثير من المشكلات النفسيَّة كالقلق والتَّوتر والخوف وغيرها.

3. مناقشة نتائج الفرضيَّة الرئيسيَّة الثالثة: يوجد أثر للانتهاكات الإسرائيليَّة عند مستوى الدَّلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الصِّحَّة النفسيَّة الاجتماعيَّة، يُؤدِّي لجُنوح الأُحداث في منطقة ضواحي القدس من وجهة نظر القيادات المُجتمعيَّة والمؤسَّسيَّة.

إنَّ قيمة (R^2) بلغت 55.3%، وهذا يدلُّ أنَّ نسبة تفسير المتغيِّرات المستقلَّة للمتغيِّر التابع (مظاهر جُنوح الأُحداث) بلغت 55.3%، أي أنَّه يوجد بعض المتغيِّرات التي لها تأثير غير مشمولة بالمتغيِّرات المستقلَّة، وتبيَّن من خلال قيمة ف (121.733) ومستوى الدَّلالة (0.000) أي أنَّ المتغيِّرات المستقلَّة (الانتهاكات الإسرائيليَّة، وآثارها في الصِّحَّة النفسيَّة الاجتماعيَّة) مجتمعةً، يوجد لها تأثير في المتغيِّر التابع (مظاهر جُنوح الأُحداث). وبعد فحص قيم "ت" تبيَّن أنَّه يوجد تأثير إيجابيٍّ لمتغيِّر

(الانتهاكات الإسرائيلية، وآثارها في الصِّحة النفسِيَّة الاجتماعيَّة) حيث تبين أن قيم "ت" (3.474)، (9.129) ومستوى الدَّلالة (0.001)، (0.000).

تؤكد هذه النتيجة أن الانتهاكات الإسرائيلية تؤثر في الصِّحة النفسِيَّة والاجتماعِيَّة للطفل، وترفع من مستوى توجهه نحو الانحراف والجُنوح، يمكن ذلك في أن هذه الانتهاكات تترك أثرًا على الطفل، إذ الحبس لفترات طويلة، والتعرض للضرب والتعذيب والإهانة في هذه المرحلة العمرِيَّة، تخلق لدى الطفل توجهًا انتقاميًّا، وعادةً ما يكون هذا التوجُّه نحو المجتمع، والبيئة المحيطة.

وإذا ما واجهه المجتمع الطفل، ولم يهتم له، ولم يجد لديه أقرانًا؛ بسبب اعتقاله أو تعرضه للعنف، فإنه من السهل أن يتوجَّه نحو الجريمة، كما بينت نظريَّة "دوركايم" للجريمة، فعدم تقبل الطفل، أو معاملته بسوء، سواءً من المحيط القريب أم من المجتمع، فإن هذا يؤهله للتوجُّه نحو التفكير الجرمي، أو التَّعامل مع المحيط بسلوكات مرتبطة برد الفعل الذي تعرض له.

مناقشة نتائج الفرضِيَّة الرئيِّسة الرَّابِعة: توجد فروق ذات دلالة إحصائيَّة عند الدَّلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مُتوسَّطات آثار الانتهاكات الإسرائيلية على الصِّحة النفسِيَّة والاجتماعِيَّة للأطفال في منطقة ضواحي القدس من وجهة نظر القيادات المُجتمعيَّة والمؤسَّسيَّة تُعزى لمُنغِير (الجنس، المؤهل العِلْمِي، سنوات العمل، الجهة المشرفة، الانتهاكات الأكثر حدوثًا).

مناقشة نتائج الفرضِيَّة الفرعيَّة الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيَّة عند الدَّلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مُتوسَّطات آثار الانتهاكات الإسرائيلية في الصِّحة النفسِيَّة والاجتماعِيَّة للأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المُجتمعيَّة والمؤسَّسيَّة تُعزى لمُنغِير الجنس.

أشارت النتائج أنّ قيمة "ت" للدرجّة الكليّة (0.770)، والدّالة (0.442)، أي أنّه لا توجد فروق في مُتوسّطات آثار الانتهاكات الإسرائيليّة في الصّحة النفسيّة والاجتماعيّة للأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المُجتمعيّة والمؤسّسيّة، يُعزى لمُتغيّر الجنس، وبذلك تمّ قبول الفرضيّة الأولى.

يمكن تفسير هذه النتيجة بأنّ الجميع يدرك حجم التأثير الذي تتركه الانتهاكات الإسرائيليّة في الأطفال في ضواحي القدس بشكل خاص، وذلك من التّعديّ الفُظيّ والجسديّ عليهم خلال الاعتقال والتّحقيق، أم من خلال التّضيق عليهم والتّخويف، والذي يُؤدّي إلى حدوث اضطرابات لدى الأطفال ويوصلهم إلى مرحلة من الجُوح والتّوجّه، نحو الاعتداء على الآخرين أو يتشكّل لديهم مستوى مرتفع من الخوف والقلق والاكْتئاب ويؤثّر في مستقبلهم تحديدا إذا لم يتم الاهتمام بهم.

مناقشة نتائج الفرضيّة الفرعيّة الثّانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند الدّالة ($\alpha \leq 0.05$) في مُتوسّطات آثار الانتهاكات الإسرائيليّة في الصّحة النفسيّة والاجتماعيّة للأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المُجتمعيّة والمؤسّسيّة، يُعزى لمُتغيّر المُؤهل العلميّ.

أشارت النتائج أنّه توجد فروق دالة إحصائياً في مُتوسّطات آثار الانتهاكات الإسرائيليّة في الصّحة النفسيّة والاجتماعيّة للأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المُجتمعيّة والمؤسّسيّة، يُعزى لمُتغيّر المُؤهل العلميّ، يلاحظ أنّ الفروق في كانت بين (دبلوم فأقل) و(بكالوريوس) لصالح (دبلوم فأقل)، وبين (دراسات عليا) و(بكالوريوس) لصالح (دراسات عليا).

يمكن تفسير هذه النتائج بأنّ الفئات الأكثر اهتماماً حسب المُؤهل العلميّ، هي الفئات ذات الخبرة العالية والتي تنتمي الى فئة الدبلوم؛ لكونها تعمل في هذا المجال لفترة طويلة، فيما ذوي الدّراسات

العليا أيضاً لديهم خبرة كبيرة في المجال، ولديهم الكثير من المعلومات في هذا الجانب؛ لذلك كانت الفروق لصالحهم في الحديث حول الانتهاكات الإسرائيلية، ضد الأطفال في ضواحي القدس.

مناقشة نتائج الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات آثار الانتهاكات الإسرائيلية على الصحة النفسية والاجتماعية للأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية، يُعزى لمتغير سنوات العمل.

أشارت النتائج أنه لا توجد فروق دالة إحصائية في متوسطات آثار الانتهاكات الإسرائيلية في الصحة النفسية والاجتماعية للأطفال، في منطقة ضواحي القدس من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية، يُعزى لمتغير سنوات العمل.

ويمكن تفسير هذه النتيجة إلى أنّ الجميع يدرك ما يتعرض له الأطفال في فلسطين، وأنّ هناك ضرورة ملحة؛ للحد من هذه الانتهاكات التي ارتفعت بعد أحداث 7/أكتوبر/2023م، حيث ارتفع عدد الأطفال الذي يقعون في السجون الإسرائيلية من ضواحي القدس، كذلك ارتفع عدد الأطفال الذي استشهدوا، وتعرضوا للكثير من الانتهاكات كالإجبار على التعري والضرب والإهانة، والتحقق لساعات طويلة بلا نوم؛ لذلك يدرك جميع العاملين في مجال الدفاع عن الأطفال ما يحدث من انتهاكات بحقهم في فلسطين بشكل عام، وفي ضواحي القدس بشكل خاص.

مناقشة نتائج الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات آثار الانتهاكات الإسرائيلية في الصحة النفسية والاجتماعية للأطفال في منطقة ضواحي القدس من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية، تُعزى لمتغير الجهة المشرفة.

توجد فروق في مُتوسّطات آثار الانتهاكات الإسرائيليّة في الصّحة النّفسيّة والاجتماعيّة للأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المُجتمعيّة والمؤسّسيّة، يُعزى لمُتغيّر الجهة المشرفة، حيث كانت الفروق لصالح الخاصّة.

ويعود ذلك حَسَب الباحث إلى أنّ المؤسّسات الخاصّة تعمل بوتيرة أعلى من المؤسّسات الحكومية التي قد لا يكون لديها الإمكانيّات أو القدرة على العمل بالشكّل الصحيح مع الأطفال؛ لذلك تنشط المؤسّسات الخاصّة ومُؤسّسات المجتمع المدني، والتي قد يكون لديها مستوى حرّيّة وتمويل أعلى في متابعة الأطفال، والعمل على الحد من المشكلات التي يمكن أن يعانون منها؛ بسبب الانتهاكات الإسرائيليّة بحقهم، وحرمانهم من الطّفولة، وحقوقهم في الحياة، كما كفلها القانون الدّوليّ، وعليه فالمؤسّسات يجب أن تعمل بشكلٍ أكبر؛ للحد من هذه الانتهاكات ورفع الصوت عاليًا في هذا الجانب.

نتائج الفرضيّة الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند الدّالة ($\alpha \leq 0.05$) في مُتوسّطات آثار الانتهاكات الإسرائيليّة في الصّحة النّفسيّة والاجتماعيّة للأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المُجتمعيّة والمؤسّسيّة، يُعزى لمُتغيّر الانتهاكات الأكثر حدوثًا.

أشارت النتائج إلى أنّه توجد فروق دالّة إحصائيًا في مُتوسّطات آثار الانتهاكات الإسرائيليّة في الصّحة النّفسيّة والاجتماعيّة للأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المُجتمعيّة والمؤسّسيّة، يُعزى لمُتغيّر الانتهاكات الأكثر حدوثًا، يلاحظ أنّ الفروق كانت بين (الانتهاكات الجسديّة (الماديّة)) و(الانتهاكات المعنويّة (اللفظيّة)) لصالح (الانتهاكات الجسديّة (الماديّة))، وبين (الانتهاكات الجسديّة (الماديّة)) و(الانتهاكات ضد الممتلكات) لصالح (الانتهاكات الجسديّة (الماديّة)).

وهذا يعني أنّ هناك إجماعًا من مؤسّسات القدس بأنّ الأطفال يتعرّضون للضّرب والإهانة من سلطات الاحتلال الإسرائيليّ، كما أنّهم يتعرّضون بشكلٍ كبيرٍ للانتهاكات الجسديّة أكثر من اللفظيّة،

وأن تأثيرها في الصِّحة النَّفسِيَّة والجَسَدِيَّة لِلطِّفْلِ عالية، الانتهاكات الجَسَدِيَّة تتضمَّن الضَّرْب، الصَّفْع، الرِّكْل، وأي تعدٍ جسديٍّ يتعرَّض له الطِّفْل، أمَّا الانتهاكات اللَّفْظِيَّة فتشمل الإهانات، التَّهديدات، السَّخْرِيَّة، وأيُّ استخدام للكلمات القاسِيَّة أو المُهَيِّنَة تُجَاه الطِّفْلِ.

وتأثير هذه الانتهاكات في صحة الطِّفْلِ يمكن أن يكون كبيرًا ومتعدِّد الجوانب، من الناحية النَّفسِيَّة، قد يعاني الطِّفْل من القلق، الاكتئاب، انخفاض التَّقدير الدَّاتي، الاضطرابات النَّفسِيَّة، وصعوبات في التَّكْيُف الاجتماعيِّ، ومن النَّاحية الجَسَدِيَّة، يمكن أن تسبِّب الانتهاكات الجَسَدِيَّة إصاباتٍ جسديَّةً وألمًا، وتؤثِّر في النُّمُو والتَّطوُّر الطَّبِيعِيَّ لِلطِّفْلِ، وبالتالي يُسَهِّم في استعداد الطِّفْلِ للانحراف والجُنُوح.

3.5 مُخَلَّص النَّتَاج

1. تمَّ التَّوَصُّلُ إلى أنَّ الانتهاكات الإسرائيليَّة بحقِّ الأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المُجتمعيَّة والمُؤسَّسيَّة جاءت بدرجة عالية.
2. أظهرت النَّتَاجُ أنَّ هناك رفضًا لتطبيق القوانين بحقِّ الأطفال بدرجة عالية، ثم تعرَّضهم للإهانة النَّفسِيَّة، وتبيَّن أنَّ تعرَّضهم للابتزاز الجِنْسِيِّ، جاءت بدرجة مُتوسِّطة، كذلك فيما يتعلَّق بتعرَّضهم للتَّهديد بقتل أفراد العائلة.
3. أشارت النَّتَاجُ إلى أنَّ مظاهر جُنُوح الأَحْدَاث في منطقة ضواحي القدس من وجهة نظر القيادات المُجتمعيَّة والمُؤسَّسيَّة جاءت بدرجة مُتوسِّطة.
4. أظهرت النَّتَاجُ أنَّ التَّوَجُّه نحو العمل للظروف الأَسْرِيَّة الصَّعْبَة جاء بدرجة عالية، كذلك الصَّدْمَة النَّفسِيَّة؛ بسبب تعرُّضه أو أحد أفراد أسرته للاعتداء من جنود الاحتلال.
5. أشارت النَّتَاجُ إلى أنَّ آثار الانتهاكات الإسرائيليَّة في الصِّحة النَّفسِيَّة والاجتماعيَّة للأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المُجتمعيَّة والمُؤسَّسيَّة، جاءت بدرجة مُتوسِّطة.

6. أظهرت النتائج أن رفضهم لعلاجهم في حالات الإصابة أسهم في ترك آثار صحية فيهم، كذلك ضرب النسيج الاجتماعي بالخلل الناتج من الانتهاكات الإسرائيلية.

7. أشارت النتائج أنه يوجد علاقة إيجابية طردية بين الانتهاكات الإسرائيلية وجنوح الأحداث في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية.

8. أشارت النتائج أنه يوجد علاقة إيجابية طردية بين الانتهاكات الإسرائيلية وآثارها في الصحة النفسية الاجتماعية في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية.

9. أشارت النتائج إلى أنه لا توجد فروق في متوسطات آثار الانتهاكات الإسرائيلية في الصحة النفسية والاجتماعية للأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية يُعزى لمُنغِير الجنس، وبذلك تم قبول الفرضية الأولى.

10. أشارت النتائج أنه توجد فروق دالة إحصائياً في متوسطات آثار الانتهاكات الإسرائيلية في الصحة النفسية والاجتماعية للأطفال، في منطقة ضواحي القدس من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية يُعزى لمُنغِير المؤهل العلمي.

11. أشارت النتائج أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً في متوسطات آثار الانتهاكات الإسرائيلية على الصحة النفسية والاجتماعية للأطفال في منطقة ضواحي القدس من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية يُعزى لمُنغِير سنوات العمل.

12. أشارت النتائج أنه توجد فروق في متوسطات آثار الانتهاكات الإسرائيلية على الصحة النفسية والاجتماعية للأطفال، في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية، يُعزى لمُنغِير الجهة المشرفة.

13. أشارت النتائج إلى أنه توجد فروق دالة إحصائية في مؤسّسات آثار الانتهاكات الإسرائيليّة في الصّحة النفسيّة والاجتماعيّة للأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المجتمعيّة والمؤسّسيّة، يُعزى لمُنْعَر الانتهاكات الأكثر حدوثاً.

4.5 توصيات الدّراسة

بعد هذه الدّراسة يوصي الباحث بما يأتي:

- أن تتعاون المؤسّسات والمجتمعات لحماية حقوق الطّفّل، وضمان سلامتهم ورفاهيتهم.
- توفير الدّعم والموارد للأسر المتأثرة في مثل هذه الطّروف الصّعبة، على أن تشمل الاستجابة الفعّالة بتوفير خدمات الدّعم النفسيّ والاجتماعيّ، وتعزيز الوصول إلى الخدمات الأساسيّة، وتعزيز العلاقات الأسريّة الصّحيّة والمرونة، وتشجيع المشاركة المجتمعيّة والتّعاون بين الأسر المتأثرة.
- العمل على فضح ممارسات الاحتلال في حق أطفال فلسطين، عبر وسائل الإعلام والمحافل الدّوليّة المعنيّة بحقوق الإنسان.
- الدّعوة إلى محاكمة مجرمي الحرب الذين انتهكوا حقوق الطّفّل الفلسطينيّ، وقتلوا طفولته بكلّ الوسائل غير الأخلاقيّة.
- مواجهة الانتهاكات الإسرائيليّة من خلال القانون الدّوليّ ومؤسّسات حقوق الإنسان، والدفاع عن الطّفّل الفلسطينيّ برفع المزيد من القضايا حول هذه الانتهاكات، وشرحها للعالم والتّعريف بها في محاولة للحد منها.

- أن تكون هناك جهودٌ مستمرة؛ لتعزيز الوعي بحقوق الطِّفل، وتوفير الحماية اللازمَة للأطفال الفلسطينيين، والعمل على تحقيق العدالة لهم، وإنهاء هذه الممارسات القمعية.

- يجب على المجتمع والمؤسسات التعليمية والصحية والاجتماعية التعاون؛ لتوفير برامج الدعم النفسي والعاطفي المناسبة، وأن تشمل هذه البرامج الاستشارة النفسية، والعلاج النفسي، والتدريب على التأقلم مع التجارب الصعبة.

- يجب توفير بيئة آمنة ومستقرة للأطفال المحررين، من خلال الدعم الاجتماعي والأسري الضروريين للتعافي والتأقلم. يجب على الأسر والمجتمع أن يكونوا داعمين ومتفهمين لاحتياجات الأطفال، وأن يعملوا على إعادة بناء الأمان والثقة في حياتهم.

- تحقيق الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة يمكن أن يلعب دوراً مهماً في تخفيف الضغوط على الأسر وتحسين ظروفها. إذ يجب أن تتخذ الجهود المستدامة؛ لتعزيز السلام والعدالة والتنمية المجتمعية؛ بغية تحسين جودة الحياة للأسر، وتوفير بيئة آمنة ومستدامة للنمو والازدهار.

قائمة المراجع

- إبراهيم، عبد الوهّاب.(2015). تأثير العوامل الاجتماعيّة في جُنوح الأحداث - دراسة ميدانية من وجهة النظر الاجتماعيّة بمدينة شندي. منشورات كلية تنمية المجتمع، جامعة شندي، الجزائر.
- أبو سحلي، عصمت(2001).البناء النَّفسيّ للأطفال ذوي الجُنوح الكامن: دراسة سيكومترية اكلينيكية، القاهرة: دار الكتاب الحديث.
- إسماعيل، محمد(2001). الطُّفْل من الحَمْلِ إلى الرُّشد : الصبي والمراهق، ج 2 ط5، دار القلم للنشر والتوزيع الكويت.
- القمي، راجي (2001). العلاقة بين مفهوم الذات والجُنوح الأحداث، أكاديمية نايف الأمنيّة، الرياض. السعودية.
- البهنساوي، أحمد.(2023). المساندة الاجتماعيّة وأساليب مواجهة الضغوط لدى الأحداث الجانحين وغير الجانحين بدولة الكويت: دراسة مقارنة، مجلة الإرشاد النَّفسيّ، 75، 187-225 .
- بوزيد، إبراهيم.(2022). الأفكار الّاعقلانيّة والاستعدادات الذّهانيّة لدى الجانحين، دراسة ميدانية على عيّنة بالشرق الجزائري، مجلة العلوم الإنسانيّة، (2)9، 1066-1085.
- جعفر، علي(2009) حماية الأحداث المخالفين للقانون والمعرضين لخطر الانحراف: دراسة مقارنة، ط2 بيروت: المؤسّسة الجامعية للدراسات والنّشر والتّوزيع.
- الحوامدة، مصطفى.(2015). جرائم الأحداث، دراسة ميدانيّة على أحداث الأردن، إربد للبحوث والدراسات - الاردن، 76. - 49 (2)1
- الحوسني، نجم (2015). علاقة الخلفية الاجتماعيّة الاقتصاديّة للأسرة بانحراف الأحداث، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض : المركز العربي للدراسات الأمنيّة والتدريب .

خبابة، عبد النور.(2001).الأحياء المتخلقة وأثرها في انحراف الأُحْدَاث، معهد علم الاجتماع، إصدار جامعة القسنطينة، الجزائر.

الدرعاوي، داوود والشوملي، جهاد (2004). الأُحْدَاث بين الممارسة والتشريع. ب. د النشر، الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، رام الله، فلسطين.

رمضان، لندا (2013). جناح الأُحْدَاث في محافظات غزة دراسة في جغرافيا الجريمة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة .

الساعاتي، حسن. (1995). علم الاجتماع الجِنَائِي. القاهرة مكتبة النهضة العربية.

السدحان، عبدالله. (1999). رعاية الأُحْدَاث المُنْحَرِفِين في المملكة العربية السعودية، مكتبة العبيكان، الرياض.

السدحان، عبدالله . (2007). قضاء وقت الفراغ وعلاقته بانحراف الأُحْدَاث، الرياض .

سلمان، مجد .(2020). اتجاهات الأُحْدَاث الجَانِحِين نحو برامج الرِّعَاية الاجْتِمَاعِيَّة الَّتِي تقدمها دور تربية وتأهيل الأُحْدَاث في الحد من جُنُوح الأُحْدَاث في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.

الصراف، محمد.(2023). العلاقة بين نموذج الانضباط التَّعَاوُنِي فِي خدمة الفرد وتعديل الأنماط السلوكيَّة غير السوية لدي الأُحْدَاث المُنْحَرِفِين، مجلة كليَّة الخدمة الاجْتِمَاعِيَّة للدراسات والبحوث الاجْتِمَاعِيَّة، 31، 41-14

عبد العزيز، عصام.(2017). قيم طلاب كلية التَّربِيَّة بسوهاج المتأخرين دراسيًّا، وأهم العوامل النَّفْسِيَّة والاجْتِمَاعِيَّة والاقتصاديَّة الَّتِي تعوق نجاحهم الدِّرَاسِي، مجلة النَّقَّافة والتنمية، (20)8 ، - 90

عبد الهادي، عائشة.(2004).جُنُوح الأَحْدَاث المُحَرِّفِين والمُعْرَضِينَ للانحراف. وزارة الشؤون الاجتماعية إدارة رعاية الأَحْدَاث، الكويت .

العجمي، سعيد .(2005) علاقة بعض سمات الشَّخْصِيَّة بانحراف الأَحْدَاث في مدينة الرياض. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنيَّة، المملكة العربية السعودية.

عزمي، محمد (2010) نظرات في ظاهرة الجريمة في ضوء مبادئ علم الإجرام. الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب.

العصرة، منير(2005). انحراف الأَحْدَاث ومشكلة العوامل. الإسكندرية، المكتب المصري الحديث. العوجي، مصطفى.(1985) التَّربِيَّة المدنيَّة كوسيلة للوقاية من الانحراف. المركز العربي للدراسات الأمنيَّة والتدريب. الرياض: المملكة العربية السعودية.

الغامدي، حسين.(2000) تشكل هوية الأنا لدى الأَحْدَاث الجَانِحِينَ. المجلة العربية للدراسات الأمنيَّة والتدريب. أكاديمية نايف للعلوم الأمنيَّة)عدد خاص (15).

فتال، صليحة.(2021). الضبط الوالدي والتَّوجُّه نحو الحياة(التفاؤل/التشاؤم) لدى الأَحْدَاث الجَانِحِينَ، مجلة العلوم الإنسانيَّة والاجتماعيَّة،(3)7، 227-248.

فرج، محمود .(2001)الإرشاد السُّلوكي المعرفي مدخل وقائي لمواجهة سلوك العنف المدرسي: دراسة إكلينيكية. المجلة العلميَّة لكلية التَّربِيَّة، بالوادي الجديد أسبوط مصر العدد 3، ص28-37.

المطيري، عبد المحسن. (2006) العنف الأسري وعلاقته بانحراف الأَحْدَاث لدى نزلاء دار الملاحظة الاجتماعية بمدينة الرياض. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنيَّة، المملكة العربية السعودية.

المغربي، سعد، الليثي، السيد. (2010) الفئات الخاصّة وأساليب رعايتها (المجرمون). الرياض: دار الزهراء.

النواصرة، فيصل. (2023). مستوى الغضب والتعايش مع الضغوط لدى الأحداث الجانحين في شمال الأردن في ضوء بعض المتغيرات، مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، (1)62-60 .

الهوري، ازدهار (2020). التفكك الاسري وعلاقته بانحراف الأحداث في المجتمع الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.

الياسين، جعفر. (1990). أثر التفكك الأسري في جُنوح الأحداث، ط2، بيروت، عالم المعرفة.

المراجع الأجنبية :

Bargouthi, E. (2019). “Silenced Net: The Chilling Effect Amongst Palestinian Youth.” Haifa. 7amleh - The Arab Center for the Advancement of Social Media. Retrieved from: <https://7amleh.org/2019/10/20/silenced-net-the-chilling-effect-among-palestinian-youth-in-social-media/>

Bloch, A, Phellas, C., & Seale, C. (2011). Structured methods: interviews, questionnaires and observation. *Researching society and culture*, 3(1), 23-32.

Khamaisi , R. M. (2020). *Discrimination against Palestinian Citizens in the Budget of Jerusalem Municipality and Government Planning: Objectives, Forms, Consequences*. Retrieved from: <http://www.mas.ps/files/server/20201806143340-1.pdf>

Losini, Muthu (2015). The Disintegration of Family in Manju Kapur’s Custody, *International Journal of Applied Research* 2015; 1(7): 201-213.

Makinwa, Akinlolu, (2012). *Challenges of disintegrating family life to youth ministry*, master thesis , University of Stellenbosch., USA.

مُلْحَق (1) اسْتِبَانة الدِّرَاسَة النِّهَائِيَّة

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

جامعة القدس

برنامج علم الجريمة

السَّلَامُ عَلَیْكُمْ وَرَحْمَةُ اللّٰهِ وَبَرَكَاتِهِ،

یسعی الباحث لجمع بیانات حول دراسة بعنوان:

" الانتهاكات الإسرائیلیة وعلاقتها بجُنُوح الأَحْدَاث في منطقة ضواحي القدس من وجهة نظر القِیَادَاتِ الْمُجْتَمَعِيَّةِ والمُؤَسَّسِيَّةِ؛ لاستكمال الحصول على درجة الماجستير في علم الجريمة من جامعة القدس؛ ولتحقيق أهداف الدِّرَاسَة والاجابة عن أسئلتها، فقد تم ببناء هذه الاستبانة، وعليه أرجو من حضرتكم التكرم بالمساعدة في تعبئتها؛ من أجل الحصول على البيانات اللّازِمة، فقد تم تصميم هذه الاستبانة لتكون إحدى أدوات الدِّرَاسَة لتحقيق ذلك. وكما يرجو منكم توخي الدِّقَّة والموضوعيَّة عند الإجابة؛ ذلك أنّها لأغراض البحث العِلْمِي والتطوير، وسيتم الحفاظ على البيانات الواردة فيها كإفَّةٍ بسَرِيَّةٍ مُطْلَقَةٍ.

وتقبَّلوا مني فائقَ الاحترام والتَّقدير

الباحث:

ممدوح العبد

البيانات الشخصية والوظيفية:

من فضلك ضع إشارة (√) في المربع الذي يمثّل الاختيار الخاص بك:			
الجنس	<input type="checkbox"/> ذكر	<input type="checkbox"/> انثى	
المؤهل العلمي:	<input type="checkbox"/> دبلوم فأقل	<input type="checkbox"/> بكالوريوس	<input type="checkbox"/> دراسات عليا
سنوات العمل	<input type="checkbox"/> 1-5 سنوات	<input type="checkbox"/> 6-10 سنوات	<input type="checkbox"/> 11 سنة فأكثر
الجهة المشرفة	<input type="checkbox"/> حكومية	<input type="checkbox"/> خاصة	
الانتهاكات الأكثر حدوثاً	الانتهاكات الجسدية (المادية)	الانتهاكات المعنوية (اللفظية)	<input type="checkbox"/> الاثنان معا

القسم الثَّاني: يتكون هذا القسم من مجالين، يمثلان مُتَغَيَّرِي الدِّرَاسة، أرجو اختيار ما يتناسب مع وجهة نظرکم.

المجال الأول: الانتهاكات الإسرائيليَّة					الفقرات	
					تتمثل الانتهاكات الإسرائيليَّة بحق الأطفال في:	
بدرجة قليلة جداً	بدرجة قليلة	بدرجة مُتَوَسِّطة	بدرجة كبيرة	بدرجة كبيرة جداً		
					1.	تعرّضهم للسب والشتم.
					2.	تعرّضهم للضرب والسحل.
					3.	تعرّضهم للإهانة النَّفسِيَّة.
					4.	رفض تطبيق القوانين بحق الأطفال.
					5.	تعرّضهم للقتل على أيدي الاحتلال.
					6.	تعرّضهم للإصابة بالرصاص الحي.
					7.	تعرّضهم للإصابة بالمطاط وقنابل الغاز.
					8.	تعرّضهم للابتزاز الجِنْسِي.
					9.	تعرّضهم للتهديد بقتل أفراد العائلة.
					10.	العمل على اسقاطهم من خلال المخدّرات.
					11.	استخدام أساليب تنافي القانون؛ للحصول على معلومات منهم.
					12.	إغراؤهم بالكثير من المال؛ من أجل العمل معهم.
					13.	منعهم من التَّعليم ودخول المدارس.

المجال الثاني: جُنُوح الأَحْدَاث					
ملاءمتها للبعد الصياغة اللغوية					الفقرات
درجة قليلة جداً	درجة قليلة	درجة متوسطة	درجة كبيرة	درجة كبيرة جداً	أسهمت الانتهاكات الإسرائيلية في التأثير في سلوك الأطفال، وبرز مظاهر جُنُوح الأَحْدَاث حيث أدت إلى:
					1. تسرّب الأطفال؛ بسبب اعتقالهم لأكثر من مرّة.
					2. التوجّه نحو العمل للظروف الأسريّة الصّعبة.
					3. التوجّه نحو الإدمان، بسبب التفكك الأسري، الناتج عن غياب أحد الوالدين؛ بسبب الاحتلال.
					4. القيام بالاعتداء على زملائه؛ بسبب ضربه من الاحتلال.
					5. الاتّصاف بالعدوانيّة؛ بسبب ما تعرّض له خلال الاعتقال.
					6. يحاول إقناع زملائه بترك المدرسة والعمل معه.
					7. اضطراره لإعالة الأسرة، لغياب أحد الوالدين، بسبب الاعتقال، الإصابة، الاستشهاد.
					8. الانعزال بسبب التّعريض للابتزاز الجنسي من الاحتلال.
					9. فقدان الثقة، والخوف من وجود جنود الاحتلال في المدينة.
					10. الصدمة النفسيّة؛ بسبب تعرّضه أو أحد أفراد أسرته للاعتداء من جنود الاحتلال.
					11. الضعف والهزال بسبب الفقر الشّدِيد الناتج عن الاحتلال.
					12. التوجّه نحو السرقة؛ بسبب الحرمان.
					13. التوجّه نحو التّمر وترويع الآخرين.
					14. التوجّه نحو الاعتداء على الجنس الآخر.
					15. قيام الطّفّل بعمليات النّصب والنّهب من الأطفال الآخرين.
					16. التوجّه نحو الجرائم الإلكترونيّة والتجسس.
					17. التهديد للآخرين باستخدام السّلاح .
					18. الاعتداء على ممتلكات الغير، والممتلكات العامّة.

المجال الثالث: آثار الانتهاكات في الصِّحة النَّفسِيَّة والاجْتِمَاعِيَّة لِلطِّفْلِ

					الفقرات
					آثار الانتهاكات في الصِّحة النَّفسِيَّة والاجْتِمَاعِيَّة لِلطِّفْلِ:
درجة كبيرة جدًا	درجة كبيرة	درجة مُتَوَسِّطَة	درجة قليلة	درجة قليلة جدًا	
					الإذلال والإهانة، وسب الأهل أمام الطِّفْلِ أدَّى إلى شعورة بالذل دائماً.
					2. تعرية الطِّفْلِ لساعات طويلة أمام الجنود، أسهم في تدني مستوى الخجل في هذا الجانب.
					3. إجبار الطِّفْلِ على القيام بحركات مذلَّة كتقليد أصوات الحيوانات جعل الطِّفْلِ يصحو مذعوراً ليلاً يقلدها.
					4. الحرمان من النوم والطعام، وقضاء الحاجة عند الاعتقال، أدَّى إلى سهر الأطفال لساعات الصُّباح.
					5. رفضهم لعلاجهم في حالات الإصابة، أسهم في ترك آثار صحية عليهم.
					6. حبسهم بشكل انفرادي؛ لإجبارهم على الاعتراف أسهم في حبِّ العزلة والوحدة لدى الطِّفْلِ.
					7. استخدامهم أدواتٍ حادَّةٍ خلال التَّغْذِيب أدَّى إلى سلوكهم مسلك العنف.
					8. مساومتهم للاعتراف من خلال جلب أفراد العائلة خلال التحقيق، أسهم في تقمُّصهم لذات الدَّور مع زملائهم.
					9. منع الأهل من زيارتهم خلال الاعتقال وادَّ لديهم تلبد عاطفي تجاه الآخرين.
					10. تعرُّصهم للاعتقال دون السِّين القانونيَّة أدَّى إلى ارتفاع مستوى العنف لديهم.
					11. ضرب النسيج الاجتماعيِّ بالخَلَل النَّاتج من الانتهاكات الإسرائيليَّة.
					12. الاتِّصاف بالعدوانيَّة؛ بسبب تضيق الاحتلال.
					13. تعمُّد ضرب الاحتلال نموذج سلطة الآباء على أطفالهم.

مُلْحَق (2) محكِّمو الاستِبانَّة

الاسم	التخصُّص	الجامعة
إياد الحلاق	علم النَّفس الأكلينيكيّ	جامعة القدس
عصام الأطرش	علم الجريمة	جامعة الاستقلال
وليد سالم	سياسة واقتصاد	جامعة القدس
تيسير عبد الله	علم نفس	جامعة القدس
فادي ربايعة	قانون جنائيّ	جامعة القدس
حسن برمیل	علم الاجتماع	جامعة القدس المفتوحة
بسّام بنات	علم اجتماع	جامعة القدس
كفاح مناصرة	علم الجريمة	جامعة الاستقلال

مُلْحَق (3) اتِّفَاقِيَّةُ حَقُوقِ الطِّفْلِ لعام 1989م

تعريف باتِّفَاقِيَّةِ حَقُوقِ الطِّفْلِ، 1989، والبروتوكولين الإِضافيين المُلْحَقين بها، 2000م.

جاء اعتماد اتِّفَاقِيَّةِ حَقُوقِ الطِّفْلِ بمثابة تنويع لما يزيد على ستة عقود من العمل على تطوير القواعد الدُولِيَّةِ المعنِيَّةِ بحقوق الطِّفْلِ وتدوينها، إذ صدر إعلان جنيف في عام 1924، الذي هو أول وثيقة دُولِيَّةِ خَاصَّةٍ بحقوق الطِّفْلِ، وتُعَدُّ الاتِّفَاقِيَّةُ بمثابة قائمة فريدة في شمولها لمعايير حقوق الإنسان المُتعلِّقَةِ بالأطفال، فضلاً عن كونها تتضمَّن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية للأطفال، فقد اهتمت أيضا بوضعية الأطفال في النزاعات المسلحة والأطفال اللاجئين. وتحظى اتِّفَاقِيَّةِ حَقُوقِ الطِّفْلِ بما يشبه الإجماع العالمي، فكل دول العالم أطراف في الاتِّفَاقِيَّةِ فيما عدا الولايات المتحدة الأمريكية والصومال.

وقد اعتمدت الاتِّفَاقِيَّةُ في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1989، ودخلت حيز النفاذ في أيلول/سبتمبر 1990، واعتمد البروتوكولان الاختياريان للاتِّفَاقِيَّةِ بشأن بيع الأطفال الأطفال واستغلالهم في البغاء، وفي المواد الإباحية، وبشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة في 25 أيار/مايو 2000، ودخلا حيز النفاذ في 18 يناير 2002. وفي 26 حزيران/يونيه 2008 كان هناك 121 دولة طرف في البروتوكول المتعلق باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، وفي 25 شباط/فبراير 2008، كان هناك 126 دولة، في البروتوكول المتعلق ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية، وقد أنشئ بموجب الاتِّفَاقِيَّةِ لجنة حقوق الطِّفْلِ؛ لفحص مدى التزام الدول الأطراف بالتزاماتها المقررة في الاتِّفَاقِيَّةِ، وأوكل لاحقا للجنة أيضا مهمة القيام برصد تنفيذ الدول الأطراف في أي من البروتوكولين المُلْحَقين بالاتِّفَاقِيَّةِ لالتزاماتها. وقد حدَّدت لجنة حقوق الطِّفْلِ الموادَّ التالية باعتبارها تمثل "مبادئ

عامة" أساسية لإعمال جميع الحقوق الواردة في الاتفاقية، وهي: المادة 2 الخاصة بعدم التمييز، المادة 3 الخاصة بمصالح الطفل الفضلى، المادة 6 الخاصة بالحق في الحياة والبقاء والنمو، المادة 12 الخاصة باحترام آراء الطفل.

وتقوم اللجنة باعتماد تعليقات عامة لتوضيح الأحكام والحقوق الواردة في الاتفاقية والبروتوكولين، وقد غطت تلك التعليقات عدد من القضايا المهمة المتعلقة بحقوق الطفل، ومنها التدابير العامة لتنفيذ الاتفاقية، وأهداف التعليم، وصحة المراهقين ونموهم في سياق حقوق الطفل، وإعمال حقوق الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة، وحق الطفل في الحماية من العقوبة البدنية وغيرها من ضروب العقوبة القاسية أو المهينة، وحقوق الطفل في قضاء الأحداث.

وعدت اللجنة في تعليقها رقم 1 الذي خصصته لمعالجة أهداف التعليم أن الفقرة 1 من المادة 29 من اتفاقية حقوق الطفل تكتسي أهمية بالغة، وأن الأهداف التي حدتها هذه الفقرة للتعليم، والتي وافقت عليها جميع الدول الأطراف هي أهداف تشجع وتدعم وتحمي القيم الأساسية للاتفاقية، أي كرامة الإنسان المتأصلة في كل طفل وحقوقه المتساوية، وغير القابلة للتصرف. وعدت اللجنة أن جميع هذه الأهداف، المبينة في خمس فقرات فرعية من المادة 29(1)، مرتبطة جميعها ارتباطاً مباشراً بالاعتراف بكرامة الطفل وحقوقه، وهي تأخذ في الاعتبار احتياجاته التنموية الخاصة، والتطور التدريجي لمختلف قدراته، وهذه الأهداف هي التنمية الشاملة لإمكانات الطفل كافة (29(1)أ))، بما في ذلك تنمية احترام حقوق الإنسان (29(1)ب)) وتعزيز الإحساس بالهوية والانتماء (29(1)ج)) والتثنية الاجتماعية للطفل، وتفاعله مع الآخرين (29(1)د)) ومع البيئة (29(1)ه)).

وتلتزم الدول الأطراف في الاتفاقية بصفة عامة باحترام الحقوق التي تقرها الاتفاقية، وأن تضمنها لكل طفل يخضع لولايتها دون أي نوع من أنواع التمييز، بغض النظر عن عنصر الطفل أو والديه أو

الوصي القانوني عليه أو لونهم أو جنسهم أو لغتهم أو دينهم أو رأيهم السياسي أو غيره أو أصلهم القومي أو الإثني أو الاجتماعي، أو ثروتهم، أو عجزهم، أو مولدهم، أو أي وضع آخر. كما أن على الدول الأطراف اتخاذ جميع التدابير المناسبة لتكفل للطفل الحماية من جميع أشكال التمييز أو العقاب القائمة على أساس مركز والدي الطفل أو الأوصياء القانونيين عليه أو أعضاء الأسرة، أو أنشطتهم أو آرائهم المعبر عنها أو معتقداتهم.

وتعترف الاتفاقية بقائمة طويلة ومفصلة بالحقوق الواجب أن تحترم وتؤمن للطفل في جميع الأوقات، وبموجب الاتفاقية فإن الطفل يعني "كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه". ومما نصت عليه الاتفاقية من حقوق، حق الطفل في الحياة والنمو، وحقه في التسجيل عند الولادة وفي الاسم، وفي الهوية بما في ذلك الجنسية والاسم والصلات العائلية، وفي معرفة والديه وتلقي رعايتهما وعدم فصله عن والديه على كره منهما، إلا أن يكون ذلك الفصل ضرورياً؛ لصون مصلحة الطفل الفضلى.

كما أقرت الاتفاقية للطفل بوجوب احترام حق الطفل في حرية الفكر والوجدان والدين، وحقه في الحصول على المعلومات والمواد من مختلف المصادر الوطنية والدولية، وبخاصة المواد التي ترمي إلى تعزيز رفاهيه الاجتماعي والروحي والمعنوي، وكذلك صحته الجسمية والعقلية، وحقه في حرية تكوين الجمعيات، وحقه في التجمع السلمي، وفي الحماية القانونية من التدخل التعسفي وغير القانوني في خصوصياته وعائلته وبيئته ومراسلاته، وحقه في عدم تعرضه لأي مساس غير قانوني بشرفه أو سمعته، وعلى الدول الأطراف أن تسهل جمع شمل الأسر، ومحاولة النقل غير الشرعي للأطفال إلى الخارج، وعدم عودتهم بصورة غير مشروعة، واحترام آراء الطفل وأن يتم الاستماع إليه في أي

إجراءات قضائية وإدارية تمسّه، وكذلك تُقرُّ بمبدأ مسؤولية الوالدين المشتركة والأساسية عن تربية الطفل ونموّه.

وفي كل الحالات التي يكون فيها التّبيُّ معترفًا ومسموحًا به، على الدول الأطراف في الاتفاقية أن تضمّن إيلاء مصالح الطفل الفضلى الاعتبار الأول.

وتُقرُّ الاتفاقية أيضا بحق الطفل في الحماية من مختلف أشكال العنف والاعتداء، وحقّه في عدم التّعرض للتّعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية أو المهينة أو غير الإنسانية بما في ذلك عقوبة الإعدام، وحقّه في ألا يُحرَم من حرّيته بصفة تعسّفية أو غير قانونية وأن يتمتّع بالضمانات القانونية فيما يتّصل بالحرمان من الحرّية، وأن يُعامل معاملة إنسانية فيما لو حُرِم من حرّيته، وكذلك يجب ضمان حقّ الطفل في الحماية والمساعدة الخاصّة، عندما يكون محرومًا من عائلته، كما عرّضت الاتفاقية مبادئ قضاء الأحداث.

وتناولت الاتفاقية أيضًا حقوق الأطفال اللاجئين، وحقوق الطفل المعاق جسديًا أو عقليًا، وحقّ الطفل في التّمتع بأعلى مستوى صحيّ يمكن بلوغه، وحقّه في الانتفاع من الضمان الاجتماعيّ، والتأمين الاجتماعيّ، وحقّ الطفل في مستوى معيشيّ مناسب، وحقّه في التّعليم، وأقرت الاتفاقية بحق الطفل في الرّاحة والتّرفيه، وحقّه في الحماية من الاستغلال الاقتصاديّ والأعمال الخطرة، وفي الحماية من الاستخدام غير المشروع للمخدرات والمؤثّرات العقلية، وكذلك حقّه في الحماية من كلّ أشكال الاستغلال الجنسيّ والانتهاك الجنسيّ، ومن سائر أشكال الاستغلال الضّارة بأيّ وجه من أوجه رفاهه، وتناولت الاتفاقية أيضا حقوق الأطفال المنتمين إلى أقليات عرقية أو دينية أو لغوية وحقوق أطفال السكّان الأصليين في التّمتع بثقافتهم وديانتهم ولغتهم الخاصّة بهم، وحقّ الطفل أثناء النزاعات المسلّحة في أن تُحترم قواعد القانون الدوليّ الإنسانيّ ذات العلاقة، وحقّه في التدابير المناسبة لتأهيله الجسديّ

والنفسى واندماجه الاجتماعى في حالة وقوعه ضحية للإهمال أو الاستغلال أو الإساءة،

وتشمل الأحكام الرئيسية الواردة في البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل والخاص باشتراك الأطفال في النزاع المسلح على التزام الدولة الطرف فيه، بأن تتخذ جميع التدابير الممكنة عملياً؛ لكفالة عدم اشتراك أفراد قواتها المسلحة الذين يقل سنهم عن ثماني عشرة سنة اشتراكاً مباشراً في الأعمال العدائية، وأنه لا يجوز للدول الأطراف تجنيد أي شخص لم يبلغ سن الثامنة عشرة قسرياً، كما يحظر البروتوكول على الجماعات المتمردة أو الجماعات المسلحة غير الحكومية تجنيد الأشخاص الذين لم يبلغ سنهم ثماني عشرة سنة، أو استخدامهم في الأعمال العدائية، ويطلب الدول الأطراف بتجريم هذه الممارسات وأن تتخذ التدابير المناسبة؛ لمنع هذه الجماعات من تجنيد الأطفال واستخدامهم واستغلالهم، وبموجب البروتوكول على الدول الأطراف أن ترفع الحد الأدنى لسن التجنيد الطوعي فوق خمس عشرة سنة، ويجب وضع التدابير اللازمة للتأكد من أن تجنيد الأشخاص الذين يقل عمرهم عن ثماني عشرة هو طوعي بالفعل، وأنه يتم بموافقة عن علم من والدي الشخص أو أوصيائه القانونيين، وأن يكون المجنود على علم كامل بالواجبات التي سيضطعون بها في الخدمة العسكرية، والتأكد من عمر المجنود،

فيما يقوم بشدد البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل الخاص ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الخلية تشديداً خاصاً على تجريم الانتهاكات الخطيرة لحقوق الأطفال، وهي بيع الأطفال والتبني غير القانوني واستغلال الأطفال في البغاء والمواد الخلية. ويؤكد على دور التعاون الدولي بهذا الخصوص في مكافحة هذه الأنشطة عبر الوطنية، وعلى قيمة الوعي العام وحملات الإعلام والتثقيف؛ لتعزيز حماية الأطفال من تلك الانتهاكات الخطيرة لحقوقهم، ووضع قواعد لمعالجة الانتهاكات في ظل القانون المحلي، بما في ذلك ما يتعلق بمرتكبي الانتهاكات، وحماية الضحايا،

أنشأت لجنة حقوق الطّفّل بموجب المادة 43 من الاتّفاقيّة، وهي تتشكّل من 18 خبيرًا من ذوي المكانة الخلقية الرفيعة والكفاية المعترف بها في ميدان حقوق الطّفّل، وتنتخبهم الدّول الأطراف في الاتّفاقيّة من بين رعاياها، ويعملون في اللّجنة بصفّتهم الشّخصيّة، ويولي الاعتبار في اختيارهم للتّوزيع الجغرافيّ العادل، وكذلك للنظم القانونيّة الرّئيسيّة. وتتولّى اللّجنة مهمّة رصد مدى وفاء الدّول الأطراف في الاتّفاقيّة والبروتوكوليّين المُلحقين بها بالتزاماتهم، وذلك عبر آليّة التّقارير، حيث يجب على الدّول الأطراف بموجب المادة 44 من الاتّفاقيّة أن تقدّم إلى اللّجنة تقارير عن التّدابير التي اعتمدها لإنفاذ الحقوق المعترف بها في هذه الاتّفاقيّة، وعن التّقدم المحرز في التمتع بتلك الحقوق، ذلك في غضون سنتين من بدّء نفاذ هذه الاتّفاقيّة بالنسبة للدّولة الطرف المعنية، ثم تقرير دوري كلّ خمس سنوات. ويجب أن توضّح هذه التقارير العوامل والصّعاب التي تؤثر في درجة الوفاء بالتزامات المتعهد بها بموجب هذه الاتّفاقيّة إن وجدت مثل هذه العوامل والصّعاب. ويجب أن تشتمل التّقارير أيضًا على معلومات كافية توفّر للجنة فهمًا شاملًا لتنفيذ الاتّفاقيّة في البلد المُعنى. ويجب على الدّول الأطراف في أيّ من البروتوكوليّين أو فيهما أن تغطّي تقاريرها للجنة أيضًا بالتزاماتها ذات الصّلة .

وقد قامت اللّجنة بوضع مبادئ توجيهية خاصّة بشكل ومحتوى التقارير التي ينبغي على الدّولة تقديمها بموجب الاتّفاقيّة والبروتوكولين المُلحقين بها، وبعد أن تقوم اللّجنة بفحص تقرير الدّولة الطرف تصدر ملاحظاتها الختامية حول مدى وفاء الدّولة المعنية بالتزاماتها.

فهرس الجدائل

- جدول (1.3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة. 42
- جدول (2.3): نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات الانتهاكات الإسرائيلية بحق الأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية. 43
- جدول (3.3): نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات مظاهر جنوح الأحداث في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية. 44
- جدول (5.3): نتائج معامل الثبات للمجالات. 45
- جدول (1.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة للانتهاكات الإسرائيلية، بحق الأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية. 48
- جدول (2.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمظاهر جنوح الأحداث في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية. 50
- جدول (3.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لآثار الانتهاكات الإسرائيلية في الصحة النفسية والاجتماعية للأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية. 52
- جدول (4.3): نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات آثار الانتهاكات الإسرائيلية في الصحة النفسية والاجتماعية للأطفال في منطقة ضواحي القدس من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية. 44
- جدول (4.4): معامل ارتباط بيرسون والدلالة الإحصائية للعلاقة بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة للانتهاكات الإسرائيلية، وجنوح الأحداث في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية. 54
- جدول (5.4): معامل ارتباط بيرسون والدلالة الإحصائية للعلاقة بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة للانتهاكات الإسرائيلية وآثارها في الصحة النفسية الاجتماعية، في منطقة ضواحي القدس من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية. 55
- جدول (7.4): نتائج اختبار "ت" للعينات المستقلة لاستجابة أفراد العينة في متوسطات آثار الانتهاكات الإسرائيلية في الصحة النفسية والاجتماعية للأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية، يُعزى لمتغير الجنس 58
- جدول (8.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لمتوسطات آثار الانتهاكات الإسرائيلية في الصحة النفسية والاجتماعية للأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المجتمعية والمؤسسية، يُعزى لمتغير المؤهل العلمي. 59

- جدول(9.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في مُتوسّطات آثار الانتهاكات الإسرائيليّة في الصّحة النفسيّة والاجتماعيّة للأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المُجتمعيّة والمؤسّسيّة، يُعزى لمُتغيّر المؤهل العلميّ.....59
- الجدول (10.4): نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المُتوسّطات الحسابيّة لاستجابات أفراد عينة الدّراسة، حَسَب مُتغيّر المؤهل العلميّ.....60
- جدول (11.4): المُتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لاستجابة أفراد عينة الدّراسة لمُتوسّطات آثار الانتهاكات الإسرائيليّة على الصّحة النفسيّة والاجتماعيّة للأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المُجتمعيّة والمؤسّسيّة يُعزى لمُتغيّر سنوات العمل.....61
- جدول(12.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في مُتوسّطات آثار الانتهاكات الإسرائيليّة في الصّحة النفسيّة والاجتماعيّة للأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المُجتمعيّة والمؤسّسيّة، يُعزى لمُتغيّر سنوات العمل.....61
- جدول (13.4): نتائج اختبار "ت" للعينات المستقلّة لاستجابة أفراد العينة في مُتوسّطات آثار الانتهاكات الإسرائيليّة في الصّحة النفسيّة والاجتماعيّة للأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المُجتمعيّة والمؤسّسيّة، يُعزى لمُتغيّر الجهة المشرفة62
- جدول (14.4): المُتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لاستجابة أفراد عينة الدّراسة لمُتوسّطات آثار الانتهاكات الإسرائيليّة في الصّحة النفسيّة والاجتماعيّة للأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المُجتمعيّة والمؤسّسيّة، يُعزى لمُتغيّر الانتهاكات الأكثر حدوثاً.....63
- جدول(15.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في مُتوسّطات آثار الانتهاكات الإسرائيليّة في الصّحة النفسيّة والاجتماعيّة للأطفال في منطقة ضواحي القدس، من وجهة نظر القيادات المُجتمعيّة والمؤسّسيّة، يُعزى لمُتغيّر الانتهاكات الأكثر حدوثاً.....63
- الجدول (16.4): نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المُتوسّطات الحسابيّة لاستجابات أفراد عينة الدّراسة، حَسَب مُتغيّر الانتهاكات الأكثر حدوثاً.....64

فهرس المحتويات

أ	إقرار.....
ب	الشكر والتقدير.....
ت	الملخص:.....
ج	Abstract:.....
1	الفصل الأول.....
1	الإطار العام للدراسة.....
1	1.1مقدمة.....
4	2.1 مشكلة الدراسة.....
5	3.1 أهمية الدراسة.....
6	4.1 أهداف الدراسة.....
7	5.1 أسئلة الدراسة.....
8	6.1 فرضيات الدراسة.....
9	7.1 حدود الدراسة.....
10	الفصل الثاني.....
10	الإطار النظري والدراسات السابقة.....
10	1.2 مقدمة.....
10	2.2 الإطار النظري للدراسة.....
11	2.1.2.2 مميزات الأحداث الجانحون.....
13	5.1.2.2 العوامل التي تؤدي إلى جنوح الأحداث:.....
18	2.2.2 الانتهاكات الإسرائيلية ضد الأطفال في فلسطين.....
26	3.2.2 النظريات المفسرة بجنوح الأحداث.....
31	3.2 الدراسات السابقة ذات العلاقة.....
38	4.2 التعليق على الدراسات السابقة.....

40.....	الفصل الثالث
40.....	الطريقة والإجراءات
40.....	1.3 منهج الدراسة
41.....	3. 2 مجتمع الدراسة
41.....	3.3 عينة الدراسة
42.....	4.3 وصف متغيرات أفراد العينة:
42.....	5.3 أداة الدراسة
43.....	1.5.3 صدق الأداة
44.....	2.5.3 ثبات أداة الدراسة
45.....	6.3 إجراءات الدراسة
45.....	3 . 7 المعالجة الإحصائية
47.....	الفصل الرابع
47.....	عرض نتائج الدراسة
47.....	4 . 1 تمهيد
48.....	4 . 2 نتائج أسئلة الدراسة:
54.....	4.3 نتائج فرضيات الدراسة
65.....	الفصل الخامس
65.....	مناقشة النتائج والتوصيات
70.....	2.5 مناقشة نتائج فرضيات الدراسة
77.....	3.5 مخلص النتائج
79.....	4.5 توصيات الدراسة
81.....	قائمة المراجع
97.....	فهرس الجداول
99.....	فهرس المحتويات